مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

مجلة علمية محكمة تصدرها الر ابطة العربية للعلوم البيئية بالتعاون مع جامعة الناصر

العدد الثاني -المجلد الحادي عشر (يناير – يونيو) 2022 م

ترحب مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة بنشر البحوث العلمية الرصينة المكتوبة باللغة العربية وفقاً للشروط والتعليمات الآتية:

1. تقبل المجلة البحوث في الاختصاصات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة .
2. يشترط في البحث إن لا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مجلة أخرى.
3. تخضع البحوث للتقويم حسب الأصول العلمية المتبعة قبل قبولها للنشر.
4. يقدم البحث بثلاث نسخ واضحة مطبوعة بالكمبيوتر على إن لا تزيد عن (20) صفحة حجم (A4) وينظم البحث وفق الترتيب الاتي:

- عنوان البحث - اسم الباحث (أو الباحثين) وعنوان عمله – ملخص البحث – المقدمة – منهجية البحث (المواد وطريقة العمل) – النتائج والمناقشة – المصادر– ملخص البحث بالإنجليزي.

5. أن تكون الأشكال والرسومات واضحة ومرسومة بالبنط العريض .
6. يمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعروفة على ان تكتب كاملة عند اول مرة ترد في متن البحث.
7. أن لا يزيد الملخص عن (100) كلمة وأن يكون معبراً عن محتوى البحث مشيراً الى اهم النتائج والاستنتاجات وخالي من المراجع.
8. يشار الى المصادر في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين وتدرج في قائمة المراجع حسب تسلسل ظهورها.
9. يجوز نشر دراسات مرجعية (Review papers) في موضوعات متخصصة مقدمة من قبل مختصين ذوي خبرة واسعة في الموضوع.
10. تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات او العبارات بما يتلائم مع أسلوبها في النشر.
11. يزود صاحب البحث المنشور بنسخة واحدة من العدد الذي ينشر فيه بحثه.
12. تعنون المراسلات إلى:

مدير التحرير – أ. د . عبدالله حسين طاهش

أمين عام الرابطة العربية للعلوم البيئية

صنعاء – اليمن

هاتف : 00967777186931 – 9-8-536307 00967

فاكس : 00967 536310 بريدإلكتروني:journal@al-edu.com

موقع الرابطة : Aaes-ye.org abdullah.tahish@gmail.com

هيئة التحرير والهيئة الاستشارية

رئيس التحرير

أ. د . مبارك محمد علي المجنوب

مدير التحرير

أ. د . عبدالله حسين طاهش

نائب مدير التحرير

أ.د .محمد شوقي ناصر عبدالله

هيئة التحرير

أ. د . عادل رفقي عوض (سوريا)

أ. د . مقدام الشيخ عبدالغني (السودان)

أ. د . محمود سراج (مصر)

أ. د . عبدالملك باديس (الجزائر)

أ. د . أحمد سيف محرم (اليمن)

أ. د . أنور محمد مسعود (اليمن)

أ.د. عبده محمد دهمش (اليمن)

د. منير أحمد الأغبري (اليمن)

المستشار الفني

أ. د . جلال فارع كليب

المراجع اللغوي

أ.د.محمد حسين خاقو

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

الرابطة العربية للعلوم البيئية
اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

الرابطة العربية للعلوم البيئية
اليمن

المحتويات

م	البحـــــــــث	الصفحة
1	الحاجة للغذاء في الاقتصاد الإسلامي– مكانته وخصائصه وضوابطه د. محمد يحي محمد الكبسي أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد الإسلامي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الإيمان– مدير التدريب بنك سبأ الإسلامي– صنعاء	42 - 7
2	انعكاسات الصراعات السياسية على قرار التمويلات في البنوك الإسلامية اليمنية خلال الفترة من (2010–2019م) دراسة تطبيقية على (بنك التضامن الاسلامي الدوليTIIB) د .عثمان عمر عوض باذيب باحث في العلوم المالية والادارية	90 - 43
3	دور اعادة هندسة العمليات المصرفية في تحقيق الاداء الاستراتيجي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية اليمنية د.مطهر احمد علي السدمي أستاذ الإدارة المشارك – كلية العلوم الإدارية – جامعة الناصر	126 – 101
4	ASSESSMENT OF EDUCATION SERVICE QUALITY LEVEL IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT THE UNIVERSITY OF SCIENCE AND TECHNOLOGY (UST)-YEMEM Dr. Alladeen Mohamad Al-Sharjabi University of Science and Technology-Yemen Somia Abdulrahman Al-Sharjabi Master of Business Administration	22 -1

المحتويات

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY
مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة
الرابطة العربية للعلوم البيئية
اليمن

الحاجة للغذاء في الاقتصاد الإسلامي– مكانته وخصائصه وضوابطه

د. محمد يحيى محمد الكبسي
أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد الإسلامي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الإيمان– مدير التدريب بنك سبأ الإسلامي– صنعاء
mykebsi99@hotmail.com

الملخص

تختلف رؤية المذاهب الاقتصادية لأسباب المشكلة الاقتصادية، ولكنها تتفق بشكل عام على أنَّ مشكلة الفقر هي نتيجة هذه المشكلة , والجوع مظهرها الرئيسي ، وأنَّ الجوع والغذاء مسألتان مرتبطتان ارتباطًا لا ينفك.

تكمنُ المشكلةُ الاقتصادية عند الرأسمالية في الندرة النسبية، وهي عدم كفاية الموارد والغذاء بشكل أساسي لإشباع حاجات الإنسان منه، وقد اختلف علماء ومفكرو الاقتصاد الإسلامي في مسألة الندرة وعدم كفاية الغذاء للبشر إلى أراء مختلفة بين الاعتراف بهذه النظرية إلى دحضها وعدم الاعتراف بها.

والواقع يؤكد أنَّ المشكلة في عدم – أو قلة– توفر الغذاء إلى الإنسان نفسه فبحسب تقارير دولية أثبتت: " إنَّ الجوع حقيقي، أمَّا الندرة فلا، وأنَّ القضية الرئيسية للمجاعة أو انعدام الأمن الغذائي لا تكمن في نقص الأغذية ولا حتى في ارتفاع الأسعار، بل في سوء التوزيع أو نقص القدرة الشرائية لدى مالبعض".

والحاجة بالمعنى الاقتصادي هي التي تجد ما يشبعها من الموارد الاقتصادية، ومكتب العمل الدولي قصرها على الحاجات المرتبطة بالجانب المعيشي، ويأتي في مقدمتها الغذاء الكافي.

وأمَّا الحاجات في الاقتصاد الإسلامي فمعظم علماء الاقتصاد الإسلامي يسيرون في ترتيبها على سير علماء الأصول والمقاصد في ترتيب المصالح إلى ضرورية وحاجية وتحسينية، ويأتي الغذاء في مقدمة الضروريات ولكنه قد يدخل في بقية المصالح. ويبقى معنا أنَّ مسألة إشباع الحاجات في الشريعة الإسلامية ثابتة بثبوت الشريعة، وليست خاضعة لأهواء البشر فيعتبرونه مرة ويرفضونها مرات. ومن خصائص الاقتصاد الإسلامي في مسألة إشباع الجوع وتوفير الغذاء: أن مراعاة الحاجة الإنسانية وفي مقدمتها الحاجة للغذاء من أصول التشريع الاقتصادي الإسلامي، وهذه المراعاة تتجلى أولا في أحكام الشريعة التي تدلنا على اعتبار أولوية إشباع الحاجة للغذاء للأفراد، وأن للغذاء رسالة في الفكر الاقتصادي الاسلامي في كون عملية إشباع الحاجة إلى الغذاء هي وسيلة لإقامة الدين، وإعمار الأرض بها بالخير والحق وما فيه منفعة الناس.

شمولية دائرة المشمولين بإشباع حاجتهم للغذاء والطعام لكل إنسان مسلم وغير مسلم، ووصلت مسألة وجوب إشباع الحاجة إلى الغذاء أن تعدت دائرة الإنسانية إلى دائرة أوسع، وهي دائرة بقية المخلوقات حتى وصل أثرها إلى وجوب إشباع حاجات الغذاء للحيوانات المستأنسة وغير المستأنسة، ووصلت الدائرة إلى مراعاة حق الجن أيضًا في الغذاء كما بينت السنة النبوية.

كما تتنوع وتتوسع دائرة المسئولية في مسألة إشباع الحاجة للغذاء والطعام باتساع دائرة المكلفين بتوفير الغذاء وإشباع الجوع.

ومن أهم الضوابط الخاصة في إشباع الجوع أن مسألة استهلاك الغذاء محكومة ومرتبطة بقاعدة الحلال والحرام، كما أن المطلوب في استهلاك الغذاء التوسط مع مراعاة الترتيب في الحاجات عند الإشباع.

1

The Need for Food in Islamic Economy: Status, Characteristics, and Parameters

Dr. Mohammed Yahya Moha mmed Elkebsi
Assistant Professor, Department of Islamic Economy, Faculty of Humanities and Sociology, Iman University
Training Manager, Saba Islamic Bank, Sana'a

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ من شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. فَمَنْ يَهْدِهِ الله فلا مُضِلَّ له وَمَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:102]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء:1]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب71-72]

أما بعـــد،،،

فقد كانت رسالة محمد ﷺ هي تمام بنيانِ النُبُواتِ وكَمَالِها. قال رسول الله ﷺ: [إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ من قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ من زَاوِيَةٍ فَجَعَلَ الناس يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ له وَيَقُولُونَ هَلَّا وُضِعَتْ هذه اللَّبِنَةُ قال فَأَنَا اللَّبِنَةُ وأنا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ[1]]، وكانت الشريعة الإسلامية هي رسالة الله إلى الإنسانية كافَّة قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ/28]، فكانت رسالة

1 - صحيح البخاري، (ج3/ص1300، رقم3342)، وصحيح مسلم بن الحجاج، (ج4/ص1790، رقم 2286).

الإسلام الرسالة الكاملة، والنعمةً التامة ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلام دِيناً﴾[المائدة:3]، وجعل الله في اتباعها الهداية لما فيه خيري الدنيا والآخرة قال تعالى ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[الإسراء:9]، وهذا الهدى فيه خير لكل الناس في كل زمان ومكان قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء:107]، ولما كان الاقتصاد أكثرُ الجوانب التصاقًا بحياة الإنسان، وبالذات قضية الغذاء؛ كان لابد من بيان أسُسِ النظرة الإسلامية لمسألة الغذاء من خلال بيان أهميتها وترتيبها في الشريعة الإسلامية ، ومكانتها في الاقتصاد الإسلامي بالمقارنة بالمذاهب الاقتصادية الوضعية، وكذلك توضيح خصائص مسألة الغذاء وضوابط التعامل معها في الاقتصاد الإسلامي . في بحث بعنوان: **الحاجة للغذاء في الاقتصاد الإسلامي مكانة وخصائص وضوابط** .

المبحث الأول

المشكلة الاقتصادية في المذاهب الاقتصادية وعلاقتها بالغذاء.

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية في الاقتصاديات الوضعية.

تختلف رؤية المذاهب الاقتصادية لأسباب المشكلة الاقتصادية، ولكنها تتفق بشكل عام على أنَّ مشكلة الفقر هي نتيجة هذه المشكلة , **والجوع مظهرها الرئيسي ، وأنَّ الجوع والغذاء مسألتان مرتبطتان ارتباطًا لا ينفك.**

فالمشكلةُ الاقتصادية عند الرأسمالية تكمنُ في **الندرة النسبية،** وهي عدم كفاية الموارد الاقتصادية وفي مقدمتها الغذاء لحاجات الإنسان الاقتصادية ، وسميت نسبية لكون الندرة تتوقف "على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة[1]".

وأقام الاقتصاد الرأسمالي "دراساته الاقتصادية حول مشكلة الندرة، حتى أنَّ بعضهم يُطلق على علمِ الاقتصادِ (علم الندرة)[2] ".

ويعتمد الاقتصاد الرأسمالي في إيمانه على قضية الندرة على مجموعة من النظريات السكانية لعل أهمها نظرية مالتس[3]، وفيها أنَّ تكاثر السكان يجري وفق متوالية هندسية: 1 و2 و8 و16 وهكذا، بينما إمكانية الزيادة في الإنتاج الزراعي يجري وفق متوالية حسابية: 1 و2 و3 و4 وهكذا، إلى أن تصل الزيادة السكانية إلى حدٍ لا تستطيع الأرض إطعام البشرية بسهولة، وهذا يعني أنَّ البشرية سوف تصل إلى مرحلة الصراع والحرب على الموارد الغذائية القليلة.

---

1 – **أصول الاقتصاد الإسلامي**، عبد الحميد محمود البعلي. دار الراوي – الدمام. الطبعة الأولى. 1421هـ 2000م ، ص34.

2 – **الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية**، حسين غانم، دار الوفاء– المنصورة، الطبعة الأولى، 1411هـ-1991م، ص8.

3 – روبرت مالتس (1766-1843م) : أول من أدخل علم السكان إلى العلوم الإنسانية، ولد في إنجلترا من أسرة ثرية، ودرس دراسة دينية في جامعة كمبردج، وبعد تخرجه عمل فيها كمدرس للدين والفلسفة، بالإضافة لعمله كقسيس، ولكن بعد وضعه نظريته حول السُكان عُيِّنَ فيها مدرسًا للاقتصاد والتاريخ. وقد تبنى نظرية مالتس كثيرٌ من الاقتصاديين الرأسماليين مثل: ساي وستيورات ميل وغيرهما، ولكن بالمقابل كان هناك من رفضها من الاقتصاديين الرأسماليين ككينز وكولين كلارك، (انظر: **قادة الفكر الاقتصادي**، صلاح نامق، دار المعارف– القاهرة، 1978م، ص22-23، و: **أصول المذاهب الاقتصادية بين التجارين والتوجيه**، مصطفى فايد، دار الفكر العربي– القاهرة، ص82 -83، **والسكان والتنمية من منظور إسلامي**، كمال الخطاب، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، السنة 13، العدد36، شعبان1419هـ– ديسمبر1998م، ص219).

وقد أثرَّت هذه النظرية في صياغة علم الاقتصاد بصبغة تشاؤمية [1]، كما أنها أيضًا تفسر لنا أسباب ما حصل من إبادة جماعية ارتكبها الأوربيون في القرن السابع عشر والثامن عشر ذهب ضحيتها ملايين البشر من الهنود الحمر في قارة أمريكا واستراليا واستيطان أراضيهم بعد ذلك، واحتلال معظم العالم حتى بلغ نسبة ما سيطر عليه الأوربيون في القرن الماضي يصل إلى 80% من اليابسة ثم ما حصل من حروب بينهم راح ضحيتها ما يقرب من (100) مليون نسمة في أوروبا وآسيا وأفريقيا [2].

المطلب الثاني

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

اختلف مفكرو الاقتصاد الإسلامي في اعتبار ندرة الموارد كأساس للمشكلة الاقتصادية إلى ثلاثة آراء رئيسة:

1. القول بمنع اعتبار الندرة أساس المشكلة الاقتصادية؛ لأن مشكلة الندرة تعني: " أنَّ الموارد الاقتصادية غير كافية لإشباع الحاجات الاقتصادية الواقعة عليها، والأمر على هذا النحو يصطدم بالعقيدة الإسلامية التي تُؤمن بتكفل الخَلَّاقِ الكَريم برزق عباده قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[هود/6]، وعلى هذا فيكون الأصل هو الوفرة، ولا يصح استشهاد البعض بآيات البسط والقبض، أو التقدير في الرزق مع أنها واردة في شأن بعض الخلق ولحِكَمٍ فرديةٍ[3]، وعلى هذا يكون السبب في المشكلة الاقتصادية هو الإنسان نفسه لا قلة مواردٍ أو غذاء ولا أشكال إنتاجٍ، وإنما قصور هذا الإنسان أو فساد سلوكه بالنسبة للموارد الطبيعية؛ بعدم استغلالها كما عبرت عنه الآية الكريمة: ﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ

1 – **عالم إسلامي بلا فقر**، رفعت سيد العوضي، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م، العدد 79، ص47. وانظر: ص125-127 من نفس المرجع.

2 – انظر: **الإسلام والثروة**، عبدالعزيز الكحلوت. منشورات صحيفة الدعوة الإسلامية- ليبيا. 1980م ، ص8.

3 – انظر: **تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد**، عبدالستار أبوغدة، من ندوة التطبيقات الإسلامية المعاصرة، إصدار البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – جدة، الطبعة الأولى، 1420هـ – 2000م، ج1/ ص51.

تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[إبراهيم/34]، بأنَّه (كفار)، أو بالنسبة لأخيه الإنسان بسوء التوزيع مما عبرت عنه الآية الكريمة بأنه (ظلوم)[1]، كما أنَّ "المشكلة الحقيقية تكمن في الغِني غير المُرشَّد، والفقرِ غير المُعَالج[2]، فالحل بيد الإنسان نفسه سواء كان غنيًا أو فقيرًا. وتكمُن أيضًا في "القصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الكون للوصول إلى الموارد الممكن استخدامها لإشباع الإنسان [3]"، ولغياب أو ضعف تأثير البعد الإيماني والأخلاقي دوره في ظهور المشكلة الاقتصادية ممثلا في السفه وسوء الاستهلاك [4].

2. الرأي الثاني يعترف بوجود الندرة النسبية؛ لأن القبول بها لا يعني الإقرار بعدم كفاية موارد الفرد فقد تكفي وقد لا تكفي، لكنها محدودة في لحظة من الزمن[5]، وأنَّ الدنيا دار ندرة؛ بمعنى أنَّ الحصول على بعض الموارد يحتاج إلى جهد وعناء ويتزاحم الناس عليها، والجنة هي دار الوفرة[6]، والدنيا محل للازدحام والتوارد على محلٍ واحدٍ بخلاف الآخرة، فلا حسد في الآخرة لاتساعها ووفائها بالكل بلا ازدحام[7]؛ والحكمة الإلهية من هذه الندرة أو محدودية الموارد حَثُّ الإنسان على السعي لتعمير الأرض، وتوفير حياة كريمة لبني البشر، كما أنها مجال اختبار وابتلاء، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾[البقرة/155][8]، ولكونها هدفًا يدعو إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية " فلو

1 – انظر: **الإسلام والمشكلة الاقتصادية**. محمد شوقي الفنجري. دار الوطن– الرياض. الطبعة الثالثة. 1408هـ-1987م، ص59، الإسلام والثروة، مرجع سابق، ص 9. **واقتصادنا**، محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات- بيروت، الطبعة العشرون، 1408هـ-1987م، ص330.

2 – أصول الاقتصاد الإسلامي للبعلي، مرجع سابق، ص43.

3 – انظر: تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، مرجع سابق، ج1/ ص 52.

4 – انظر: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، ص27.

5 – **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**. سعيد مرطان. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. 1406هـ-1986م ، ص65.

6 – انظر: **أصول الاقتصاد الإسلامي**. رفيق يونس المصري. دار القلم- دمشق. الطبعة الثالثة. 1420هـ 1999م ، ص16. **نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**. كمال الحطاب. مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات – الأردن. المجلد 17. العدد3. 2002م، ص101.

7 – انظر: **الفلاكة والمفلكون**، أحمد علي الدلجي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م، ص62.

8 – انظر: المدخل للفكر الاقتصادي، لسعيد مرطان، مرجع سابق، ص65.

كانت الخيرات متوفرة، وفي متناول الجميع فسيفقد النشاط الاقتصادي غرضه، ولكن في ظروف من الندرة وَجدَ بعض الناس أنفسهم في حاجة لبعض، وقد أوجدت تلك الندرة ودعت للنشاط الاقتصادي[1]".

ومما سبق خَلُصوا أنَّ الندرة ظاهرةٌ لا شبهة فيها فهي قائمة، ولكنَّ أسبابها التي تقدم ذكرُها تنفي أن تكون أصلا من أصول الخلق[2].

3. الرأي الثالث يرى التفريقَ بين الاحتياجات الأصلية كالغذاء، والاحتياجات غير الأصلية كالكماليات، فالندرة غير متحققة في الأولى، متوقعة في الثانية [3].

وسبب الخلاف الرئيسي هنا هو اختلافهم في دلالات مصطلح الندرة، وهل أنّ النسبية فيه تعني النسبية القائمة بين الحاجات اللامتناهية والموارد المحدودة، أو نسبية بين الأفراد والجماعات والدول وليست مطلقة في كل الأرض.

فمن قال بالأول منع استخدام هذا اللفظ، ومن قال أنَّ دلالته على المعنى الثاني أظهر أجاز استخدامه، ومن فَرَّقَ فقد حاول الجمع، وقاعدة الأولين النهي عن استخدام الألفاظ التي لها دلالة ظاهرة تخالف الدين، وقاعدة الآخرين لا مشاحة في الاصطلاح، وقاعدة الفريق الثالث الجمعُ ما أمكن الجمع.

وأرى أنَّ حقيقة الخلاف بين علماء الاقتصاد الإسلامي هو خلاف لفظيٌ[4]، فالكل لا يقول: أن الموارد كلها في الأرض لا تكفي كل البشرية (أي ندرة مطلقة)، ويقولون: أن الموارد تتبادل في تحقيق المنافع، ولا يمكن إنكار أنَّ الله عز وجل قد يَبتلي فردًا معينا أو جماعةً في زمنٍ معينٍ أو مكانٍ معينٍ فتحصل عندهم ندرة لا تَكْفِي فيها الموارد لسد الحاجات.

1 – **تأملات إسلامية في الرأسمالية الديمقراطية**، محمد عبدالروؤف، غالي عودة، دار البشير – عمان/ الأردن، 1988، ص77.

2 – انظر: **الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج**، عيسى عبده، دار الاعتصام- مصر، ص50-52.

3 – انظر: تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، مرجع سابق، ج1/ ص51 في الهامش.

4 – أي أنَّ الخلاف كائنٌ في الألفاظ فقط، وأمَّا المعاني لهذه الألفاظ فهي واحدة، ولا خلاف فيها.

وإن كنت أرى أن نتخلى عن استخدام هذا المصطلح وما شابهه، للشبهة الواقعة فيه أولا، وخروجًا من الخلاف، ثم لما ثبت من تخلي بعض أصحابه عنه، بل وهجومهم عليه مثل: فرانسيس مورلاپيه وجوزيف كولينز، وهما من خبراء الغذاء الأمريكيين في كتابهما (صناعة الجوع وخرافة الندرة)، والذي ذكرا فيه: أنهما وجدا أنَّ **الندرة من الخرافات**[1] وفي مكان آخر من الكتاب يقولان: " لا يمكن اعتبار الندرة سببًا للجوع، وعلى حين أنَّ الجوع حقيقي، **فإنَّ الندرة وهم** [2]"؛ فلا الغذاء ولا الأرض تعاني من الندرة، والجوع له أسباب غير الندرة، وعلى ذلك فأرى توصيف المشكلة الاقتصادية بأنها مشكلة الكفاية النسبية، أي: أنها تقع على بعض الأفراد، والمجتمعات في زمن معين، أو مكان معين.

وكذا لا يصح القول بإمكانية الإيمان بحقيقة الندرة المطلقة التي تخالف ما قدمنا الحديث عنه، والتي تعني: " عدم كفاية الموارد لتلبية حاجة من على الأرض ومن سيأتي بعدهم من البشر[3]"؛ لِما جاء في الأدلة التي ساقها أصحابُ الرأيِ الأولِ القائلين: بعدم الاعتراف بالندرة كسبب رئيسٍ للمشكلة الاقتصادية.

ومن ثم يأتي الواقع فيذهب إلى تصديق ما ذكرنا ففي تقرير للبنك الدولي نُشر في 1986م تحت عنوان الغذاء والجوع جاء فيه: " **إنَّ الجوع حقيقي، أمَّا الندرة فلا**، وأنَّ القضية الرئيسية للمجاعة أو انعدام الأمن الغذائي لا تكمن في نقص الأغذية ولا حتى في ارتفاع الأسعار، بل في سوء التوزيع أو نقص القدرة الشرائية لدى البعض [4]"، كما "أنّ الحقائق العلمية تقول: إنه حتى الآن لم تبلغ المساحة المزروعة في العالم أكثر من بليونين من الأفدنة أي: (١:٨) من المساحة التي يمكن زراعتها، فإذا وضعنا في الاعتبار الإنجازات التقنية الحديثة نستطيع أن نضاعف من تلك المساحة، ويكون البشر على استعداد لاستقبال

1 – انظر: **صناع الجوع وخرافة الندرة**، فرانسيس مور لاپيه، وجوزيف كولينز، ترجمة: أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت، العدد 64، إبريل 1983م، ص15.

2 – المرجع السابق، ص21.

3 – المدخل لمرطان، مرجع سابق، ص 69.

4 – انظر: الإسلام والمشكلة الاقتصادية للفنجري، ص 33.

أربعة أمثال عددهم الحالي، وتوفير قدر كاف من الغذاء لهم، بل إنَّ تقديرات أخرى نقلا عن صحيفة الأيكونومست البريطانية (1987) تشير إلى أنَّ الأرض قادرة نظرياً على توفير الغذاء لعدد يبلغ 132 مليار نسمة [1]". علمًا بأنَّ عدد سكان الأرض بلغ في عام 2011م قرابة سبعة مليار نسمة.

هذا في المستقبل أمَّا حاليًا بالقياس عالميًا يوجد – الآن– ما يكفي من الغذاء لكلِّ فرد، فالعالم ينتج كل يوم رطلين من الحبوب- أي أكثر من 3 آلاف سُعْر حراري وبروتين وفير- لكل رجل وامرأة وطفل على الأرض.

هذا التقدير لثلاثة آلاف من السعرات– وهى أكثر مما يستهلكه شخص من أوروبا الغربية– لا يتضمن الأطعمة المغذية الأخرى العديدة التي يأكلها الناس: البقول، والجوز، والفواكه، والخضراوات، ومحاصيل الجذور، ولحوم الحيوانات التي تتغذى بالأعشاب وهكذا، وعلى مستوى العالم، فليس هناك أساس لفكرة أنه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع[2]"، وأمَّا في المستقبل فيمكن زيادة إنتاج الغذاء عن طريق كلٍّ من الزراعة الموسعة (إضافة أراضي جديدة)، والزراعة المكثفة (زيادة إنتاج الوحدة الأرضية عن طريق زيادة المخصبات، واستخدام السلالات المحسنة والأغذية المعدلة وراثيًا)[3].

ويصبح من قبيل الهراء في ضوء هذا الحديث عن ندرة الموارد أو ترديد ما سبق أن كتبه مالتس عام 1798م من أنَّ المجاعة تبدو كأنها أخطر وأبغض موارد الطبيعة [4]، فالمشكلة ليست الآن في قلة الموارد، وإنما في كيفية الاستفادة من هذه الموارد، وتنميتها التنمية الصحيحة، واستغلالها الاستغلال الأمثل دون إسراف أو تبذير.

---

1 – عدد سكان العالم في عام 2005 بلغ قرابة 6,514.1 مليون نسمة، وسوف يصلون في عام 2015 إلى قرابة 7,295.8 مليون نسمة، (انظر: **تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للعام 2007م–2008م**، أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، لبنان، ص 234).

2 – صناع الجوع وخرافة الندرة، مرجع سابق، ص18.

3 –انظر: **حدود النمو وخرافة الندرة**، محمد سمير مصطفى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، إصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية– العدد 40، خريف 2007م، السنة 14، ص86.

4 – **أمراض الفقر**، فيليب عطية، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت، العدد 161، ص8.

وكذلك يمكن الاستفادة من زيادة عدد البشر في زيادة إنتاجية الموارد، وذلك بتحويل الزيادة في قوة العمل إلى زيادة إنتاجية، ففي اليابان والصين مثلًا يزيد عدد العمال في الوحدة الأرضية على عدد العاملين بنفس حجم الوحدة في الفلبين والهند، ولكن إنتاجية الوحدة الأرضية في اليابان والصين تزيد عن مثيلتها في الفلبين والهند بمقدار 7–10 أضعاف، وذلك بتطوير أنماط من الزراعة المكثفة العمالة، وبالمقابل ما تعانيه دول العالم الثالث من وجود البطالة المقنعة يرجع إلى السياسات الاستعمارية، والتي قامت باختزال نظم الزراعة الشديدة التنوع – في البلاد المستَعْمَرة – إلى زراعة المحصول واحد أو اثنين، وهذا يؤدي إلى أنَّ فرص العمل تكون خلال موسم البذر والحصاد لمحصولٍ أو اثنين فقط، ويبقى الملايين بدون عملٍ خارج موسم حصاد هذا المحصول؛ ففي مصر مثلًا كان العمال الزراعيون يُستخدَمُون لشهورٍ قليلةٍ فقط كل عام خلال موسم جني القطن، بينما يجد الملايين منهم أنفسهم بدون عملٍ طوال أشهر السنة[1]. ولذا فيمكن تحويل الإضافة في قوة العمل إلى إضافة في إنتاجية الموارد كما ذكرنا. كما أنَّه قد ثبت خطأً نظرية مالتس في الواقع العملي والنظري، ففي الواقع العملي من خلال زيادة الإنتاج بفضل التقدم التكنولوجي، كما ثبت خطؤها نظريًا من خلال الدراسات والبحوث، ومنها تقارير منظمة الأغذية والزراعية (الفاو) التي أكدت تفوق نسبة الإنتاج الغذائي على نسبة زيادة السكان[2].

وهذه الحقيقة تنسحب في الرد على شبهة أنَّ زيادة عدد البشر هو عقبة أمام كفاية الموارد؛ فالموارد كما ذكرنا كافية لكل البشر الموجودين حاليًا، وستكفي كذلك لكل من سيأتي إذا تمَّ الاستفادة من الموارد بالشكل الأمثل.

1 –انظر: حدود النمو وخرافة الندرة، محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص87–88.

2 –انظر: السكان والتنمية من منظور إسلامي، كمال توفيق الحطاب، مرجع سابق، ص:223–224.

المبحث الثاني

الحاجة للغذاء في المذاهب الاقتصادية.

المطلب الأول: الحاجة في الاقتصاديات الوضعية.

الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي التي تجد ما يشبعها من الموارد الاقتصادية، ولذا نُلاحظ أنَّ مكتب العمل الدولي قصرها على الحاجات المرتبطة بالجانب المعيشي، فقسمها إلى قسمين: الحاجات الضرورية للأسرة المتعلقة بالاستهلاك الخاص (الغذاء الكافي – المأوى – الملبس– الأثاث والأجهزة المنزلية)، وحاجات متعلقة بالخدمة العامة (المياه الصالحة للشرب – الصرف الصحي – النقل العام – الخدمات الصحية والتعليمية) [1].

ويقوم المذهب الاقتصادي الوضعي الحديث في مسألة ترتيب إشباع الحاجات "على تقسيم احتياجات الإنسان الأساسية (أولا) إلى ما هو ضروري لبقاء الإنسان حيًا كالغذاء. (ثانيًا)

1 – انظر: **الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي**، صالح الصالحي، ندوة السياسات الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب–جدة، الندوة 36، الجزائر 1411هـ– 1990م، ص215، بتصرف.

ما هو ضروري لاستمرار حياة الإنسان: بتوفير المأوى والأمن ومنع الأمراض المعدية. (ثالثًا) ما هو ضروري لاستمرار الحياة، وكذلك الحماية من الأمراض الفتاكة، والتعليم. وأخيراً إشباع الحاجات غير المادية[1].

وهناك تقسيم آخر للحاجات في الفكر الغربي يُسمى هرم الحاجات لماسلو، والذي قدمها في عام 1954م في كتابه "الشخصية والدوافع الإنسانية "، ويلاحظ أن مكان إشباع الحاجة للغذاء يأتي في بداية سلم الحاجات، وتتلخص بقية الحاجات بالشكل التالي[2]:

ولكن البعد الخطير للمشكلة يحدث عندما يتم تحويل النشاط الاقتصادي لإشباع الرغبات للفئة المترفة أو ذات القدرة الشرائية العالية، ولا يرتبط بترتيب سلم الحاجات، فتستبدل الحاجات الأساسية للطائفة الدنيا بإنتاج يُرضِي أصحاب الأموال فتكون النتيجة أن "موارد إنتاج الغذاء يُساءُ استخدامها عندما تتحول-كما يجري بصورة متزايدة -عن تلبية احتياجات الغذاء الأساسية إلى إشباع من أكلوا فعلا.

فرغم أن أغلبية سكان بلد من البلدان قد تكون بحاجة ماسة إلى الغذاء، فأنهم ما داموا لا يملكون من النقود ما يكفي لجعل هذه الحاجة محسوسة في السوق، فإن ّ ّالموارد الزراعية ستتحول إلى خدمة أولئك الذين يمكنهم أن يدفعوا – أي الطبقات العليا المحلية والأسواق الخارجية التي تدفع ثمنًا مرتفعا– ومن ثم تتسع مساحة محاصيل الترفيه، بينما يجري إهمال المحاصيل الغذائية الأساسية.

ففي أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبِي، حيث تبلغ نسبة الأطفال سيئي التغذية 80 بالمائة في بعض البلدان، تُخصص نحو نصف الأراضي الزراعية، ودائمًا أفضل الأراضي لإنتاج

1 – **الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية**، عابدين أحمد سلامة، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م 1، ع 2، 1404هـ-1984م، ص 65.

2 – انظر: **دوافع الفرد بين المنهج الإسلامي والفكر الغربي**، طارق عبد الحليم، مجلة البيان– لندن، العدد 18، شوال 1409هـ- مايو 1989م، ص42. والاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، ص62- 63. والحاجات الأساسية للصالحي، مراجع سابقة، ص217.

المحاصيل والماشية من أجل نخبة محلية، وللتصدير بدلا من إنتاج الغذاء الأساسي للشعب"[1].

فالنظام الرأسمالي يقوم "أساسا على دافع المصلحة الشخصية، ويمثلُ سعي مُلاكِ وسائل الإنتاج لتحقيق أقصى ربحٍ ممكنٍ الصورةُ الأساسيةُ للمصلحة الشخصية في إدارة النشاط الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي، ومن هنا يأتي اعتراف النظام الرأسمالي بالحاجات واهتمامه بها في حدود ما تسهم به في تحقيق الأرباح لهذه الفئة، وذلك بغض النظر عن درجة إلحاحها[2]"،ولذا هُمِّشت أنشطة ومجالات رغم أهميتها لمجموع الناس وآحادهم؛ لأنَّ الحاجة في السوق ليس لها قيمة إذا لم ترافقها قوة شرائية، ومقدرة نقدية [3].

وهذا هو الملاحظ في السياسات الاقتصادية للدول القائمة على هذا النظام فَجُلُّ سياستها واهتماماتها منصرفة لهذه الفئة، وما تبقى فيُوجه كدعمٍ لطائفةٍ من المجتمع قد يَصِلُ، وقد يَمنَعُ من وصوله مانعٌ تنظيمي، أو ثقافةٌ اجتماعية معينة. فتتكون عندنا طائفة تتمتع بكل الامتيازات وتشبع رغباتها، وطائفة لا تكاد تنال إلا الفتات الذي تشبع به بعض حاجتها الأساسية، ولم يكن محض خيالُ ذلك الذي صوره جون شتاينبك (روائي أمريكي حاز جائزة نوبل للآداب عام 1962) في إحدى رواياته لأطفال الأحياء الفقيرة في مدينة أميركية، وهم يزحفون لالتقاط بضع ثمرات من التفاح من بين الأكوام التي صب عليها الجازول[4] .

1 – صناع الجوع وخرافة الندرة، مرجع سابق، ص19-20

2 – **مفهوم الحاجات في الإسلام وأثره على النمو الاقتصادي**، عبدالله عبدالعزيز عابد، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ص13.

3 – انظر: الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، صالح الصالحي، ص208-209، بتصرف

4 – أمراض الفقر، مرجع سابق، ص 8.

المطلب الثاني

الرؤية الإسلامية لإشباع الحاجة للغذاء

الرؤية الإسلامية لإشباع الحاجات تنطلق من الحكمة من خلق الإنسان التي حددها الله عز وجل في قوله تعالى:﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات/56]، ومن جملة الأمر بالعبادة لله عز وجل الأمر بالسعي في هذه الأرض لإشباع الحاجات المشروعة وفق الوسائل المشروعة.

فإذا فعلها المسلم بنية التعبد –وإن كانت إشباع حاجة خاصة– فهو مأجور لأنَّه بهذا الفعل (الذي هو إشباع حاجة مباحة وفق وسائل مباحة) يوافق شرع الله عز وجل فيستحق الثواب من الله، ولذا قال النبي ﷺ:[وفي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ قالوا يا رَسُولَ اللَّهِ أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ له فيها أَجْرٌ قال أَرَأَيْتُمْ لو وَضَعَهَا في حَرَامٍ أَكَانَ عليه فيها وِزْرٌ فَكَذَلِكَ إذا وَضَعَهَا في الْحَلَالِ كان له أَجْرًا"[1]]"، فالمؤمن إذا كانت له نية أتت على عامة أفعاله، وكانت المباحات من صالح أعماله لصلاح قلبه ونيته [2]"، بل قد يأثم ويُعتبر في حالة المخالفة لمنهج النبي ﷺ إذا لم يقم بإشباع حاجته وفق المباح والحلال المشروع كما قال النبي ﷺ: [لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي [3]].

وستتضح أركان هذه الرؤية من خلال بيان ماهية الحاجات الإنسانية، وبعض الصور التطبيقية لإشباعها من فترة النبوة والخلافة الراشدة. وخصائص رؤية الاقتصاد الإسلامي لإشباع الحاجات، وبعض ضوابطها في الفروع التالية:

الفرع الأول: ماهية الحاجات الإنسانية ومكانة الحاجة للغذاء فيها.

1 – صحيح مسلم، (ج2/ص697، رقم106). وصحيح ابن حبان (ج9/ص475، رقم4167).

2 – **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ / 1983م، ص119.

3 – صحيح البخاري، (ج5/ص1949، رقم4776). وصحيح مسلم، (ج2/ص1020، رقم1401).

ومما سبق يكون التعريف للحاجات الإنسانية أنَّ الحاجة "عبارة عن مطلب للإنسان تجاه الموارد المتاحة له يؤدي تحقيقه إلى إنماء طاقته اللازمة لعمارة الأرض[1]".

وفي هذا التعريف الاعتراف بالحاجة بناءً على أنْ إشباعها يحقق إنماء طاقات المجتمع، فلا يصدق عليها وصف الحاجة إن لم يتحقق فيها ذلك.

وأمَّا ترتيب الحاجات فمعظم كتاب الاقتصاد الإسلامي يسيرون في ترتيبها على سير علماء الأصول والمقاصد في ترتيب المصالح إلى ضرورية وحاجية وتحسينية وعلى رأسهم الغزالي[2] والشاطبي وهي[3]:

أولا: الضروريات: والتي تقوم على حفظ أمور خمسة جاءت الشريعة بحفظها، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

ثانياً: المصالح الحاجيَّةَ: وهي التي يحتاجها الناس لتأمين معاشهم بيسر وسهولة ، وحيث لم تتحقق واحدة منها أصاب الناس مشقة وعسر.

وثالثاً: المصالح التحسينية: وهي الأمور التي يقتضيها الأدب والمروءة، ولا يصيب الناس بفقدها حرج ولا مشقة ، ولكن الكمال والفطرة يجدان فقدها.

وترتيب الحاجة إلى الغذاء يأتي في مقدمة الحاجات التي يجب إشباعها لأن بها حفظ النفس التي أمر الله تعالى بحفظها ، ولذا لما ذكر ابن خلدون[4] حاجات الناس، وجعلها ضروري

---

1 – مفهوم الحاجات في الإسلام، مرجع سابق، ص19.

2– محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد (450 – 505 هـ) حجة الإسلام: فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف. مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس، بخراسان)، رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلدته. نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي) أو إلى غزالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف. (انظر: **الأعلام**. لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين– بيروت. الطبعة السابعة. 1986م ، ج7/ص22).

3 – انظر: **المستصفى في علم الأصول**، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1413، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ص174. **والموافقات في أصول الفقه**، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية، 1416هـ– 1996م، تحقيق: عبد الله دراز، ج1/ص70 و ج3/ص42. **وإرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، 1412 – 1992، تحقيق: محمد سعيد البدري، ص 366. ومفهوم الحاجات في الإسلام وأثره على النمو، لعبدالله عايد، مرجع سابق، ص20–21.

4 – عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، أبو زيد، الحضرمي الإشبيلي، من ولد وائل بن حجر. العالم الاجتماعي البحاثة، أصله من أشبيلية، ومولده سنة 732هـ، ومنشؤه بتونس. رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان (الجزائر) والأندلس، وعاد إلى تونس. ثم توجه إلى مصر وولِي فيها قضاء المالكية، وعزل وأعيد. وتوفي فجأة في القاهرة في سنة 808هـ. اشتهر بكتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر » في 7 مجلدات، أوّلها «المقدمة» وهي تُعد من أصول علم الاجتماع (انظر: الأعلام 330/3).

وحاجي وكمالي. بدأ بالحاجة إلى الأقوات وجعلها في الضروريات فقال: " إعلم أنَّ الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس، فمنها الضروري وهي: الأقوات من الحنطة، وما في معناها كالباقلاء والبصل والثوم وأشباهه، ومنها الحاجي والكمالي مثل: الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني[1]".

والغذاء له دور مميز في بقية التقسيمات الشرعية للمصالح، فإذا تم إشباعه كضرورة لبقاء الإنسان، فإنه يدخل في المصالح الحاجية لأنها لا تتحق إلا به، ثم يدخل التوسع والتنوع في الغذاء بعد إستكمال الضروري منه والحاجي إلى مرتبة التحسين والكمالي.

وهناك وقفة مهمة في النظام الاقتصادي الإسلامي في هذا الجانب، وهي أنَّ مسألة إشباع الحاجات وفي مقدمتها أن مسالة إشباع الحاجة للغذاء ليست حكراً على الدولة، وإنما تبدأ من الفرد نفسه كعضو في أسرة اجتماعية، ثم الأسرة ثم ما هو أوسع من الأسرة ألا وهي العاقلة والقبيلة، ثم مشاركة بقية المجتمع بواجب الأخوة الإسلامية والأخوة الإنسانية.

الفرع الثاني: مكانة إشباع الحاجة للغذاء في الشريعة الإسلامية

إنَّ مسألة إشباع الحاجات في الشريعة الإسلامية ثابتة بثبوت الشريعة، وليست خاضعة لأهواء البشر، وهذه المراعاة تتجلى أولا في أحكام الشريعة التي تدلنا على اعتبار أولوية إشباع الحاجة للغذاء للأفراد، ومن أهم الأحكام الشرعية في هذه المسألة التالي:

أولا: فرض إشباع الحاجة للغذاء والطعام من خلال إيجاب إخراج الزكاة في أموال الأغنياء، وتحديد المصارف على أساس الحاجة في معظمها والتي تأتي في مقدمتها الحاجة للغذاء.

ثم من خلال قاعدة أن في المال حقٌ سوى الزكاة، وهو من المسائل التي حصل الخلاف فيها[2] من الاختلاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾

1 – **مقدمة ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم – بيروت، الطبعة الخامسة، 1984، ص362-363. وانظر: من نفس الكتاب، ص 42، 120، 121. وفي مسألة جَعْلِ الكمالي قسيم الضروري، انظر: ص122، 400، 410، 437.

2 – انظر: لبيان هذه المسألة بيان شافيًا انظر كتاب **فقه الزكاة**، السفر العظيم للعلامة يوسف القرضاوي. مكتبة وهبة – القاهرة. الطبعة الحادية والعشرين. 1414هـ – 1994م ج2/ص961-992.

[الذاريات/19]، هل هي على وجه الندب ومكارم الأخلاق؛ أو أنها محكمة، وأنَّ في المال حقا سوى الزكاة من فك الأسير وإطعام المضطر والمواساة في العسرة وصلة القرابة [1].

والراجح الثاني لانعقاد الإجماع على أن هناك حقوق غير الزكاة كالنفقات وغيرها.

وعلى كل فمن الحقوق المرتبطة بالإطعام **حق الإعانة للجار بالطعام عند الحاجة**.كما جاء في الحديث: [لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالَّذِي يَشْبَعُ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ]، وفي رواية: [ما آمَنَ بِي من بَاتَ شَبْعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إلى جَنْبِهِ وهو يَعْلَمُ بِهِ]. قال الألباني: " وفي الحديث دليلٌ واضح على أنه يحرم على الجار الغني أن يدع جيرانه جائعين فيجب عليه أن يقدم إليهم ما يدفعون به الجوع، وكذلك ما يكتسون به إن كانوا عراة ونحو ذلك من الضروريات[2]"؛ فيكون الوجوب عند الاحتياج، ويبقى الإحسان والإهداء عند عدم الحاجة كما جاء في حديث أبي ذَرٍّ قال: إِنَّ خَلِيلِي ﷺ أَوْصَانِي: [إذا طَبَخْتَ مَرَقًا فَأَكْثِرْ مَاءَهُ ثُمَّ انظر أَهْلَ بَيْتٍ من جِيرَانِكَ فَأَصِبْهُمْ منها بِمَعْرُوفٍ[3]].

وحقُّ الضيافةُ: وهي نزول شخص عند آخر لتقديم قِراه، والقِرى ما يقدم للضيف من مأكول ومشروب[4]. وإكرام الضيف وتقديم الطعام له من مكارم الأخلاق، ومن سنن المرسلين. قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات/24-27]، وهي حق من حقوق المسلم. قال رسول اللَّهِ ﷺ: [مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ. قالوا: وما جَائِزَتُهُ يا رَسُولَ اللَّهِ. قال: يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فما كان وَرَاءَ ذلك فَهُوَ صَدَقَةٌ عليه[5]].

---

1 – انظر شرح النووي على صحيح مسلم، ج7/ص71.

2– المعجم الكبير للطبراني، (ج12/ص154، رقم12741). والمستدرك على الصحيحين، (ج2/ص15، رقم 2166)، والرواية الأخرى في المعجم الكبير، (ج1/ص259، رقم 751). وصححهما الألباني في السلسلة الصحيحة، (ج1/ص280، برقم 149).

3– مسند أحمد بن حنبل، (ج5/ص161 رقم 21465). صحيح مسلم، (ج4/ص2025، رقم 2625).

4 – **الضيافة**، سيف رجب قزامل، مكتبة ومطبعة الإشعاع- مصر، 1999م، ص9.

5 – صحيح البخاري رقم 5673، ج5/ص2240. صحيح مسلم رقم48، ج3/ص1352.

ولذا يتضح لدينا أهمية الضيافة كوسيلة مشروعة تقوم بتغطية الحاجة الغذائية للعابرين في الريف والحضر، وأيضاً للمقيمين على الراجح [1]، ولكن وجوبها مقتصر على من كان عنده الفضل والقدرة، وبهذا يتم تثبيت دعائم التكافل في المجتمع المسلم بين كل أفراده وفي كل مكان يتواجدون فيه.

ثانيًا: تتجلى أهمية مسألة إشباع الحاجة للغذاء بشكل كبير في حالة الكفارات التي هي عبارة عن معالجة الخطأ والزلل في التعامل مع شرع الله عز وجل ، والتي في معظمها تكون بإشباع حاجات الغير من الطعام أو اللباس، أو إشباع حاجته المعنوية في الانطلاق في الأرض لإشباع حاجته الحسية فشُرع العِتقُ، ومن ذلك ما ذكره الله عز وجل في كفارة اليمين المنعقدة: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة/89]. وقد نجد كفارات تركزت على الإطعام كفدية العجز عن صيام رمضان، وكفارات المخالفة في مناسك الحج . فنلاحظ أنَّ الكفارة مرتبطة في معظم بنودها بإخراج طعام يستفيد منه المساكين. فكانت طريقة الكفارات في إشباع حاجات المحتاجين وفي مقدمتها الحاجة للغذاء، طريقة لا نظير لها في أي دين أو نظام وضعي، لتحقيق نوع من أنواع التكافل الاجتماعي الذي يعود على المجتمع بالخير العظيم، ويُذكي في ربوع المجتمع روحَ المودة والتكافل والتعاون، وتكون وسيلة من وسائل القضاء على الفقر والفاقة في المجتمع، مما يحفظ الصف الداخلي للمجتمع من التفكك والانهيار [2].

ثالثًا: الندب إلى إطعام الفقراء والمساكين والمسافرين (ابن السبيل) ، وقد جاء الحث على الإطعام في القرآن الكريم في آيات كثيرة، من باب مدح الفاعلين ووصفهم بإنهم عباده فقال

1 – انظر: الضيافة، ص42-52.

2 – **الكفارات في الفقه الإسلامي**. محمد شفيق سعادة. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية- فلسطين. 1415هـ - 1995م، ص18.

تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (8) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴾[الإنسان : 8 ، 9]، وذم التاركين من المكذبين بيوم الدين فقال تعالى : ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴾ [الماعون : 3]. وجاء الحث عليها في السنة بأكثر من صورة منها: في سياق التحذير من النار: قال رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: [اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ[1]]، وجعلها الرسول ﷺ سببًا لدخول الجنة. جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ علمني عَمَلاً يُدخلني الْجَنَّةَ فقال: [لَئِنْ كُنْتَ أقصرت الْخُطْبَةَ لقد أَعْرَضْتَ الْمَسْأَلَةَ أَعْتِقِ النَّسَمَةَ وَفُكَّ الرَّقَبَةَ. فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ أو ليستا بِوَاحِدَةٍ. قال: لاَ. إنَّ عِتْقَ النَّسَمَةِ أَنْ تَفَرَّدَ بِعِتْقِهَا، وَفَكَّ الرَّقَبَةِ أَنْ تُعِينَ في عِتْقِهَا. وَالْمِنْحَةُ الْوَكُوفُ. والفيء على ذي الرَّحِمِ الظَّالِمِ، فإن لم تُطِقْ ذلك فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ، وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِنْ لم تُطِقْ ذلك فَكُفَّ لِسَانَكَ إِلاَّ مِنَ الْخَيْرِ[2]].

وصدقة الإطعام لا تحُصر في أشخاصٍ بعينهم، ولا في جهات محددة، إنما تصرف في كل ما يحبه الله تعالى من وجوه الخير، حتى في الإحسان إلى الحيوانات والطيور وغير ذلك. قال رسول اللَّهِ ﷺ:[ما من مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أو يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ منه طَيْرٌ أو إِنْسَانٌ أو بَهِيمَةٌ إلا كان له بِهِ صَدَقَةٌ[3]].

رابعًا: مشروعية واستحباب الدعوة إلى الطعام وتقديم الذبائح .

الدعوة إلى الطعام إمَّا أن تكون للغريب فهي ضيافة، أو للفقراء والمحتاجين فهي إما صدقة تطوعية أو كفارة، أو دعوة عامة للأقارب والأصدقاء فهي صلة، أو لسرور حادث فتُسمى وليمة.

1- صحيح البخاري، (ج2/ص514، برقم1351). صحيح مسلم، (ج2/ص703،برقم1016).

2- مسند أحمد بن حنبل (ج4/ص299، برقم18670). والحاكم وصححه في المستدرك على الصحيحين، (ج2/ص236، 2861). وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، (ج3/ص395، برقم 1898).

3- صحيح البخاري (ج2/ص817، برقم 2195). صحيح مسلم (ج3/ص1189، برقم1553).

و إذا أُطلقت النصوص (من القرآن والسنة) الداعية إلى الإطعام فتعني كل هذه، وإن كانت تنطبق بشكل أولي على إطعام الفقراء، وسنتحدث هنا حول ما جاء به نصٌ، وهي الوليمة، والذبائح.

الْوَلِيمَةِ ، وهي مِنْ الْوَلْمِ وَهُوَ لُغَةً: اسْمٌ لِلِاجْتِمَاعِ لِاسْتِدْعَاءِ النَّاسِ لِلطَّعَامِ أَوْ إصْلَاحِ الطَّعَامِ لِذَلِكَ أَوْ لِلطَّعَامِ الْمُتَّخَذِ لِلْعُرْسِ، أَوْ لِكُلِّ طَعَامٍ يُتَّخَذُ لِسُرُورٍ غَالِبًا وَإِذَا أُطْلِقَتْ فَهِيَ لِلْعُرْسِ لأن الزوجين يجتمعان، أو تفاؤلاً [1].

والوليمة مشروعة [2] لحديث [أَوْلَمَ النبي ﷺ على بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنِ من شَعِيرٍ [3]]، ولأن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف ﷺ: [أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ [4]].

الذبائح الشرعية، وهي ما جاء الأمر بها بنصٍ شرعي، ويكون القصد منها القربة لله عز وجل بالاستجابة لأمر الله بأدائها كعبادة معينة كالهدي والأضحية، أو بنية الشكر لله كالعقيقة، أو تكون صدقة مطلقة بقصد القربة، بخلاف الذبائح التي هي على عادت الناس كالّتي تُذبح للبيع أو الأكل أو إكرام الضّيف.

ومما سبق نقول: إنَّ طعام الوليمة، وتقسيم لحوم الذبائح السابقة له دور غذائي مهم، يتمثل في إشباع حاجات المحتاجين للأكل، وهذا يوافق المقصود الشرعي في مساعدة المحتاجين من خلال ما شُرع من أحكام الوليمة، ويتضح هذا المعنى مما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: [قال شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْنَعُهَا من يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا من يَأْبَاهَا[5]]، والنهي هنا

1- فتح الباري ج9/ص 286، **حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين**، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، دار الفكر – لبنان/ بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، ج3/ص295.

2 – انظر: **الموسوعة الفقهية**. إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت. مطابع دار الصفوة – مصر. الطبعة الثانية. 1412هـ – 1992م ، ج45/ص250،233.

3 – صحيح البخاري، (ج5/ص1983، برقم 4877)، مسند أحمد بن حنبل، (ج6/ص113، برقم 24865).

4 – صحيح البخاري (ج2/ص722 ، رقم 1943). صحيح مسلم (ج2/ص1042، رقم 1427).

5 – صحيح البخاري، (ج5/ص1985، برقم4882). صحيح مسلم، (ج2/ص1055، برقم 1432).

واضح، لما هو معروف أنَّ عادة الناس دعوة الأغنياء فقط، فدل النهي على أولوية دعوة الفقراء إلى الولائم لحاجتهم إليها.

ونلاحظ أيضاً أنَّ الاتفاق بين الفقهاء بصحةِ صرفِ لحوم كل الذبائح المذكورة للفقراء والمحتاجين، ووجوبها لهم وحدهم في كثير من أحوالها، وهذا يدل على المعنى التكافلي الغذائي الذي تقوم به الذبائح الشرعية من خلال أحكامها، ومن خلال مراعاة جانب الحاجة للطعام في توزيع لحوم الذبائح التي أمر بها الشرع.

ونلاحظ أيضاً ربط مناسبة السرور للإنسان، ومنها مناسبة عرسه، وولادة مولود له، وحضور العيد بمراعاة حاجة الفقراء للغذاء، وهذا يدل على معنى عظيم، وهو ربط الإنسان الغني في حالة سروره بمعاناة الفقير، فتربط هذه الحالة – حاجة الفقير – مع حالة الخطأ أيضاً في نفس المعنى؛ لأنه يتوجب عليه الكفارة في حالة الخطأ، وفي كل الحالتين يتضح لنا أهمية ومكانة مسألة إشباع جاجة المحتاجين للغذاء والطعام في الشريعة الإسلامية، وربط وسائله بحالات المسلم المختلفة.

الفرع الثالث: الجوانب التطبيقية لمسألة إشباع الحاجة للغذاء من قبل الدولة الإسلامية.

سار الخلفاء الراشدون على أن الحاجة للغذاء هي المعيار الأساسي الذي يتم به مراعاة تحقيق الكفاية في العطاء المقرر، حتى أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ قَدَّر مقدار العطاء بناءً على الحاجة للغذاء وقام بتجربة عملية لتقدير ذلك، فقد سأل: كم يكفي العَيِّل وأمر بجريب يكون سبعة أقفزة، فخبز وجمع عليه ثلاثين مسكينا فأشبعهم وفعل بالعشي مثله. فمِن ثُمَّ جعل للعيل جريبين فِي الشهر[1]. والعَيِّل هو الفقير، وكذلك العائل صاحب العيال، وعَيلُ

1 – انظر: **الخراج** لأبي يوسف. يعقوب بن إبراهيم. المطبعة السلفية –القاهرة. الطبعة السادسة. 1395هـ- 1975م ص47. **والجريب** في زمن الفاروق ﷺ يقابل الإردب المصري، والإردب المصري = ست ويبات، والويبة العمرية = 11 لترا أو ما يزن 8،69 كيلو غرامًا من القمح، إذن الإردب (= الجريب) = 66 لترا، أو 52,140 كيلو غراما من القمح، فيكون مقدار الجرابين الذين كان يعطيهم في الشهر = 52,140 × 2= 104,2780 كغم. (انظر: بحث في **تحويل الموازين والمكاييل الشرعية إلى المقادير المعاصرة**. عبد الله بن سليمان المنيع. مجلة البحوث الإسلامية – الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية. العدد 59. من ذي القعدة إلى المحرم 1420هـ ، ص 171-172).

الرجلِ أهلُ بيتِه الذي يكفلهم[1]. ولم يَقْصر عمر هذا العطاء على الفقراء، بل جعله لجميع الناس، فكان يرزق الناس جريبين كل شهر المرأة والرجل والمملوك[2]، وكان الرجل إذا أراد أنْ يدعو على صاحبه قال له: قطع الله عنك جريبك[3].

بل على مستوى توفير حد الكفاية للعاملين في وظائف الدولة تم مراعاة بُعْد الحاجة للغذاء في تقدير بدل التفرغ لعمل العام، فعن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: "لَمَّا اسْتُخْلِفَ أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قال: لقد عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لم تَكُنْ تَعْجِزُ عن مؤونة أَهْلِي وَشُغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أبي بَكْرٍ من هذا الْمَالِ وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فيه. ولَمَّا اسْتُخْلِفَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ أَكَلَ هُوَ وَأَهْلُهُ مِنَ الْمَالِ، وَاحْتَرَفَ فِي مَالِ نَفْسِهِ[4]". وقال ابن حجر[5] في الفتح: لكن في قصة أبي بكر أنَّ القَدْرَ الذي كان يتناوله فُرِضَ له باتفاقٍ من الصحابة، فقد روى ابن سعد[6] بإسناد مرسل رجاله ثقات قال: لما استخلف أبو بكر أصبح غاديًا إلى السوق وعلى رقبته أثواب يتجر بها، فلقيه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح، فقالا له: أين تريد يا خليفة رسول الله؟ قال: السوق، قالا: تصنع ماذا وقد وليت أمر المسلمين؟ قال:

---

1 – **انظر: لسان العرب**. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. دار صادر – بيروت. الطبعة الأولى. 1374هـ-1954م ، ج11/ص488. **المعجم الوسيط**. إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار. مجمع اللغة العربية / مكتبة الشروق الدولية- مصر. الطبعة الرابعة. 1425هـ-2004م ، ج2/ص640. **تاج العروس من جواهر القاموس**. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. إصدار وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية. 1385هـ-1965م. تحقيق: عبدالستار فراج ، ج30/ص341.

2 – انظر: **الأموال**. أبو عبيد القاسم بن سلام. دار الفكر – بيروت. 1408هـ- 1988م. تحقيق: خليل محمد هراس، ص314، رقم 612. **الطبقات الكبرى**. محمد بن سعد بن منيع. دار صادر – بيروت. الطبعة الأولى. 1968 م ، ج3/ص305.

3 **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. علي بن محمد بن حبيب الماوردي. دار الكتب العلمية – بيروت. 1405هـ- 1985م ، ص229.

4 – صحيح البخاري (ج2/ص729، رقم1964)، والأموال لأبي عبيد (ص339، رقم 658).

5- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري، الإمام الحافظ أبو الفضل، شافعي المذهب، أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة.، من مؤلفاته: فتح الباري، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام، وتلخيص الحبير، ولد سنة 773 هـ، وتوفي سنة 852 هـ. (انظر: **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار ابن حزم-بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ -1999م، تحقيق: إبراهيم باجس، ج1/ص101، وما بعدها. والأعلام ج1/ص178).

6 – محمد بن سعد بن منيع الزهري، (168 – 230 هـ) الحافظ العلامة الحجة، أبو عبد الله البغدادي، كاتب الواقدي ومصنف "الطبقات الكبير " و" الطبقات الصغير " وغير ذلك، ولد بعد الستين ومئة، فقيل مولده في سنة ثمان وستين، وطلب العلم في صباه، ولحق الكبار، وكان من أوعية العلم، ومن نظر في " الطبقات "، خضع لعلمه، ولد في البصرة، وسكن بغداد، فتوفي فيها، أشهر كتبه (طبقات الصحابة) اثنا عشر جزء، يعرف بطبقات ابن سعد، انظر: (**سير أعلام النبلاء**. لمحمد بن أحمد الذهبي. مؤسسة الرسالة- بيروت. الطبعة التاسعة. 1413هـ. تحقيق: الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي ج 10/ص664- 665. والأعلام، ج 6 / ص136- 137).

فمن أين أطعم عيالي؟ قالا له: انطلق حتى نفرض لك شيئا، فانطلق معهما ففرضوا له كل يومٍ شطرَ شاة وماكسوه في الرأس والبطن. [1].

بل كان الحاجة للرضاعة سببا لفرض العطاء لكل مولود بعد ان كانت فرضا للمفطومين فقط، فقد كان عمر بن الخطاب يفرض فرضًا للنفوس مائة درهم فإذا ترعرع بلغ به مائتي درهم فإذا بلغ زاده، وكان لا يفرضُ لمولودٍ شيئا حتى يُفْطَم إلى أنْ سمعَ امرأةً ذات ليلةٍ وهي تُكْرِهُ ولدها على الفطام، وهو يبكي فسألها عنه، فقالت: إنَّ عمر لا يفرض للمولد حتى يفطم، فأنا أكرهه على الفطام حتى يفرض له. فقال: يا ويل عُمَر كم احتقب (احتمل) من وزرٍ وهو لا يعلم، ثم أمر عمر مناديه فنادى: ألا لا تعجلوا أولادكم بالفطام، فإنا نفرض لكل مولود في الإسلام [2].

فنخلص مما سبق أن إشباع الحاجة للغذاء لأفراد الأمة مما كفلته الشريعة الإسلامية لهؤلاء الأفراد.

وتتنوع وسائل الشريعة في إشباع الحاجة للغذاء بين الوسائل اللازمة من قبل الأفراد كالزكاة والكفارات ونفقات الأقارب، وما يكون من قبل الدولة فيما كان يسمى العطاء أو ما يُسمى الآن الضمان الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية، وبين وسائل غير إلزامية لكن مندوبة كالصدقة والهبة والعارية.

كما أن من وسائل الدولة الحديثة لإشباع الحاجة للغذاء، ورفع مستواهم فيما يُطلق عليه النفقات العامة الاجتماعية؛ فبالإضافة إلى الإعانات المالية المباشرة للأفراد فهناك الإعانات المباشرة لالحاجة للغذاء. كمثل الدعم الحكومي للسلع الضرورية من الأقوات والسلع الغذائية الأساسية.

1 – **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. دار السلام – الرياض. الطبعة الأولى. 1421هـ- 2000م. تعليق: عبدالعزيز بن باز وعلي الشبل ، ج4/ص385. وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد،ج 3 / ص184- 185.

2 – الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مرجع سابق، ص229.

المبحث الثالث

خصائص وضوابط الاقتصاد الإسلامي في إشباع الحاجة للغذاء والطعام.

المطلب الأول: بعض خصائص الاقتصاد الإسلامي في مسألة إشباع الحاجات.

مما سبق يمكن أن نستخرج بعض خصائص الاقتصاد الإسلامي في مسألة إشباع الحاجات ومنها:

أولا: مراعاة الحاجة للغذاء والطعام من أصول التشريع الاقتصادي الإسلامي.

مسألة إشباع الحاجات في الشريعة الإسلامية ثابتة بثبوت الشريعة، وليست خاضعة لأهواء البشر فيعتبرونه مرة ويرفضونها مرات.

وهذه المراعاة تتجلى أولا في أحكام الشريعة التي تدلنا على اعتبار أولوية إشباع الحاجة للغذاء للأفراد من قبل الأفراد ومن قبل الدولة ، وقد ذكرنا موجزا لمظاهر أهمية ومكانة إشباع الحاجة للغذاء في الشريعة الإسلامية سابقًا.

كما أن للموارد الطبيعية والغذاء رسالة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تتضح من خلال المقارنة مع الاقتصاديات الوضعية؛ فنظرة الاقتصاد الوضعي للموارد الاقتصادية نظرة قاصرة، وقصورها ينبع من قصور ثقافة العصر، وقصور علم الاقتصاد عن تبيين طبيعة صلة الإنسان بالثروة، وقصور حضارة اليوم بسبب النقصان الحاصل عندها في ثقافة الروح التي تؤهل الفرد لمعرفة حكمة وجوده، وحكمة وجود الكائنات؛ مما نتج عن هذا أوضاعٌ خطيرةٌ، إذ أنَّ الإعراض عنها يدع إرادة المرء في فراغ لا هيمنة عليها فيه إلا للشهوة والهوى.

وفي مقابل ذلك فهناك منهاج الرُشْد في الإسلام الذي يبين أن معقد الصلاح في أن يكون للإنسان رسالة على مستوى مواهبه وحكمة وجود الكائنات، ويقرر أنَّ مهمة الإنسان إقامة حضارة مُثلى في الأرض قوامها سلطان الحق والخير والعدل[1].

1 – انظر: الثروة في الإسلام. البهي الخولي، ص7.

ويتضح بيان كيفية تحقيق المنفعة الكاملة (تعظيم المنفعة) للموارد الغذائية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي عند استغلال الموارد من خلال[1]:

أ- الاستخدام الأمثل للموارد الغذائية والبيئة الطبيعية التي وهبها الله للإنسان.

ب- الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج سلع غيرها.

ت- أن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق مستوى معيشي أفضل للمسلمين وعدالة التوزيع بين أفراده كحق أساسي للمجتمع على أفراده.

إذا كان الاقتصاد الرأسمالي هدفه هو أن يحقق كل فرد أكبر قدر من الربح والكسب الماديين، وغاية النشاط الاقتصادي الاشتراكي هو أن يحقق كل مجتمع أكبر قدر من الرفاهية والرخاء المادي، فالمادة في المذاهب والنظم الاقتصادية كلها مطلوبة لذاتها كأنَّ حقيقة العالم تنحصر في ماديتها[2]، وهذا ما يختلف به الاقتصاد الإسلامي كجزء من التشريع الإسلامي فهو" لا يفصل بين القاعدة الأخلاقية والقاعدة التشريعية، ويجعل القاعدة الأخلاقية مدعمة للقاعدة التشريعية [3]"؛ فما يعانيه العالم اليوم من قلقٍ، إنما سببه العجز عن تبيين الوضع الصحيح للثروة من رسالة الإنسان في الحياة[4].

ومما سبق نلخص رسالة الموارد الغذائية في أن تستغل في إقامة الدين، وأن تعمر الأرض بها بالخير والحق وما فيه منفعة الناس.

ثانيا: شمولية دائرة المشمولين بإشباع حاجتهم للغذاء والطعام.

تبدأ حلقة المستفيدين في إشباع حاجتهم في الأفراد الذين يعيشون تحت خط الكفاية، ثم بقية أفراد الأمة المسلمة، وقد ضربنا أمثلة لذلك من السنة وفعل الخلفاء الراشدين ﷺ.

1 – محمد شوقي الفنجري، **مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي** الإسلامي، العدد19، ص 41-47.

2 – **تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية**، محمد شوقي الفنجري، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية- القاهرة، ص70-71.

3 – **أبحاث في الاقتصاد الإسلامي**، محمد فاروق النبهان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م، ص21.

4 – الثروة في الإسلام للخولي، مرجع سابق، ص41.

ويندرج في أفراد الأمة غير المسلمين أيضًا ففي كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة[1] قال فيه: "وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كَبُرَت سنه، وضَعُفَت قوته، وولت عنه المكاسب. فأجْرِ عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه. فلو أنَّ رجلا من المسلمين كان له مملوك كبرت سنه وضعفت قوته وولت عنه المكاسب، كان من الحق عليه أنْ يقوته حتى يُفرِّقَ بينهما موت أو عتق. وذلك أنَّه بلغني أنَّ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ مر بشيخٍ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس فقال: ما أنصفناك أنْ كنَّا أخذنا منك الجزية في شبيبتك ثم ضيعناك في كبرك. قال: ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه[2]"، وذكر مثل هذا القاضي أبو يوسف[3] في ما لأهل الذمة من حقوق فقال: "وجُعلت لهم أيما شيخٍ ضَعُفَ عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنيًا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طُرحت جزيته، وعِيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام. فإن خرجوا إِلَى غير دار الهجرة ودار الإسلام فليس عَلَى المسلمين النفقة عَلَى عيالهم[4]"، وفي هذا دليلٌ على أنَّ لكل أعضاء الدولة المسلمة حق إشباع حاجاتهم دون تفريق بينهم.

ومن ثم تزداد الدائرة توسعًا كما ذكرنَا سابقًا بعد شمولها لأفراد الدولة المسلمة في حياتهم وفي مماتهم حتى أنها تشمل الجيل القادم فيجب أن يراعوا في سداد حاجتهم المتوقعة؛ فلا يُسرَفُ في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تُوَجَهُ إلى ما لا يحقق الخير لكل الأجيال، وهذا ملاحظ في فعل عمر ﷺ في أرض السواد عندما طلب منه المسلمون الذين فتحوها أن تُقَسَّم بينهم " فقال له معاذ بن جبل ﷺ: إذن والله ليكونن ما تكره. إنَّك إنْ قسمتها اليوم صار

1 – عدي بن أرطاة القزاري، أبو واثلة: أمير من أهل دمشق. كان من العقلاء الشجعان. ولاه عمر بن عبد العزيز على البصرة سنة 99، فاستمر إلى أنْ قتله معاوية بن يزيد بن المهلب، بواسط، في فتنة أبيه (يزيد) بالعراق، (انظر: الأعلام للزركلي، ج 4/ص219).

2 – كتاب الأموال لأبي عُبيد، مرجع سابق، ص57.

3 – أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه. ولد سنة113هـ، كان فقيهًا علامة، ولد بالكوفة. وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه الرأي، وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد. ومات في خلافته ببغداد، وهو على القضاء. وهو أول من دُعي (قاضي القضاة)، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه، على مذهب أبي حنيفة، وتوفي سنة 182. (انظر: السير، ج8/ص535 وما بعدها. والأعلام للزركلي، ج 84/ص193)

4 – الخراج لأبي يوسف، مرجع سابق، ص 144.

الريع العظيم في أيدي القوم ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم يَسُدُّون في الإسلام مَسدًا، وهم لا يجدون شيئا. فانظر أمرًا يَسعُ أولهم وآخرهم فصار عمر إلى قول معاذ[1]"، وقال ﷺ: لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ ما فَتَحْتُ قَرْيَةً إلا قَسَمْتُهَا بين أَهْلِهَا كما قَسَمَ النبي ﷺ خَيْبَرَ [2].

وتصل درجة شمولية دائرة المستفيدين من الآلية الإسلامية في إشباع الحاجات إلى أن تصل إلى منحى لم يُسمع به في التاريخ؛ فقد وصلت مسألة وجوب إشباع الحاجة للغذاء إلى أن تعدت دائرة الإنسانية إلى دائرة أوسع، وهي دائرة بقية المخلوقات حتى وصل أثرها إلى إشباع حاجات الغذاء للجن والحيوانات.

ففي حق الجن ما جاء من النهي عن الاستنجاء بالعظم والروث وربطه بعلة أنه غذاء الجن فقال رسول اللَّهِ ﷺ: [لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ ولا بِالْعِظَامِ فإنه زَادُ إِخْوَانِكُمْ من الْجِنِّ[3]] .

وأمَّا الحيوان فقد رَتَّبَ على إشباع حاجته للغذاء غفران الذنوب، ودخول الجنة كما جاء أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: [بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عليه الْعَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فيها فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فإذا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى من الْعَطَشِ، فقال الرَّجُلُ: لقد بَلَغَ هذا الْكَلْبَ من الْعَطَشِ مِثْلُ الذي كان بَلَغَ مِنِّي، فَنَزَلَ الْبِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ حتى رقى فَسَقَى الْكَلْبَ فَشَكَرَ الله له فَغَفَرَ له. قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّ لنا في هذه الْبَهَائِمِ لَأَجْرًا، فقال: في كل كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ] [4]، وفي رواية [فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ] [5]، وفي المقابل رتبَّ استحقاق

1 – **الاستخراج لأحكام الخراج**. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى. 1405هـ ، ص16. **وتخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف**، علي بن محمود بن سعود الخزاعي أبو الحسن، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1405، تحقيق: إحسان عباس، ص531. و الأموال لأبي عبيد، ص75.

2 – صحيح البخاري، (ج2/ص822، رقم 2209). والأموال، (ص71، رقم 143).

3 – سنن الترمذي، (ج1/ص29، رقم18). وقريب من لفظه في صحيح مسلم، (ج1/ص 332، رقم450).

4 – صحيح البخاري، (ج2/ص870، رقم2334). وصحيح مسلم، (ج4/ص1761، رقم2244).

5 – الزيادة في صحيح ابن حبان، (ج2/ص301، رقم543). وقال الألباني: حسن صحيح، صحيح الترغيب والترهيب، (ج2/ص 558، رقم 2276).

النار لمن منع الحيوان من إشباع حاجته من الطعام والشراب فعن النبي ﷺ أنه قال: [دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا فلم تُطْعِمْهَا ولم تَدَعْهَا تَأْكُلُ من خَشَاشِ الأرض[1]].

ومن جميل ما ذُكِر في هذه المسالة وجوب كفاية البهائم المملوكة أيضًا، فقد جاء في كتاب معالم القربة في طلب الحسبة "مَنْ مَلَكَ بَهِيمَةً وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِعَلَفِهَا، وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهَا مَا يَضُرُّهَا كَمَا فِي الْعَبْدِ، وَلَا يَحْلِبُ مِنْ لَبَنِهَا إلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ غِذَاءً لِلْوَلَدِ فَلَا يَجُوزُ مَنْعُهُ مِنْهُ، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا أُجْبِرَ عَلَى ذَلِكَ كَمَا يُجْبَرُ عَلَى نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ[2]".

فإنَّ بقاء وجوب نفقة الحيوان المملوك على صاحبه، فإذا تمرد مالك الحيوان عن الاتفاق عليه أو بيعه أو تسييبه إلى مكان يجد فيه رزقه ومأمنه أجبره القاضي على أحد هذه الأمور الثلاثة كما يُجبر مالكُ العبد، بجامع أنَّ كلاً منهما مملوك وذو كبد رطبة ومشغول بمصالح المالك ومحبوس عن مصالح نفسه، ومثل البيع إخراجه عن ملكه بصدقة ونحوها أو إجارته ليعلفه من أجرته، ثم إنْ كان الحيوان مما يُؤكل لحمُه زِيدَ على الثلاثة المتقدمة الأمر بذبحه، فلا يجوز أنْ يحبسه جائعًا عطشانًا ولا يقوم بكفايته، فإنَّ هذا ممنوع حتمًا لما فيه من تعذيب لمخلوق من خلق الله.

وبالجملة يجب على مالك الحيوان ذكراً كان أو أنثى النفقة على ما يملكه من الحيوانات لحرمتها ولحقها في الحياة، ولأنَّ في عدم الإنفاق عليها كما مضى إيذاء وتعذيباً لها، وهو في الوقت نفسه إضاعة للمال وإضاعته سفه غير محمود [3] ، وبهذا بلغت الشريعة الإسلامية أرقى وأعظم ما عرفته البشرية من القوانين التي تراعي كل المخلوقات قبل أنْ توجد هيئات حقوق الإنسان أو الرأفة بالحيوان.

---

1 – صحيح البخاري، (ج3/ص1205، رقم3140). صحيح مسلم، (ج4/ص2110، رقم2242).

2 – **معالم القربة في طلب الحسبة**، محمد بن محمد بن أحمد القرشي، المعروفَ بابْنِ الْأُخُوَّةِ، دار الكتب العلمية – بيروت، علق عليه: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، 1421هـ- 2001م، ص 28.

3 – انظر: **النفقة الواجبة على المرأة لحق الغير**، عبدالله بن عبدالمحسن الطريقي، مجلة البحوث الإسلامية – مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، العدد 22، ص204.

ثالثا: تنوع وتوسع دائرة المسئولية في مسألة إشباع الحاجة للغذاء والطعام

فيُتصور حالة الفرد من ناحية احتياجاته في ثلاثة حالات: فوق حد الكفاية (الغنى)، ودون حد الكفاية وفوق حد الكفاف أي دون الحد المناسب للمعيشة الكريمة فقط، ودون حد الكفاف أي دون الحد الأدنى من المأكل والمشرب والملبس والمأوى.

فأمَّا إنْ كان الفرد **فوق حد الكفاية** (الغِنى) فله تبعات على من دونها، وأغلب موارد تُوفيرِ الحالتين القادمتين من هذه الحالة.

والحالة الثانية: ما فوق حد الكفاف ودون حد الكفاية، ووجوب توفير حد الكفاية على الأقارب القريبين، وعلى الدولة المسلمة الذي يُعتبر حد الكفاية بالنسبة لها الحد الأدنى فيما يمكن أنْ تكفله للمواطن، ومن ثم هو بمنزلة الضمان الاجتماعي لمن عجز عن أن يُؤمِّن لنفسه – بسبب خارج عن إرادته – المستوى المعيشي المناسب، وتوفير حد الكفاية ليس من واجبات الدولة فقط بل هو في نظر الإسلام أساس من أسس الدين[1].

ومراعاة حد الكفاية كما أنه يجب على الدولة نحو أفرادها، فإنه يجب ابتداءً على من تلزم عليه نفقته كالزوجة على زوجها، والولد الصغير على والده، ووالدين المحتاجين على الابن.

الحالة الثالثة: مرحلة ما دون حد الكفاف وهي حالة غير قابلة للنقصان، ولا تختلف باختلاف القوى الشرائية في كل زمان ومكان[32]، ويمكن تسميتها بحالة الجائع المذكور في الأحاديث.

ويجب فيها توفير الاحتياجات الضرورية من المأكل والمشرب والملبس والمأوى، وتعمل في هذه المرحلة أدوات المجتمع والدولة بشكل متوازن ومتكامل، فوجوب الإعانة المباشرة هنا على المجتمع بمختلف مكوناته، وبالترتيب التالي: يجب إشباع هذه الاحتياجات بواسطة من تجب النفقة عليه (الزوج على زوجته والوالد على ولده الصغير أو المُعسر، والولد على والديه

1 – انظر: **الإسلام والاقتصاد**. عبدالهادي علي النجار. سلسلة عالم المعرفة– إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب– الكويت. العدد 63. مارس 1983، ص38.

2 – انظر: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، ص61.

3

المحُتَاجَين)، ومن بعد هؤلاء يأتي دور الدولة في الإعانة المباشرة بما لديها من موارد خاصة بإشباع الحاجات (الزكاة، الفيء، خُمس الغنيمة)، فإنْ لم تكفِ مواردُ الدولة فينتقلُ الوجوب إلى الأقارب الوارثين، فإن لم يستطع هؤلاء القيام بهذا الواجب ينتقل الوجوب إلى الروابط الاجتماعية الأخرى كالجيران، وأهل الحي والقرية والقبيلة بشكل أوسع، ثم كل أعضاء المجتمع المسلم، وكذلك الدولة من بقية مواردها المالية ذات المصارف العامة، فإن عَجزت مواردها عن تلبية احتياجات بعض أو كل أفرادها لجأت الدولة – بمن يمثلها – إلى القروض العامة من المجتمع، والوظائف المالية (الضرائب) على الأغنياء في المجتمع.

وقد بين ابن حزم ما يجب على الأغنياء في هذه الحالة بقوله: "وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أنْ يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إنْ لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة[1]"، ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كأجرة طبيب وثمن دواء، وهذه الحالة غير مرغوبة في الشريعة الإسلامية، وصاحبها قد سُوِّغَ له سؤال الناس، وقد نهى الشارع عن نهر السائل في هذه الحالة [2].

وفي هذه الحالة يجب على المجتمع المساهمة في إشباع حاجات الأفراد الضرورية، سواء كان الإشباع من أفراد المجتمع أو الدولة الممثلة للمجتمع، فإذا كانت إمكانيات المجتمع تُغطي فقط الحاجات الأساسية (المأكل، والمشرب والملبس والمأوى) فلا يجوز أن يتفاوت الناس في الاستفادة من هذه الإمكانيات[3]، وهذا يفهم من كلام الفاروق ﷺ عندما قال: "

1 – **المحلى بالآثار شرح المجلى بالاختصار**. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. دار الآفاق الجديدة – بيروت. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي ، ج6/ص156.

2 – انظر: **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية**. رؤية إسلامية مقارنة. أحمد إبراهيم منصور. مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت. سلسلة أطروحات الدكتوراه (66). الطبعة الأولى. يونيو 2007م ، ص217.

3 – انظر: الإسلام والاقتصاد للنجار، مرجع سابق، ص140.

إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجز ذلك عَنَّا تآسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف[1]".

وقبل هذا كله تقوم الدولة بتوفير الخدمات الأساسية، وإنشاء البُنى التحيتة التي تُسهم بشكل غير مباشر في توفير فرص العمل لكل أفراد المجتمع، وبالتالي سد حاجتهم.

وفي حالة ما دون الكفاف تُنَزَّل النصوص النافية لكمال الإيمان على من لم يساهم في توفير حد الكفاف للمحتاج والجائع مثل حديث أنَّ النَّبِيّ ﷺ قال: [لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالَّذِي يَشْبَعُ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ]، وفي رواية:[ما آمَنَ بِي من بَاتَ شَبْعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إلى جَنْبِهِ وهو يَعْلَمُ بِهِ[2]]. قال الألباني: "وفي الحديث دليل واضح على أنه يحرم على الجار الغني أنْ يدع جيرانه جائعين، فيجب عليه أن يقدم إليهم ما يدفعون به الجوع، وكذلك ما يكتسون به إنْ كانوا عراة ونحو ذلك من الضروريات[3]".

المطلب الثاني

بعض الضوابط الخاصة في إشباع الحاجات الأساسية.

أولا: مسألة إشباع الحاجات محكومة ومرتبطة بقاعدة الحلال والحرام.

مسألة إشباع الحاجات ابتداؤها وانتهاؤها مضبوط بما هو حلال أو حرام وهذا يظهر ظهورا أوليا في إشباع الحاجة للطعام والشراب، وعليه تدار مسألة إشباع الحاجات من قبل نظام الحوافز في الإسلام ذاتيًا، ثم الإشراف من الجهة المنفذة، وأهمُّ ما يمتاز به نظام الضوابط والحوافز في الشريعة الإسلامية أنْ دور السلطان أو الحاكم يأتي متأخرًا بعد مراقبة الله عز وجل وخشيته.

1 – **تاريخ الأمم والملوك** المسمى **تاريخ الطبري**، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية – بيروت،ج2/ص435.

2– المعجم الكبير للطبراني، (ج12/ص154، رقم12741). والمستدرك على الصحيحين، (ج2/ص15، رقم 2166)، والرواية الأخرى في المعجم الكبير، (ج1/ص259، رقم 751). وصححهما الألباني في السلسلة الصحيحة، (ج1/ص280، برقم 149).

3– انظر: **السلسلة الصحيحة**، مكتبة المعارف – الرياض، 1415هـ-1995م، ج1/ص 148، في التعليق على الحديث رقم 149.

فالحلال والحرام معناه رقابة المرء لنفسه قبل أي رقابة أخرى، وهذا أكثر ما يظهر عندما يتمثّله ولي الأمر سلوكًا فتظهر آثاره في رعيته، فقد وَرَدَ أَنَّ «الصِّدِّيقَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَرِبَ لَبَنًا مِنْ كَسْبِ عَبْدِهِ ، ثُمَّ سَأَلَ عَبْدَهُ فَقَالَ : تَكَهَّنْتُ لِقَوْمٍ فَأَعْطَوْنِي ، فَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي فِيهِ وَجَعَلَ يَقِيءُ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّ نَفْسَهُ سَتَخْرُجُ ثُمَّ قَالَ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا حَمَلَتِ الْعُرُوقُ وَخَالَطَ الْأَمْعَاءَ» .

وَكَذَلِكَ شَرِبَ «عمر» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ لَبَنِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ غَلَطًا فَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ وَتَقَيَّأَ [1]".

ونستخلص من هذه الواقعة بالإضافة إلى قدرة السياسات الاقتصادية الإسلامية على علاج وإشباع الحاجات فهناك معنى آخر، وهو أنَّه عندما يشعر الفرد أنَّ ولي الأمر يقوم بما يجب عليه نحوه فهو يتحمل أيضًا واجباته، فكما قام عمر بأخذ هذا المال من حقه وأداه في حقه بصدق، فكان نتيجة هذا أنَّ الناس تعاملوا بالصدق بعد الاستغناء فلم يتنافسوا على شيءٍ ليس لهم فيه حق. وهذا مما تختص به الشريعة الإسلامية، أي: مراقبة الله عز وجل قبل مراقبة الناس، فكما أنَّ هناك رقابة ذاتية من قبل القائم على أمور المسلمين على نفسه، فقد ولدت هذه أيضا رقابة ذاتية من قبل الرعية على أنفسهم قبل رقابة أولياء الأمور، وكما قال علي ﷺ لعمر ﷺ: "عففت فعفّت الرعية، ولو رتعت لرتعوا [2]".

ومن دلالة ما ذكرنا في هذه الخاصية أنَّ دوران الفعل في قاعدة الحلال والحرام معناه: أنَّ المسألة لها مكانتها في التشريع، وأنَّ ضوابطها مشروعة لتُيَسِّر للناس استعمالها دون طغيان أو تجاوز للحد فيها.

ثانيًا: المطلوب في إشباع الحاجات التوسط.

التوسط في الإنفاق صورة من أهم خصائص الإسلام في كونه دين الوسطية، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ

1 – **إحياء علوم الدين**. محمد بن محمد الغزالي أبو حامد. دار المعرفة – بيروت ، ج2/ص91.

2 – **البداية والنهاية**، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ – 1994م، ج7/ص55. والسياسة الشرعية لابن تيمية، ص29.

شَهِيدًا﴾[البقرة/143]، ويدلنا الله عز وجل على هذا المعنى أيضا في حياتنا الاقتصادية فقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾[الفرقان/67]، وهذه سمة الإسلام التي يحققها في حياة الأفراد والجماعات، ويتجه إليها في التربية والتشريع، يقيم بناءه كله على التوازن والاعتدال.

ومع إقرار الإسلام للملكية الخاصة فالمُسلم ليس حراً في إنفاق أمواله كما يشاء، فهو مقيد بالتوسط بين الأمرين الإسراف والتقتير؛ فالإسراف مفسدة للنفس والمال والمجتمع والتقتير مثله حبسٌ للمال عن انتفاع صاحبه به، وانتفاع الجماعة من حوله به، فالمال أداة اجتماعية لتحقيق خدمات اجتماعية، والإسراف والتقتير يحدثان اختلالاً في المحيط الاجتماعي والمجال الاقتصادي، وحبس الأموال يحدث أزمات ومثله إطلاقها بغير حساب[1].

وتتضح لنا معالم الوسطية في إشباع الحاجة للغذاء من خلال " أنَّ الحاجاتِ الإنسانية حَدُّهَا الأعْلَى حَظْرُ الإسراف والتبذير والترف، فكلها أمور منهي عنها تدخل الفساد على السلوك الإنساني، وتؤدي إلى إضاعة المال التي هي خير ونعمة وعصب الحياة [2]"، والحَدُّ الأدنى المنهي عنه هو التقتير، وهو: التقصير عما لا بد منه[3]، وتفسيره بلغة الاقتصاد قلة الإنفاق على الضروريات والحاجيات، ولكن هذا عند وجود المقدرة على الإنفاق، وأمَّا عند عدم القدرة فلا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها، وقد قال عمر بن عبد العزيز حين سُئل عن نفقته، فقال عمر: الحسنة بين سيئتين." ويعني أن الاقتصاد هو الحسنة بين سيئة البخل والإقتار وسيئة الإسراف والتبذير[4]".

1 – **في ظلال القرآن**. سيد قطب. دار الشروق. بيروت– القاهرة. الطبعة الشرعية الحادية عشر. 1405هـ– 1985م ، ج 5 / ص2578.

2 – أصول الاقتصاد الإسلامي، للبعلي، مرجع سابق، ص 50.

3 – **زاد المسير في علم التفسير**. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. المكتب الإسلامي–بيروت. الطبعة الثالثة. 1404هـ ، ج6/ص102.

4 – **الجامع لأحكام القرآن**، المسمى تفسير القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، الطبعة الأولى،1427هـ–2006م، ج15/ص475.

وهذه الوسطية في الإنفاق تجعل حياة الإنسان بعيدة عن التغيرات العاصفة في حياته، وتعطيه التوازن النفسي والاجتماعي، وليس لواحدٍ من الحدين المنهي عنهما الإسراف والتقتير وجه للمدح، بل هما مظنة اللوم والحسرة.

وهذا التوسط يُعين صاحبه على التحول من دائرة تأمين الحاجات إلى دائرة الادخار، والادخار مشروع بأصله، بل هو مطلوبٌ شرعيٌ ومن سنة النبي ﷺ.

ثالثًا: مراعاة الترتيب في الحاجات عند الإشباع.

لهذا الضابط أكثر من وجه، فمنه مراعاة ترتيب أصحاب الاحتياج كما فعل عمر عندما حمى الرَبَذة لإبل الصدقة، وبيَّن من يجوز له إدخال أنْعَامِه فيها، بمعيار ترتيبهم على حسب حاجتهم. فقال لهُني[1] حين استعمله على حمى الربذة: " يا هُنَيُّ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عن الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فإن دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ بن عَوْفٍ وَنَعَمَ بن عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إن تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إلى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ إن تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَأْتِنِي بِبَنِيهِ فيقول يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَفَتَارِكُهُمْ أنا لَا أَبَا لك، فَالْمَاءُ وَالْكَلَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ من الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ. وأيم اللَّهِ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قد ظَلَمْتُهُمْ. إِنَّهَا لَبِلَادُهُمْ فَقَاتَلُوا عليها في الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عليها في الْإِسْلَامِ وَالَّذِي نَفْسِي بيده لَوْلَا الْمَالُ الذي أَحْمِلُ عليه في سَبِيلِ اللَّهِ ما حَمَيْتُ عليهم من بِلَادِهِمْ شِبْرًا"[2].

ومراعاة ترتيب الاحتياجات يكون في البداية على مستوى الفرد، فعلى الفقير أنْ يرتب حاجاته حسب أولوياتها (درجة إلحاحها)، وأنْ يوزع موارده على هذه الحاجات المرتبة، فقد يلبي حاجة ويهمل أخرى، أو يُعَجِّل حاجة ويُهْمِل أخرى، ويتصرف في الموارد، فيُعطي وجها ويمنع آخر، أو يزيد المبلغ لهذا الوجه وينقص لآخر[3].

1 – هُني: بالتصغير مولى عمر بن الخطاب ﷺ. أدرك النبي ﷺ، واستعمله عمر على حِمى الربذة. (انظر: الإصابة، ج6/ص577).

2 – صحيح البخاري، (ج2/ص822، رقم2209). والأموال لأبي عبيد، (ص376-377، رقم741).

3 – انظر: أصول الاقتصاد الإسلام، للمصري، مرجع سابق، ص 15.

ومراعاة الترتيب بين الحاجات الضرورية نستخرجها من قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى*وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾[طه/118، 119] "فالجوع والعري، يتقابلان مع الظمأ والضحوة، وهي في مجموعها تمثل متاعب الإنسان الأولى في الحصول على الطعام والكساء، والشراب والظلال[1]"، فهي أول ما يجب على الإنسان إشباعه من حاجاته، ويتأكد ذلك في حقه إذا كان هناك من يعولهم، فيُقدَّمُ الإنفاق على هذه الحاجات الأساسية على كلِّ نفقات أخرى دونها.

النتائج والتوصيات:

1- قضية الجوع وشحة الموارد الغذائية هي الصورة الأولية والبارزة للمشكلة الاقتصادية، وإشباع الحاجة للغذاء والطعام يأتي في أولويات إشباع الحاجات في الاقتصاديات المختلفة.

2- بالتحقيق العلمي المشكلة ليست في قلة الموارد الغذائية، وإنما في كيفية الاستفادة من هذه الموارد، وتنميتها التنمية الصحيحة، واستغلالها الاستغلال الأمثل، ومن الاستغلال السيء تحويل النشاط الاقتصادي إلى أداة لإشباع رغبات الفئة المترفة أو ذات القدرة الشرائية العالية، وعدم ربط الإنتاج الغذائي بترتيب سلم الحاجات.

3- مسألة إشباع الحاجات الغذائية لكل المخلوقات في الشريعة الإسلامية ثابتة بثبوت الشريعة، وليست خاضعة لأهواء البشر، وهذه الأهمية والمكانة تتجلى في أحكام الشريعة المتنوعة في مضمونها وأدواتها وطبيعة إلزاميتها، وتلتزم بضوابطها من عدم تجاوز الحلال والتوسط في الإنفاق على الغذاء دون إسراف أو تبذير.

4- للغذاء رسالة في الفكر الاقتصادي الاسلامي في كون عملية إشباع الحاجة إلى الغذاء هي وسيلة لإقامة الدين، وإعمار الأرض بها بالخير والحق وما فيه منفعة الناس.

1 - في ظلال القرآن، مرجع سابق، ج 4 / ص 2354.

5- تمتاز مسألة الحاجة للغذاء في الاقتصاد الإسلامي بخصائص وميزات كونها مرتبطة بالدين، وتشمل كل المخلوقات في الأرض، مع مشاركة كل مكونات المجتمع المسلم من أفراد وأسر وجماعات ودول في إشباع الحاجة للغذاء والطعام وفق ترتيب دقيق.

6- يجب على الدول المسلمة أن تركز في خططها التنموية على مسألة توفير الأمن الغذائي لأفرادها، وضبط مسار الاستهلاك وفق ترتيب سليم للاحتياجات الغذائية.

7- تفعيل دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مسألة إشباع الحاجة للغذاء والطعام للمحتاجين من أفراد المجتمع المسلم ضمن سياسة حكومية تشجيعية واضحة الملامح، سهلة الإجراءات.

8- يجب على الحكومات والهيئات بمختلف تخصصاتها والشخصيات الاعتبارية تفعيل دور التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية خاصة في تأمين الموارد الغذائية فيما بينها لمنع تسلط أعداء الأمة المسلمة عليها.

9- التقليل من أثر الحواجز السياسية بين الشعوب المسلمة ، واعتبار الأمة الإسلامية أمة واحدة تمتد على قطاع جغرافي كبير لكل فرد منها الحق في الغذاء على كل فرد مسلم قادر من أي نقطة جغرافية في العالم .

10- يمكن التركيز على دول إسلامية معينة لتكون سلة الغذاء للعالم الإسلامي كمصر والسودان وأندونسيا.

انعكاسات الصراعات السياسية على قرار التمويلات في البنوك الإسلامية اليمنية خلال الفترة من (2010–2019م) دراسة تطبيقية على (بنك التضامن الاسلامي الدوليTIIB)

د .عثمان عمر عوض باذيب باحث في العلوم المالية والادارية

الملخص

تناول البحث انعكاسات الصراعات السياسية على قرار التمويلات في البنوك الاسلامية اليمنية من الفترة 2010 - 2019 م دراسة تطبيقية على بنك التضامن الاسلامي الدولي .

وقد تضمن المواضيع الآتية:

- الصراعات السياسية ونتائجها .
- القرار التمويلي في المصارف الاسلامية والعوامل المؤثرة عليها .
- مراحل العمليات التمويلية في البنوك الاسلامية .
- قياس أثر الصراعات في المؤشرات التمويلية وقياس الودائع والادخارات .
- حجم التمويلات والاستثمارات البنكية قبل الصراع .
- الضمانات المطلوبة لعمل التسهيلات قبل الصراع.

The Effective of Political conflcition war on the Financing Facilitating Descision
A Field Study in Sanaa Tadamon Islamic International Bank Headship in Rebublic Of Yemen period of 2010 to 2019

This Study Submitted by
Dr. Othman Omar Awadh Batheeb
A PHD Researcher on Finance and Admin field
associated with Ahmed Hadi Shami Tawwaf

bjective: This study is to assess the Impact of Political conflict on yemen at the finicing' Performance and finicing facilitating Decision a Field Study of Tadamon Islamic International bank in Sana the capital and main branch during 2010 to 2019.

With influence of World wide war and economical Seige against Yemen the Country of Wesdom during this period as of ten years before the conflict and five years after it because its counting as the most critical time of all way specially the five years before it

ethodology: A describtive financial analytical method used, which was chosen, consisted To achieve this objectives of the study. The finicial analitical method was approached and statistic way was used for this purpse for the study.

esults: were founded after taking the measurment there is an impact of conflict causing big issues of Sixty five present in favor of the 5 years before and 5 years after the confilcit specially of limitation the of stabilize the inviromental factors of the study.

onclusions: in light of the results founded the banking finicial management should be done to facilitate the liquidity to the investers of banking to facitate the economical circulation.

Key Words: Impact finicing Islamic Banks Decision

المقدمة :

منذ أن ظهرت البنوك الإسلامية بعالمنا الإسلامي كونت صورة من صور الاستقلالية الاقتصادية بعيدا عن أنظمة البنوك التمويلية التجارية المستمدة من أنظمة الدول الغربية الربوية الراسمالية، فكلما ازدادت نشاطات البنوك الاسلامية وامكاناتها المالية انعكس ذلك على الاقتصاد والمجتمع، فهي تسعى إلى تنمية المشاريع الحقيقية والمجدية والتقليل من مخاطر تعثر العمليات التمويلية من خلال إجراء دراسات استباقية لقرارات التمويل، بدراسة الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه والتأكد من صحة البيانات المقدمة من طرف العميل حول شخصيته و نشاطاته و مختلف تعاملاته المالية و الاقتصادية وتعظيم الفائدة المجتمعية (رحماني, 2015) ، يتكون القطاع المصرفي في اليمن من 20 مصرفاً تجارياً، منها 5 مصارف إسلامية، وتتسم السوق المصرفية في اليمن بتركزها حيث تمتلك أربعة مصارف فقط حوالي 60 في المائة من إجمالي عدد فروع المصارف أما على المستوى الجغرافي تستحوذ 4 محافظات على حوالي 75 في المائة من إجمالي عدد فروع المصارف العاملة في اليمن، (تقرير البنك المركزي,2020)

وتتمثل التحديات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني أزمات سيولة التي تعاني منها منذ فترة طويلة، وتدهور سعر صرف العملة المحلية، وفقدان الإيرادات نتيجة تجميد الأصول، والعقبات التي تحول دون حرية نقل الأموال النقدية السائلة داخل اليمن وخارجه، والتدهور العام في ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي الذي حفّز على خروج الدورة المالية من الاقتصاد الرسمي إلى أسواق وشبكات الأموال غير الرسمية https://www.alaraby.co.uk/economy

ونتيجة لذلك، اضطر البنك المركزي اليمني لمباشرة سحب احتياطياته من العملة المحلية لتمويل احتياجات الإنفاق العام واحتياطياته من العملة الأجنبية لتمويل الاحتياجات المحلية، اتخذ البنك المركزي إجراءات لدعم إمدادات العملة الأجنبية في البلاد من خلال الحد من

الوصول إلى الأسواق المحلية، في حين بدأت البنوك التجارية في الحد من عمليات السحب من قبل العملاء لتصل احيانا الى مستويات الصفرية، إلى جانب الحصار المالي للبلاد الذي حد بشدة من قدرة البنوك التجارية لتنفيذ المعاملات الدولية، (السلمي, 2016).

كل تلك الاحترازات قادت التجار والأثرياء إلى التردد في ترك البنوك تحتفظ بأموالهم، وبذلك ازدادت طلبات السحب النقدية من القطاع المصرفي ففي الأشهر الستة الأولى من عام 2016م فقط سحب العملاء من حساباتهم نحو 300 مليار ريال يمني، الأمر الذي مثل خروجًا جماعيًا للتدفقات المالية من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي.

ومع تلك الاحترازات المشددة التي لم تجدي حلا في وقف هروب رؤوس الاموال وحيث القرار التمويلي في البنوك الإسلامية إلى دراسة الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه والتأكد من صحة المعلومات والبيانات المقدمة من طرف العميل حول شخصيته و نشاطاته و مختلف تعاملاته المالية و الاقتصادية، وهي بذلك تُعنى بالدرجة الأولى بدراسة طالب التمويل و مؤسسته دون التطرق إلى دراسة العملية محل التمويل بصفة مباشرة (National Accounts Bullten,2018)

وبقى الخروج بالاموال من المصارف ادت كلها الى شح السيولة النقدينة فمن الآثار المترتبة على شح السيولة النقدية تنامي نشاط السوق السوداء بشكل كبير التي كلما نما نشاطها اصابت العجلة الاقتصادية بالشلل، وانفراط سعر الصرف، وتزايد صعوبة تمويل الواردات من قبل التجار، وكل ذلك افشل بدوره أي محاولات رامية إلى الاستقرار الاقتصادي، وفاقم الأزمة الإنسانية التي اطالت من أمد تلك النزاعات. www.ecoyemen.com

1-1مشكلة الدراسة: ان طول امد الحصار الاقتصادي على اليمن أثر على نشاط المصارف التجارية والإسلامية وأصبحت البنوك مهددة بالتوقف وإغلاق مقارها بعد مرور سبعة اعوام على الصراعات وتردي سعر الصرف جعل من الصعب استمرار عملها كما كان في السابق.

وبدأت الحرب على اليمن تأخذ اوجها في منحاها اقتصاديا مع إعلان القرار الحكومي بنقل البنك المركزي إلى عدن، بعدما وصل إلى مرحلة العجز عن تغطية الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع، وظل البنك المركزي في عدن معطلاً، وتحولت مهامه إلى شركات الصرافة التي لعبت دوراً رئيساً من خلال تغطية احتياجات التجار من تمويلات الائتمان والتحويلات الخارجية لاستيراد السلع والأدوية وحتى بعد الأعلان في وقت سابق من سبتمبر/ أيلول 2018م، استئناف تمويل واردات السلع الأساسية بالاستفادة من وديعة سعودية بملياري دولار فسرعان ما رجعت الامور الى سابقها .National Accounts Bulletin, 2016

وتتمثل مشكلة البحث في التعرف على انعكاسات الصراعات الاقتصادية على القرارات التمويلية البنوك الاسلامية اليمنية دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي الدوليTIIB– Tadhamon International Islamic Bank

1-2اهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

التعرف على انعكاسات الصراعات على القرارات التمويلية بالبنوك الإسلامية اليمنية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مفهوم الصراع السياسي والاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه.
- التعرف على مفهوم القرار التمويلي في البنوك وأركانه وتوضيح العوامل المؤثرة عليه.

تقديم المقترح للجهات الرسمية لوضع حلول لازمة السيولة المؤثرة على التسهيلات البنكية في البلاد للتخفيف من تعطل عجلة الاقتصاد.

1-3 تساؤلات البحث:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:ما هي انعكاسات الصراعات السياسية على الاقتصاديات التمويلية في البنوك الإسلامية اليمنية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

ما هو مفهوم الصراع الاقتصادي وما أنواعه والعوامل المؤثرة فيه؟

ما هو مفهوم القرار التمويلي في البنوك وما هي العوامل المؤثرة عليه؟

1-4 أهمية البحث :

الأهمية العملية وتتمثل في النقاط التالية :

- أن التعرف على العوامل المؤثرة على الاقتصاديات التمويلية في البنوك الإسلامية والعمل على معالجتها يمكنها القيام بمهامها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية يساهم في رفع الاقتصاد الوطني.
- أن التعرف على الصراعات السياسية في اليمن والعمل على معالجة أثارها على الاقتصاد يساهم في استقرار الوضع الاقتصادي وبالتالي تحسين أداء العمل المصرفي اليمني.
- إن تحييد الاقتصاد اليمني وخاصة القطاع المصرفي والمالي عن الصراع الجاري يمثل مصلحة عليا للاقتصاد والإنسان اليمني، نوجزها فيما يلي:

- إيجاد سلطة نقدية موحدة تمارس السياسة النقدية والمصرفية في كافة مناطق البلاد، وترفع الثقة في القطاع المصرفي وتوسع قنوات تواصله مع النظام المالي العالمي
- زيادة عرض النقد الأجنبي عبر زيادة الصادرات .وبالتالي، دعم الاحتياطيات الخارجية، وإبطاء التدهور في قيمة العملة الوطنية، وتحسين فرص

التمويل المستدام لواردات السلع الغذائية الأساسية بسعر الصرف الرسمي، وتهدئة موجات التضخم.

- استئناف الدورة النقدية في الاقتصاد التي تعطلت بفعل توقف صادرات النفط والغاز. لتفادي مخاطر التمويل التضخمي على المدى المتوسط والطويل.

الأهمية العلمية للبحث وتتمثل في النقاط التالية:

- يساهم البحث في إثراء المكتبات اليمنية والعربية باثر الصراعات على القرار التمويلي في البنوك وخاصة كون المشكلة جديدة وحديثة ومستمرة .
- يساهم البحث في الإضافة إلى التراكم العلمي والمعرفي الموجود في هذا المجال
- يفتح البحث المجال واسعاً أمام الباحثين والدراسين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، مستفيدين بنتائج هذا البحث والدراسات السابقة مستقبلاً.

1-5 المنهج المتبع في البحث:

سلك الباحثان المنهج التحليلي لعناصر القوائم المالية بتحليل قائمة المركز المالي التي تعتبر ام القوائم المالية ثم وصف تحليلي لقائمة الاعمال السنوية وهي قائمة الدخل وبعدها تحليل قوائم ارباح الاستثمارات المقيدة والمطلقة وتحليل قوائم ارصدة البنوك الخارجية من استثمارات وودائع خارجية واخيرا تحليل قوائم التمويلات والتسهيلات البنكية وتعتبر هذه الورقة البحثية متخصصة في التحليل المالي والاقتصادي وبعد التحليل شرح عناصر القرار التمويلي من خلال القوائم الرئيسية ومن ثم التحليل الوصفي القائم على الاستقراء وشرح بنود التحليل المالي والاستنباط.

كما تم جمع المقالات المتعلقة بالموضوع من مصادرها وتفسيرها بما يتوافق مع نتائج التحليل المالي وبما يتوافر من الكتب والمراجع العربية والاجنبية والدراسات السابقة ذات الصلة بمجال البحث واهدافه وذلك لاستخلاص المفاهيم والمعايير النظرية التي يمكن ان يتم في ضوئها الدراسة الوصفية للدراسة ونوعية البيانات المطلوبة ومصادرها وطريقة جمعها واساليب تحليلها الاحصائية والاعتماد على تقارير وزارة التجارة ومواقع الانترنت. (Morgan70)

1-6متغيرات البحث:

المتغير المستقل: الصراعات السياسية اليمنية

المتغير التابع: القرار التمويلي في البنوك الإسلامية اليمنية

1-7الدراسات السابقة

1- رسالة دكتوراة "تقويم تطبيق صيغتي بيع المرابحة والمشاركة في بنوك السودان 2005, مصطفى,سراج عثمان, جامعة ام درمان, السودان.

2- رسالة ماجستير" دور التمويل الاصغر لمحاربة الفقر في الريف 2013م", موسى منصور و شاوش توفيق, جامعة البشير الابراهميي, الجزائر.

3- رسالة ماجستير "واقع التمويل الاصغر الاسلامي في فلسطين, محمد مصطفى غانم, دراسة تطبيقية 2010 على قطاع غزة,الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

1-8التعقيب على الدراسات السابقة:

أ- الدراسة الاولى بالسودان خلال فترة سنة فقط وكانت دراسة اقتصادية عن منتج مالي تقدمه بنوك السودان خلال 2005م وكانت سنة لم تمر بفترات صراع هناك وانما دراسة حالة عن منتج بنكي واحد واثر التغيرات الاقتصادية في ذلك المنتج فاقتصرت الدراسة على المشاكل الاقتصادية على العالم الثالث واثرها دون التطرق الى عناصر قياس مالية وتحليل مالي انما تعنى بالنظريات الاقتصادية فقط.

ب- حدود الدراسة السابقة الثانية على فترة زمنية محددة 2013م وهي فترة ازمة المصارف في البلدان المتوسطية حتى نهاية الازمات وتكون الازمات ذات المدة الاطول ودور التمويل الاسلامي وغير الاسلامي بمحاربة الفقر بالجزاير.

ت- الدراسة الثالثة كانت دراسة في البنوك الاسلامية وعن التمويل الاصغر الاسلامي في تسيير عجلة الاقتصاد وحالة البنوك عدة خلال عام واحد فقط وهو 2010م وهي مدة قصيرة واقتصرت بدراسة عدة بنوك بوقت محدد ضيق الزمن.

ث- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كون الدراسات السابقة تحدثت عن النظر الى مفهوم الصراع السياسي الاقتصادي بينما هذه الدراسة تطرقت الى حصار ودمار لليمن وتحدي اقتصادي وصل بحجم دمار الى ثلاثمائة مليار دولار بخلاف الاذى للمواطنين نفسيا وماليا وبالعكس وطرق الوقاية منها ونظرت الدراسات السابقة الى الصراع على انه صراع من النوع التجاري فقط ولكن الصراع في اليمن صراع عالمي اقتصادي سياسي وهذه الورقة البحثية الدراسة عن اليمن في افقر دول المنطقة بالدخل القومي واصعب اقتصاد فيها وأقدم وأعرق شعوب الارض ثقافة وحضارة.

1-10حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: انعكاسات الصراعات الاقتصادية على القرارات التمويلية في البنوك الإسلامية اليمنية ومكوناتها التمويلية خلال الفترة من (2010-2019م) الصراعات كمتغير مستقل والقرار التمويلي كمتغير تابع بأبعاده الاربعة المذكورة في الدراسة
- دراسة تطبيقية على (بنك التضامن الإسلامي الدولي) البنوك الاسلامية في اليمن باداراتها المالية التي تحدد القرارات التمويلية.
- الحدود الزمانية: 2021م

- الحدود المكانية : بنك التضامن الاسلامي الدولي المركز الرئيس في عاصمة بلاد الحكمة اليمن خلال الفترة المحددة للدراسة **TADHAMON ISLAMIC INTERNATIONAL BANK TIIB.**
- قوائم البنك المالية الاساسية للمركز الرئيسي – أمانة العاصمة صنعاء– اليمن والقوائم المالية بما فيها قائمة المركز المالي لمدة عشرة سنوات كامل العقد الاول في الالفية الاولى من القرن الحالي وقوائم النتائج المالية للاعمال الخاصة بالبنك المقاس وهو بنك التضامن الاسلامي الدولي.

1-11 مصطلحات البحث:

- المتغير المستقل وابعاده: حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين أطراف الصراع (مقلد ,1982).
- أما في بعده الاقتصادي، يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون احد أطرافه، مضطراً فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للأطراف الاخرى (رسلان, 1986)
- الصراعات السياسية:هو حالة من التنافس الخاص بين البشر على الثروات أو الحصول على الميزات او مناصب لاتخاذ القرارات ، حيث يكون أطرافه على عِلم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبليّة المحتملة ويضطر أحد الأطراف إلى تبّني واتخاذ مواقف لا تتوافق مع مصالح الطرف الآخر. (جراد, 1992)

المبحث الثاني القرار التمويلي: هو علم و فن إدارة المال فهو علم لأنه مبني علي نظريات وقواعد معمول بها في اتخاذ كافة القرارات المالية، وفن لان تطبيق هذه النظريات والقواعد يختلف من شخص لأخر مما يؤدي الي وجود فروق في نتائج اتخاذ القرارات المالية.

- ثانياً: التمويل الإسلامي: يشير مصطلح "التمويل الإسلامي" إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية بلا "الربا" (الفائدة) ، وبلا "الغرر" (عدم اليقين المفرط)، وبلا "الميسر" (القمار)، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل الضارة بالمجتمع.
- ثالثاً: القرار التمويلي: دراسة الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه ،
- البنوك الإسلامية:مؤسسات نقدية تعمل على جلب الموارد الاقتصادية وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويبحث عن المشروعات الأكثر نفعا للمجتمع وليس الأكثر ربحا(البنك المركزي2000)

وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى 5 مباحث وخاتمة أما خطة البحث فشملت على:

- أهمية البحث:
- أهداف البحث:
- المنهج المتبع في البحث:
- الدراسات السابقة:
- التعقيب على الدراسات السابقة.

المبحث الاول

الصراعات السياسية

حالة من التنافس الخاص بين البشر على الثروات أو الحصول على الميزات، حيث يكون أطرافه على عِلم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبليّة المحتملة ويضطر أحد الأطراف إلى تبّني واتخاذ مواقف لا تتوافق مع مصالح الطرف الآخر، نظراً لاختلاف الاطماع. (بدوي,2017)

ويتأثر حجم الصراع بحجم أهدافه فكلّما كان الهدف كبيراً كان الصراع أكبر، كما تتحكّم الإمكانيات والموارد المتاحة للأطراف في مدّة الصراع واتجاهه، فلا يمكن الفصل بين أنواع الصراعات المختلفة، فالصراعات الاقتصاديّة تقود إلى وجود نوع من الصراعات السياسيّة، كما أنّ وجود الصراعات السياسية يقود إلى وجود الصراعات الثقافية وهكذا.(جراد 1992)

أولا: النزاع العنيف Violent CONFLICT و يقصد العنف و القتال دفاعا عن مصالحها الحيوية.

ثانيا: النزاع غير العنيف Peacefull– Non violent CONFLICT: خلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة، باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف

نتائج الصراع: وقد يكون بعضها إيجابياً مثل عدم احتكار المقدرات الاقتصادية بيد فئة فاسدة من بني البشر، عند التوصل لاتفاق لتوزيع الثروات فإنّ ذلك قد يقود إلى نوع من الهدوء.

على هذا الأساس تعرف الحرب بأنها: الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين و الأعراف الدولية، و يكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للدول الأطراف في النزاع (هذا التعريف يستثني النزاعات المسلحة التي لا يكون أطرافها ينتمي الى فئة من أشخاص القانون الدولي العام كالحروب الأهلية و الثورات الداخلية,www.jstor.org

وممكن ان يكون خسارةZero – Sum ، أى أن مكسب طرف يعد خسارة للطرف الأخر أما الحالة العكسية هنا فتتمثل في تساوى العوائد بالنسبة للطرفين، والتى يشار إليها بالعائد أو الناتج الإيجابى Positive – Sum وبين هذين النموذجين ، فإن هناك نماذج عديدة تتوافر فيها عناصر للمنافسة والتعاون ، وبوجه عام ، فإن صراعات المصالح عادة ما يمكن تحقيقها أو إشباعها بطرق عديدة (fisher,1983) ويتطلب حل صراع المصالح وجوب مناقشة عدد كبير وهام من مصالح الأطراف المعنية، وأن يتوصلوا إلى نقاط التقاء مشتركة.

الأول: صراع منخفض الحدة (تنافسي)القضايا التي يقوم عليها الصراع غير المصيرية بالنسبة لأطرافه المختلفة، مثل القضايا المتعلقة بتغيير بعض القوانين،

الثاني: صراع مرتفع الحدة (صفري) حيث تكون القضايا المصيرية على المحك، وهي تلك القضايا التي تهدد وجود أو استقرار أحد طرفي الصراع، مثل قضايا الاحتلال والاستبداد والعدوان حين لا يقبل أي طرف أن يتخلى عن أجندته.(عبدالمجيد, 2015)

المبحث الاول

نتائج الصراعات

تتحدد طبيعة الصراع تتحدد بناء على عاملين:

الأول :كيفية رؤية كافة أطراف الصراع له. فتصورات وأهداف ومصالح وسياسات أطراف الصراع المختلفة حول هذه القضية تؤثر بوضوح في تحديد طبيعة الصراع.

الثاني :ميزان القوى بين الأطراف. ففي حالة توازن القوى بين أطراف الصراع المختلفة تتحدد طبيعة الصراع بناء على رؤية الأطراف المختلفة، وفي حالة رجحان كفة ميزان القوى لصالح أحد الأطراف تصبح رؤيته للصراع هي التي تحدد طبيعته. (مجدي باسم2010)

وإن الصراع الاقتصادية ينجم عن جوهر السياسة نفسها التي هي صراع بحد ذاتها . وليس هناك من سلطة سياسية واحدة لا تتضمن أشكالا معينة من الصراع وإن بدرجات متفاوتة .

غياب آليات إحقاق الحقوق قد يؤدي إلى تفجر الصراع: ورغم أن هذا التقسيم لأنواع الصراع اعتمد على نوع القضايا التي يتناولها إلا أنه يمكن القول بأن هناك عاملاً آخر يؤثر على طبيعة الصراع؛ يتجسد في مدى توافر آليات مؤسساتية منظمة ومقننة ومعروفة لحسمه. "**الصراع الصفري الكارثي** ."وهو الصراع الذي ينتهي بالقضاء على طرفي الصراع، حيث تتفكك بنى ومؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتسود الفوضى العامة التي لا تستطيع معها الحركة المقاومة فرض سيطرتها. وكثيراً ما ينتج هذا النوع من الصراع عن تدخل قوة ثالثة تدمر طرفي الصراع عسكرياً أو معنوياً أو اقتصادياً. (عزت اسماعيل, 1996)

فهناك العديد من المؤشرات الدالة على ارتفاع منسوب الصراع, منها ما يرتبط بالتنمية الاقتصادية كمتغير مفسر للعنف إضافة الى عدم المساواة وغياب الديمقراطية، لذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية لبعض الشعوب, وما يصاحبه من قضايا ومشكلات, وسوء بعض النظم السياسية التي تتجاهل الأساليب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في قيادة الدولة وتسيير أحوالها .....

وقد يحدث أن تتولد لدى الأفراد – على تشكيل جماعات تناهض الدولة وتسعى الى الإطاحة بالسلطة القائمة وتختلف النتائج المرتبطة وقد يكون بعضها إيجابياً مثل عدم احتكار الثروات بيد فئة فاسدة وقد يكون سلبيا في الصراع الكارثي فعند التوصل لاتفاق بين القوى السياسيّة المتعاكسة فإنّ ذلك قد يقود إلى نوع من الهدوء والتنازلات بين الأطراف (الجابري, 2010)

المبحث الثاني

القرار التمويلي في المصارف الإسلامية

إن البنوك الإسلامية تسعى بدورها إلى تنمية المجتمعات وفي سبيل ذلك تعمل ايضا التقليل من مخاطر تعثر العمليات التمويلية والاستثمارية التي أبرمتها مع الغير، من خلال إجراء دراسات تسبق قرارات التمويل(منصور وشاوش, 2013)

وخلال السنوات الأخيرة انبثق التمويل الإسلامي من كونه سوقاً للنخبة إلي صناعة مزدهرة سريعة النمو في كافة أنحاء العالم، فقد تم إنشاء أكثر من 500 مؤسسة ملتزمة بالشريعة خلال السنوات الثلاثين الماضية وهي منتشرة في 75 بلد وبحجم سوقي يبلغ 13 تريليون دولار أمريكي وبنمو سنوي يقدر بنحو 15% و يستقطب القطاع اهتماماً متزايداً من بلدان إسلامية وغير إسلامية علي حد سواء، ويشير مصطلح التمويل الإسلامي، وعلى نحوٍ أدق "التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية"، إلى الخدمات المالية التي تتم وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. (عامر 2017)

وتقوم الممارسات المالية الإسلامية الأساسية على مبدأ إسلامي أساسي وهو أن المال ليس في حد ذاته أصل من الأصول المنتجة (ليس مصدرًا للكسب في حد ذاته). وليس هذا فحسب بل إن المبادئ الأساسية لنظام التمويل الإسلامي تشدد على العوامل الأخلاقية والأدبية والاجتماعية والدينية وقدسية العقود لتشجيع وتعزيز المساواة والعدل لما فيه صالح المجتمع بأسره (غانم, 2010)

أولاً: مفهوم التمويل: يختلط مفهومي التمويل والإدارة المالية في كثير من الأحيان إلا أن لكل مصطلح منهما تعريف واستخدام خاص. فالتمويل عملية الحصول على الأموال من أنسب المصادر المتاحة، بينما الإدارة المالية حسن ادارة الاصول المالية بعد الحصول عليها واستخدامها، إضافة إلى التخطيط والرقابة المالية أي إدارة كل النواحي المالية للشركة، (أبو عبدالرُّب، 2000).

مفهوم القرار : أحد أهم المقومات الأساسية للإدارة الناجحة باعتبارها محور العملية الإدارية، وهى مهمة ملازمة لعمل القيادات الإدارية في مختلف المستويات (رفاعي 99) .

فهو الاختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوباً بتحديد إجراءات التنفيذ (بسيوني, 2005)

وهذا ما يميز التمويل الاسلامي عن التمويل الربوي في النقاط التالية :

1. يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الشرعي.
2. تقع الخسارة على رب المال بالتمويل الشرعي بينما لا يتحمل الممول الربوي أية خسارة.
3. ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الاستعمالات في التمويل الربوي للتمويل الإسلامي.

كما توجد أوجه تشابه بين التمويلين (لإسلامي والربوي) من حيث تقييد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال كذلك يهدف صاحب المال بالاسترباح بماله، حصر القرار الاستثماري بالمستفيد من القرض بالنسبة للتمويل الربوي وبالمضاربة للإسلامي. (قحف 2004)

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في القرار التمويلي

أ.العوامل الخاصة بالعميل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب.العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل:

1. درجة السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان.
2. نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أوعدم منح هذا الائتمان.

ج. العوامل الخاصة بالتسهيل التمويلي: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

1. الغرض من التسهيل.
2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أوالتسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

4. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أوالتسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
5. ثم مبلغ هذا القرض أوالتسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف. (مصطفى 2007).

د- **وهناك عوامل اخرى تؤثر في قرار التمويل وتتمثل أهم العوامل في الاتي**

1- تكلفة المصادر المتخلفة للتمويل، أي تكلفة الريال الواحد من كل مصدر
2- عنصر الملائمة، مصدر التمويل ملائما مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال.
3- وضع السيولة النقدية في البنك لدى متخذي القرار، وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة ، فإذا كان هذا الوضع حرجاً قد يضطر البنك لتجاوز عوامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنيب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل. (الحنفي2004)
4- القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات.

هـ- مراحل العملية التمويلي في المصارف الإسلامية اليمنية

تحريم الفائدة (الربا): وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي، فتعتبر الفائدة التقليدية على القروض أو المدخرات، كعائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر شيء محرم؛

1- تقاسم المخاطر: لأن الفائدة محرمة، فأصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلًا من دائنين،
2- تحريم سلوك المضاربة: لا يُشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد والمقامرة والمخاطر؛

3- قدسية العقود: يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلًا، يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تُباع أو تُشترى واضحة لكلا الطرفين، وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية؛

4- تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة: فمحرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية، كالخمر، والمقامرة، والمواد الإباحية

5- لا يجوز "البيع على المكشوف": لا يُسمح للمسلمين ببيع ما لا يملكون فيُشارك التمويل الإسلامي على نطاق واسع مجالات مثل "الاستثمار الأخلاقي" و"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" وكلٍ منهما يكتسب شعبية متنامية في جميع أنحاء العالم، حيث يدرك المستثمرون كم من المهم مراعاة كيفية استخدام ثرواتهم، ومصادر عائداتهم. (غانم 2010)

المبحث الثاني

مراحل العمليات التمويلية في البنوك الإسلامية

هناك الكثير من الأسس والمعايير المتعارف عليها التي تساعد في تفادي التعثر المالي، ما يعرف بالعناصر الخمس (5cs) والتي تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات وهي " الأصل في المعاملةالإباحة ما لم يرد نص مقيداً أو محرم" (مصطفى 2005):

1- شخصية الزبون **c**haracter والوضع القانوني وطبيعته وسمعته وخبرته وكفاءته

2- المركز المالي للزبون **CAPITAL**ويشمل تحليلاً للميزانية لتحديد الموقف من العملية الاستثمارية.

3- قدرة الزبون **CAPACITY**والمتمثلة في معرفة قدرة وكفاءة العميل وقدرته على الوفاء بالسداد.

4- الضمانات الإضافية **Collecting** ترتكز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم ومدى قابليته للبيع وسهولة إجراءات تسيله لتحديد الموفق في منح التمويل من عدمه

5- الظروف المحيطة بغرض التمويل **CONDITIONS**، وترتكز بالظروف الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروع. (جميل,2006)

إلا أن المصارف الإسلامية أضافت بند أخر كأسلوب متبع في منح التمويل وهو دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى توافقها مع الأنشطة المسموح بها شرعاً وفقاً لقاعدة (الحلال والحرام)، وقد تعد من قبل المصرف أو يتم الاستعانة بخبراء من خارج المصرف. ومنها:

صيغ التمويل المستخدمة في النظام المصرفي اليمني:

إن طبيعة النظام المصرفي الإسلامي القائمة على الالتزام بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية تجعل المشاركة في الربح و الخسارة (الغنم و الغرم)

أ/ عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع لأن الربا يضمن غنم طرف دائما وابدا بينما يضمن فائدة محتملة للطرف الآخر إذ قد يخسر أو يربح.

ب/ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية لأنه يحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية مما يدفعه إلى التدقيق والتحقيق في دراسات الجدوى و البحث عن أحسن الخيارات الاستثمارية.

ج/ يؤدي إلى زيادة الناتج القومي بتوجيهه للموارد الاقتصادية في أفضل استخداماتها.

د/ يزيد من معدل التراكم الرأسمالي ويحقق الاستقرار الاقتصادي. (الرفاعي 2007)

المبحث الثالث

قياس اثر الصراعات في الموشرات التمويلية

لبنك التضامن الاسلامي خلال 2010 الى 2019

كيفية القياس خمس سنوات قبل الصراع السياسي باليمن وخمس سنوات بعدها ولان العناصر التالية توثر على القرار التمويلي المعتمدة على اركان وهي نسب المشاركات في نسب توزيع ربح الودائع والادخارات ثم نسب الاستثمارات من تمويل وتسهيل والضمانات المطلوبة

فاعتمد الباحث على النسبة المئوية لتقرأ على الشكل التالي 1050 بمعنى 10,50 %والرقم التالي 1234بمعنى.12 بالمية 34 بالمية من المية%وان الارقام جميعا مقومة بالريال العربي اليمني وبوحدة المليار ريال بمعنى الرقم 123456000 يعني 123.456 مليار الصف بالسنوات وهوالبيان الافقي للتحليل الافقي لمجموع السنوات اما العمود فهو البيان الراسي للفئات

1- نسبة المشاركة المعطاة من البنك كارباح الى مودعيها ومستثمريها وتكون بالعملة المحلية مقومة بالريال العربي اليمني وبالدولار الامريكي ونسبة المشاركة وديعة وادخار اما ان تكون ودائع مربوطة كل المدة وهي سنوية وقد تكون اكثر من سنة

فبالتالي تزيد النسبة وتكون ادخار وهي غير مربوطة خلال السنة وبامكان مشاركيها السحب خلال الفترة وهي نسبة مشاركة الارباح للمساهمين فيما يتم توزيعه سنويا وفق قرار مجلس الادارة بعد اخذ الفتوى الاسلامية

2- نسب المشاركة بالارباح حسب العقود الاسلامية والتي تعتبر الربح السنوي هو مشاركة المستثمر في اسهم البنك فتصبح كانه يقتسم الربح مع المصرف الاسلامي خلال السنة من ربح وخسارة في نتائج الاعمال بآخر السنة دونما يكون هناك شبهة ربا اوعقود مقامرة او مغامرة كما تأمرنا شريعة الإسلام

3- تعتبر الارباح من اهم النسب البنكية اذ انها الرابط الذي يربط المساهم بالطريقة الإسلامية مع البنك مع الجمهور سواء كان صاحب وديعة او ادخار فهي انعكاس لنتيجة اعمال البنك خلال السنة الميلادية يقوم البنك الإسلامي بتقسيمه على عدد المساهمين في البنك وهؤلاء المساهمين هم من تعتمد عليهم البنوك في اجتذاب السيولة النقدية والتي تعكس حجم الاستثمارات البنكية وحجم التمويلات كما ان المستفيدون بالتسهيلات البنكية يراقبون تلك النسبة بحرص فهي تدل على كفاءة البنك في ادارة الاصول المالية ومتى كانت النسبة عالية تدل على كفاءة نسبة حقوق اصحاب عائد الاستثمارات المطلقة والادخار الى حجم اصول البنك المالية.

4- طبيعة العقود الإسلامية هي عقود اقتسام الأرباح ونتيجة الاعمال بين البنك الإسلامي والمساهم بالطريقة الإسلامية فتختلف ربحا او خسارة اعتمادا على نتائج الاعمال باخر السنة فتعقد البنوك التجارية عقدا للمستثمر نسبة ثابتة يحددها البنك المركزي مسبقا عن كل سنة وغالبا تكون ما بين 25-13بالمية بالريال العربي اليمني من ثلاثة عشر الى خمسة وعشرون بالمية سواء كانت ودائع ام ادخارات بينما ودائع الدولار تقل النسبة الى كثيرا من 1- الى 5 بالمية فقط من واحد الى خمسة بالمية بغض النظر عن نتائج اعمال البنك وتختلف العقود الإسلامية.

5- اما طبيعة موشرات الربحية في العقد في البنك الاسلامي يعتبر عقد مشاركة في الربح والخسارة كما نصت شريعة الله بما تخصصه نتائج الاعمال في قائمة الدخل -فلا تصرف نسبة ثابتة والفرق بين الوديعة والادخار من ان الوديعة تكون مربوطة سنوية ويبتعد المستثمر عن تحريكها خلال السنة ان كانت الوديعة مربوطة لمدة سنة او اكثر من سنة اما في الادخار فيترك للمستثمر الحرية في السحب خلال السنة وبالتالي تكون نسبة مشاركة الربح في الادخار اقل وهناك اربعة عقود مربوطة سنويا وهي ودائع بالريال وودائع بالدولار وادخار بالريال وادخار بالدولار وهي مجال دراستنا وهناك عقود اخرى اكثر من سنوية.

المبحث الثالث

قياس تأثير الصراعات في موشرات أرباح المساهمين من ودائع وادخارات بنك التضامن بالريال العربي اليمني

أ- صندوق الودائع بالعملة المحلية

أولا الخمس السنوات فيما قبل الصراع منذ عام 2011م الى عام 2014م					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
ودائع بالريال	14.50%	10.12%	11.05%	09.07%	08.02%

ودائع الريال تضامن سنوات ما قبل الصراع : لسنوات(2010-2011-2012-2013-2014) فسجلت موشرات تلك السنوات على التوالي النسب المالية (1450 -1012- 1105-907-802)

1- السنة الاولى 2010 بنك تضامن وديعة ريال قبل الصراع اعلى نسبة حققها المؤشر الربحي كعائد على حقوق المساهمين فوق حاجز 1450 كاكبر نسبة مسجلة لسنوات المقارنة

2- السنة الثانية 2011 بنك تضامن وديعة ريال قبل الصراع بالتراجع الكبير 31 بالمية متاثرة بالثورة الشعبية والسبب انخفاض حقوق اصحاب العوائد وكذلك انخفاض اصول البنك المالية وبالتالي تنخفض موشر الارباح واختلاف النسبة فيما بينهم

3- السنة الثالثة 2012 تضامن وديعة ريال قبل الصراع ارتفعت11بالمية 1105 كنوع من التحسن البسيط في نتائج الاعمال

4- السنة الرابعة 2013 تضامن وديعة ريال قبل الصراع ثم انخفضت النسبة 18بالمية بعام2013ل907

5- السنة الخامسة 2014 تضامن وديعة ريال قبل الصراع ليسجل موشر الارباح انخفاض باخر سنة 12بالمية عام 2014م لتصل الى النقطة802

ثانيا الخمس سنوات فيما بعد الصراع بنك التضامن ودائع بالريال اليمني					
السنة الميلادية	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
ودائع بالريال	07.06%	07.08%	07.01%	07.01%	09.15%

ودائع الريال تضامن سنوات ما بعد الصراع:عقد الودائع ببنك التضامن الدولي الاسلامي بالريال التحليل المالي لنسب المشاركة الربحية لعقد المساهمة بين البنك الاسلامي والمستثمر على الطريقة الاسلامية ودائع الريال لسنوات(من 2010الى2014) القراءات (1450 - 802) وفي اعوام ما بعد الصراع من (2015-2016-2017-2018-2019) حققت الموشرات القراءات (706-708-701-701-915) وبالتحليل المالي بداية من اول سنة 2015م تضامن ودائع ريال بعد الصراع حيث كان الموشر عند النقطة802 لما قبل ذلك

6- فحقق تراجعا بنسبة 12بالمية باول سنة عند 2015م بفعل الصراع الداير باليمن ليسجل الموشر 706

7- ثاني سنة 2016 تضامن ودايع ريال بعد الصراع ثم حقق ارتفاع بنقطتين اي باقل من واحد بالمية في عام 2016م ليحقق قراءة 708

8- ثالث سنة 2017 تضامن ودايع ريال بعد الصراع ثم انخفض 5 نقاط عند2017 اي انه سجل قراءة 701

9- رابع سنة 2018 تضامن ودايع ريال بعد الصراع وبقي في عام 2018م بنفس النسبة عند النقطة701

10- خامس سنة 2019 تضامن ودايع ريال بعد الصراع ثم قفز 23 بالمية الى ما فوق 915 نقطة متاثرا بالدعم السعودي بالوديعة السعودية لدعم الاقتصاد اليمني

مثال توضيحي لقياس تاثير الصراع على صندوق الودائع بالريال العربي اليمني -تضامن وديعة بالريال اليمني من اول سنة الى اخر سنة لما بعد الصراع باليمن Example

صاحب الاستثمار الذي يملك عشرة ملايين ريال عربي يمني جنى ربحا صافيا اسلاميا مبلغ مليون واربعمية وخمسون بالسنة باول سنة عند موشر 1450 بعام 2010م اي انه تحصل على عوائد شهرية حوالي 121 اما باخر سنة اصبح المستثمر في 2014م قبل الصراع عند حاجز الموشر 802 لنفس المستثمر صاحب عشرة ملايين يتحصل على ثمانمية واثنان الف ريال سنويا اما في الشهر حوالي 70 الف ريال عربي يمني- اي بخسارة 43 بالمية

وفي اخر سنة لما بعد الصراع في 2019م بعد الصراع عند حاجز الموشر 915 لنفس المستثمر صاحب عشرة ملايين يتحصل على 915 الف ريال سنويا اما في الشهر حوالي 77 الف ريال عربي يمني- اي بخسارة 36 بالمية

ب-صندوق الادخارات بالعملة المحلية بنك التضامن بالريال العربي اليمني

أولا خمس سنوات فيما قبل الصراع من عام 2010 الى 2014 مدخرات ريال يمني بنك تضامن					
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
ادخارات ريال	08.52%	05.95%	06.50%	05.33%	04.50%

عقود المدخرين بالريال تضامن بنك قبل الصراع: للاعوام (2010-2011-2012-2013-2014) وسجلت قراءات الموشر للربحية لعقود الادخارات بالريال تواليا (852-595-650-533-450)

1- السنة الاولى 2010 تضامن ادخار ريال قبل الصراع سجل الموشر اعلى ربحية خلال اعوام ما قبل الصراع وبعدها عند فوق حاجز 852

2- السنة الثانية قبل الصراع 2011 تضامن ادخار ريال ثم في عام 2011م ثم سجل انخفاض 595 بنسبة 31بالمية بعد اعتصامات الساحة

3- السنة الثالثة قبل الصراع 2012 تضامن ادخار ريال ثم في عام 2012م سجلت صعودا بنسبة 9بالمية الى فوق حاجز 650

4- السنة الرابعة قبل الصراع 2013 تضامن ادخار ريال

سجل الموشر تراجعا بنسبة18 بالمية تحت النقطة 533

5- السنة الخامسة قبل الصراع 2014 تضامن ادخار ريال واما في السنة الاخيرة 2014م استمر في التراجع بنسبة 16 بالمية تحت حاجز 450 نقطة متراجعا من اول سنة الى اخر سنة فيما قبل الصراع في سنوات المقارنة المعطاة في الدراسة 47 بالمية .

ثانيا خمس سنوات ما بعد الصراع من عام 2015 الى 2019 مدخرات بالريال اليمني بنك تضامن					
السنة	2015	2016	2017	2018	2019

ادخار بالريال	%03.96	%03.96	%03.94	%03.94	%05.14

ادخار الريال تضامن بعد الصراع: عقد الادخار ببنك التضامن الدولي الاسلامي بالريال التحليل المالي لنسب المشاركة الربحية لعقد المساهمة بين البنك الاسلامي والمستثمر على الطريقة الاسلامية ودائع الريال لسنوات(2010--2014) القراءات 852 -450 وفي اعوام ما بعد الصراع من (2015-2016-2017-2018-2019) حققت الموشرات القراءات 396-396-394-394-514) وبالتحليل المالي بداية من اول سنة 2015م لما بعد الصراع حيث كان الموشر عند النقطة450

سنة اولى ما بعد الصراع تضامن ادخار ريال 2015

6- فحقق تراجعا بنسبة 12بالمية باول سنة عند 2015م بفعل الصراع الداير باليمن ليحقق القراءة 396

7- سنة ثانية لما بعد الصراع تضامن بنك ادخار ريال2016 ثم حقق نفس النسبة في عام 2016م الموشر 396

8- سنة ثالثة لما بعد الصراع تضامن بنك ادخار ريال 2017م ثم انخفض 2 نقاط عند2017

9- سنة رابعة بعد الصراع تضامن بنك ادخار ريال 2018

وبقي في عام 2018م بنفس النسبة

10- سنة خامسة بعد الصراع تضامن بنك ادخار ريال 2019م ثم قفز 23 بالمية الى ما فوق 514 نقطة متاثرا بالوديعة السعودية لدعم الاقتصاد اليمني

مثال توضيحي لقياس حجم التاثير للصراعات على أرباح المساهمين في صندوق الادخارات بالريال تضامن بنك ادخار ريال سنوات قبل الصراع Example

جنى صاحب الاستثمار الذي يملك عشرة ملايين ريال عربي عند اول سنة فوق موشر 852 ربحا صافيا 852 الف بالسنة اي لكل شهر حوالي 71 الف اما عند السنة الاخيرة قبل الصراع تحت حاجز 450 جنى 450 الف ريال سنويا اي خسارة47 بالمية

ونفس صاحب الاستثمار الذي يملك عشرة ملايين ريال عربي يمني جني ربحا صافيا اسلاميا باخر سنة من سنوات الصراع في المقارنة في 2019م بعد الصراع عند حاجز الموشر 514 ربحا صافيا اسلاميا 514 الف بالسنة أي في الشهر حوالي 43 الف اي بخسارة 40بالمية من الارباح.

المبحث الثالث

قياس تاثير الصراعات في موشرات الودائع والادخارات بالعملات

بنك التضامن الدولي الاسلامي

أ- قياس موشرات الودائع بالعملات لبنك تضامن

أولا سنوات ماقبل الصراع					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
ودائع بالدولار	%05.20	%03.09	%03.11	%03.05	%03.03

ودائع الدولار تضامن قبل الصراع: نسبة الودائع ببنك التضامن الدولي الاسلامي بالدولار قبل الصراع للاعوام (2010-2011-2012-2013-2014) سجلت موشرات الارباح لاعوام فيما قبل الصراع توالیا (520-309-311-305-303)

1- السنة الاولى 2010 تضامن بنك وديعة دولار قبل الصراع سجل موشر الارباح قراءة ممتازة بالعملات الاجنبية فوق حاجز 520 بسنة 2010م

2- السنة الثانية 2011 تضامن بنك وديعة عملات قبل الصراع ثم انها بقوة انحدرت انحدار كبير لاسفل (DROP) بنسبة 41 دون حاجز 309 بعام2011م بسبب الثورة الشعبية و تدني نتائج الاعمال وتدني نسبة حقوق المساهمين بالاستثمارات الى أصول البنك المالية

3- السنة الثالثة 2012 تضامن وديعة عملات قبل الصراع ثم مالبثت ان تحسنت النسبة بمعدل ثابت 1 بالمية بعام 2012 فوق موشر 311

4- السنة الرابعة 2013 تضامن وديعة عملات قبل الصراع ثم عاودت الانخفاض بنسبة 2 بالمية عام 2013م دون موشر 305

5- السنة الخامسة 2014 تضامن وديعة عملات قبل الصراع ثم انخفضت 2بالمية بعام2014م لتصل الى قراءة 303 قبل الصراع

ثانيا خمس سنوات فيما بعد الصراع من عام 2015 الى 2019 ودائع بالعملات لبنك تضامن					
السنة الميلادية	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
ودائع بالدولار	%03.03	%03.03	%03.00	%03.00	%03.00

ودائع الدولار تضامن بعد الصراع: نسبة الودائع ببنك التضامن الدولي الاسلامي عملات

6- السنة الاولى 2015 تضامن بنك وديعة دولار بعد الصراع سجل موشر الارباح قراءة بالعملات الاجنبية فوق حاجز 303

7- السنة الثانية 2016 تضامن بنك وديعة عملات بعد الصراع بقيت كما هي عليه عند حاجز 303 بسبب ثبات نتائج الاعمال بالبنك وعدم تاثر العملات تاثير كبير من الصراعات

8- السنة الثالثة 2017 تضامن وديعة عملات بعد الصراع ثم مالبثت ان تدنت النسبة بمعدل 1 بالمية فوق موشر 300

9- السنة الرابعة 2018 تضامن وديعة عملات بعد الصراع ثم ثبتت على نفس النسبة السابقة عند دون موشر 300

10- السنة الخامسة 2019 الثبات على نفس المستوى عند قراءة 300 نقطة .

مثال توضيحي لقياس حجم التاثير على صندوق الودائع بالعملات – تضامن بنك وديعة بالدولار سنوات قبل الصراعExample

صاحب الاستثمار بوديعة عشرين الف دولار عند اول سنة في سنوات المقارنة لما قبل الصراع عند حاجز 520 جنى ربحا 1040 دولار للعام الكامل اي انه تحصل على 88 دولار شهريا وانخفضت النسبة عند حاجز 303 بعام 2014م قبل الصراع ولنفس المستثمر وزعت ارباح 606 دولار سنويا فخسر بنسبة تصل الى43 بالمية

ب-صندوق الادخارات بالعملات

أولا قياس موشرات خمس سنوات فيما قبل الصراع من عام 2010 الى 2014 ودائع بالعملات لبنك تضامن

السنة الميلادية	2010	2011	2012	2013	2014م
ادخار بالدولار	%02.92	%01.74	%01.75	%01.72	%01.71

ادخار دولار تضامن سنوات ما قبل الصراع: التحليل المالي لعقد الادخار بالدولار الاسلامي ببنك التضامن الاسلامي الدولي للاعوام ما قبل الصراع في سنوات المقارنة

المعطاة في الدراسة (2010-2011-2012-2013-2014م) سجل الموشر لتلك الاعوام القراءات التالية (292و174و175و172و171)

1- السنة الاولى قبل الصراع 2010 تضامن بنك ادخار دولار فكانت اعلى نسبة حققها الموشر للادخار الاسلامي الذي يعطي الحق للمستثمر السحب خلال العام بما يشاء فحققت الربحية فوق حاجز 292 نقطة بعام 2010م

2- السنة الثانية قبل الصراع 2011 تضامن بنك ادخار دولار ثم بعام 2011م بانخفاض بنسبة 41 بالمية عند 174 نقطة

3- السنة الثالثة قبل الصراع 2012 تضامن بنك ادخار دولار ثم في عام 2012م لم يتغير كثيرا فحقق 175

4- السنة الرابعة قبل الصراع 2013 تضامن بنك ادخار دولار وبعدها نقص الموشر 3 نقاط بنسبة 1 بالمية في عام 2013

5- السنة الخامسة قبل الصراع 2014 تضامن ادخار دولار واخيرا في عام 2014م نقص الموشر نقطة واحدة عند قراءة 171 ليحقق الموشر منذ البداية تراجعا ب42 بالمية

ثانيا قياس موشرات خمس سنوات فيما بعد الصراع من عام 2015 الى 2019 ادخارات بالعملات لبنك تضامن

السنة الميلادية	2015	2016	2017	2018	2019م
ادخار بالدولار	%01.71	%01.71	%01.69	%01.69	%01.69

6- السنة الاولى بعد الصراع 2015 تضامن بنك ادخار دولار فكانت عند حاجز 171 نقطة

7- السنة الثانية بعد الصراع 2016 تضامن بنك ادخار دولار ثبتت عند نفس النقطة171

8- السنة الثالثة بعد الصراع 2017 تضامن ادخار دولار انخفضت بنسبة واحد بالمئة عند169

9- السنة الرابعة بعد الصراع2018 تضامن ادخار دولار بقيت عند نفس المستوى169

10- السنة الخامسة بعد الصراع2019 تضامن بنك ادخار دولار لم تتغير عند نفس النقطة 169

مثال توضيحي لقياس حجم التاثير للصراعات على صندوق الادخارات بالعملات الاجنبية على ارباح المساهمين في بنك التضامن خلال سنوات قبل وبعد الصراع دولار ادخار Example

على سبيل المثال يعطي لصاحب الاستثمار الذي يملك عشرون الف دولار عند 2010م ربحا سنويا عند حاجز 292نقطة حوالي 584 دولار بالسنة اي لكل شهر حوالي 49 دولار اما عند حاجز 169 باخر سنة من سنوات بعد الصراع لنفس المستثمر صاحب عشرون الف دولار حوالي 338 دولار اما في الشهر حوالي 28 دولار شهريا- اي انه خسر حوالي 42 بالمية

النتيجة Result

مقارنة تضامن نسب الارباح ما قبل الصراع بما بعد الصراع راسية:

وبالمقارنات الاجمالية سجلت اكبر نسبة في السنوات لما قبل الصراع

1- كانت مؤشرات الودائع بالريال العربي اليمني عند أول سنة فيما قبل الصراع في عام 2010 عند قراءة1450 انخفضت لادنى مستوى لما بعد الصراع في آخر سنة في عام 2019م عند النقطة701 أي بانحدار لاسفل (DROP) يقدر ب52 بالمية-

2- كانت مؤشرات ادخارات الريال العربي اليمني عند أول سنة 2010م فيما قبل الصراع كانت عند نسبة852 انخفضت الى394 في أخر سنة بعد الصراع في عام 2019م اي DROP انحدار لاسفل 54 بالمية.

3- كانت مؤشرات الودائع بالعملات الاجنبية عند أول سنة فيما قبل الصراع عند عام 2010م عند قراءة 520 اعلى مستوى لها لتحقق خسارة الى ادنى مستوى وفي اخر سنة من سنوات الصراع عند عام 2019م عند300 أي انحدار لاسفل (DROP) مقداره 44 بالمية.

4- كانت مؤشرات ادخارات الدولار والعملات الاجنبية في عام 2010م لما قبل الصراع عند قراءة المرشر292 فحدث انحدار لاسفل (DROP) في آخر سنة لما بعد الصراع في عام 2019م الى169 لما بعد الصراع اي بخسارة42 بالمية.

المبحث الرابع

حجم التمويلات والاستثمارات البنكية قبل الصراع

في عام 2014م نظرا لبعض المنجزات البنكية والعوامل الايجابية الموثرة العام التميز الذي وصل به البنك باصدار منظومة المعالج الاسترجاعي البديل لمعالجات الاسترجاع الطواري وكانت وتيرة النمو خلال الخمس سنوات متصاعدة في عام 2014م وحصد البنك جائزة افضل بنك يمني تقنيا فلقد قام البنك بتوزيع مايلي الودائع بالريال بنسبة 14,50 بالمية الودائع بالدولار 5.20 بالمية وهي نسبة عاليه جدا مقارنة بالبنوك الاخرى والادخارات

أ- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع 2010م الى 2014م

اولا قياس موشرات خمس سنوات فيما قبل الصراع من عام 2010 الى 2014 تمويلات بنك التضامن					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التمويل	282,113,856	265,611,206	295,853,856	408,969,266	411,947,659

احجام التمويلات والاستثمارات تضامن لما قبل الصراع في الاعوام (2010-2011-2012-2013-2014) سجلت الموشرات للتمويلات والاستثمارات البنكية على التوالي (282-266-300-409-412) البنكية لبنك التضامن الاسلامي الدولي الاسلامي

1- ففي السنة الاولى 2010 لسنوات ما قبل الصراع كانت حجم التمويل فوق حاجز 282 مليار ريال عربي يمني لاول سنة وتعتبر سنة المقارنة الصفرية.

2- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع السنة الثانية اما في سنة2011 وبفعل ثورة الشباب بساحة الاعتصام تاثرت وعملت انحدار لاسفل (DROP) الى 266 مليار بنسبة تصل الى 8بالمية

3- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع السنة الثالثة2012م ثم ما لبثت ان تحسنت النسبة في عام 2012م 300 مليار وارتفعت الى 12بالمية ثم عادت الى ما كانت عليه حجم الاستثمارات بفعل زيادة الاصول المالية للبنك

4- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع السنة الرابعة 2013م وقفزت26بالمية 2013م فوق حاجز 408 مليار

5- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع السنة الخامسة 2014م وبقيت باخر سنة 2014م بنفس النسبة ملامسة حاجز 412 مليار ريال عربي ارتفاع 1بالمية

ب- ثانيا حجم التمويل في سنوات ما بعد الصراع 2015 الى 2019م

اولا قياس موشرات خمس سنوات فيما بعد الصراع من عام 2015 الى 2019 تمويلات بنك التضامن					
السنة الميلادية	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
التمويل	341.1	335.566	299.362	384.9	368.6

تأثرت اول سنة من سنوات الصراع بتاثيرات كبيرة وكان الوضع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني سيئا بعدما تعرض لموجة انتكاسة فانكمش الناتج المحلي الى 30بالمية وعجز الموازنة العامة الى 11بالمية من اجمالي الناتج المحلي وقفز التضخم 40بالمية وانخفضت

احتياطات النقد الاجنبي مما ادى الى تعليق الكثير من الالتزامات الحكومية استخدم البنك خطة طواري لموازنة تشغيلية ووضع الية رقمية المعاملات ساعدت جزئيا بجذب العملات الى الداخل

فانخفضت حجم التمويلات 20 بالمية للعام الاول ثم ما لبثت تتحسن في تصاعد ببعض الخطط التي وضعها البنك وقد تمت تحولات جديدة في عام 2018م فمنها استفادت البنوك من دعم الحكومة السعودية بالوديعة التي منحت لدعم الاقتصاد اليمني في ايلول 2018م بعدما تهاوت اسعار الصرف الى اوجها في ما قبل ذلك فتحسن الاداء المالي.

أما احجام التمويل والاستثمارات تضامن بعد الصراع: وكانت اعلى نقطة هي عام 2013 عند 419 مليار وذلك الحجم لم يتكرر مما يدل على ان البنك كان يسير بإدارة واعية في سبيل جلب الاستثمارات البنكية وتنمية الاصول البنكية خلال السنوات الاولى فيما قبل الصراع وادني نقطة عند عام 2017النقطة 299 اما في سنوات ما بعد الصراع تاثرت القرارات التمويلية البنكية كثيرا بسبب الصراع وانعكس ذلك على حقوق المساهمين في المستثمرين الخارجيين من مواطنين والتي ظهرت في نسب المشاركة من انحدارات سفلية ولكن بقيت ادارة البنك تعمل بمبدا الحيطة والحذر ولم تتأثر كثيرا فمن اعلى درجة الى اسفل درجة في حجم التمويلات كان حجم التأثير أي بانخفاض يصل29 بالمية بالمقارنات بين سنوات ما قبل الصراع وما بعده اما كمتوسط عام فممكن القول بأن البنك ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد الا انها انخفضت لما هو مخطط لها

ج- مقارنة احجام التمويلات والاستثمارات تضامن قبل الصراع وبعد الصراع:

احجام التمويلات كانت فيما قبل الصراع باعلى نسبة حققت عند 419 مليار اما في دراستنا لسنوات ما بعد الصراع المعطاة فكانت كما سجلت على التوالي (2015-2016-2017-2018-2019) فحققت الاحجام لسنوات ما بعد الصراع(341-336-299-385-369) ففي اخر سنة لما قبل الصراع كان عند حجم التمويلات والاستثمارات البنكية عند 412

مليار وهي سنة 2014م ثم ما لبث ان انخفض بأول سنة لما بعد الصراع الى حاجز اقل من 342 مليار ريال عربي أي 17بالمية وهو انخفاض بسبب انخفاض في اصول البنك المالية لعام 2015م وكذا في حقوق المساهمين ثم انخفضت ايضا الى 336 مليار في2016م اي بانخفاض1 بالمية ثم انخفض ايضا الى ما اقل من 300 مليار بعام2017م اي بنسبة 11بالمية وبارتفاع التمويلات بفعل ضخ السعودية الوديعة لدعم اقتصاد اليمن في عام 2018م ارتفعت التمويلات الى 385 مليار بنسبة 22بالمية ثم انخفضت الى 369مليار عام 2019م بانخفاض 5بالمية ومن اعلى نسبة في بداية 2014م سجلت 419 مليار لما قبل الصراع الى اقل من 300 مليار في عام 2017م بعد الصراع فان الموشر قد تاثر بنسبة 29 بالمية بسبب تاثير الصراعات السياسية على اليمن وهي نسبة كبيرة ممكن ان تسجل لحجم التمويلات البنكية

المبحث الرابع

حجم التسهيلات البنكية قبل الصراع

احجام التسهيلات البنكية تضامن قبل الصراع					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التسهيل	262.591	249.672	287.012	388.598	407.316

أ- احجام التسهيلات البنكية تضامن قبل الصراع: للسنوات المعطاة في الدراسة لما قبل الصراع للاعوام (2010-2011-2012-2013-2014م) فسجلت الموشرات احجام التسهيلات البنكية بالمليارات (263-250-287-389-407) البنكية لبنك التضامن الاسلامي الدولي الاسلامي

1- ففي السنة الاولى 2010 لسنوات ما قبل الصراع كانت حجم التسهيلات يصل الى 263 مليار ريال عربي يمني لاول سنة

2- اما في سنة2011 وبفعل ثورة الشباب بساحة الاعتصام تاثرت وعملت انحدار لاسفل (DROP) الى 250 مليار بنسبة تصل الى 5بالمية

3- ثم ما لبثت ان تحسنت النسبة في عام 2012م 287 مليار وارتفعت الى 13بالمية بما يدل على السياسة الحكيمة التي تتصرف بها ادارة البنك في امور الازمات ومعالجة الامور البنكية بمنتهى الحيطة والحذر والصبر على الامور السلبية

4- ثم اربتفعت الى حاجز 389 بنسبة 26 بالمية بعام 2013م

5- ثم ارتفعت الى 407 مليار ريال باخر سنة 2014م بنسبة 7بالمية - ولأن التسهيلات هي المتنفس الوحيد لبقاء البنك بدر الربح الى اصول البنك المالية فيجب ان يتصرف بها بحكمة بحيث لا يزيد من حجمها الا بنسبة ضئيلة وواعية وثابتة في حدود 10بالمية وعدم التهور لاعطاء التسهيلات بدون دراسة وتمعن لكيلا يقع البنك في التعثرات.

احجام التسهيلات تضامن بعد الصراع					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التسهيل	262.591	249.672	287.012	388.598	407.316

ب-احجام التسهيلات تضامن بعد الصراع: كانت احجام التسهيلات لبنك التضامن الاسلامي لسنوات ما قبل الصراع عند 407 مليار ثم حققت في الاعوام المعطاة في الدراسة لما بعد الصراع في (2015-2016-2017-2018-2019) على التوالي

بالمليارات (326-319-290-328-301) ففي اخر سنة لما قبل الصراع كان عند حجم التسهيلات لبنك التضامن الاسلامي الدولي 407 مليار وهي سنة 2014م

6- ثم ما لبث ان انخفض بأول سنة لما بعد الصراع الى حاجز اقل من 326 مليار ريال عربي أي 20المية وهو انخفاض بسبب الصراع الدائر باليمن وبسبب انخفاض في اصول البنك المالية لعام 2015م وكذا في حقوق المساهمين

7- ثم انخفضت ايضا الى دون 319 مليار في2016م اي بانخفاض2 بالمية

8- ثم انخفض الى 290 مليار بعام2017م اي بنسبة 9بالمية

9- ثم ارتفعت 12بالمية عام2018م فوق حاجز 328 مليار بسبب ضخ السعودية الوديعة لدعم الاقتصاد اليمني

10- ثم انخفضت الى 300 بنسبة8 بالمية انخفاض مدروس لمتابعة التعثرات الى عام 2019 اخر سنة من سنوات المقارنة لما بعد الصراع.

ج- مقارنة تسهيلات سنوات ما قبل الصراع و ما بعد الصراع تضامن: وكانت اعلى نقطة هي عام 2014 عند 407 مليار وذلك الحجم لم بتكرر اذ كانت احجام التسهيلات لما قبل الصراع سجلت بخطى تصاعدية بنسبة 35بالمية مما يدل على ان البنك كان يسير بإدارة واعية في سبيل جلب الاستثمارات البنكية وتنمية الاصول البنكية خلال السنوات الاولى فيما قبل الصراع وادني نقطة عند عام 2019النقطة 300 اما في سنوات ما بعد الصراع تاثرت التسهيلات البنكية كثيرا بسبب الصراع وانعكس ذلك على حقوق المساهمين في المستثمرين الخارجيين من مواطنين والتي ظهرت في نسب المشاركة من انحدارات سفلية ولكن بقيت ادارة البنك تعمل بمبدا الحيطة والحذر ولم تتأثر كثيرا فمن اعلى درجة الى اسفل درجة في حجم التمويلات كان حجم التأثير أي بانخفاض يصل26 بالمية بالمقارنات لما قبل الصراع

الى ما بعده فممكن القول بأن البنك ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها لبلاد الا انها انخفضت بنسبة عشرون بالمية فقط

المبحث الرابع

الضمانات المطلوبة لعمل التسهيلات قبل الصراع 2010م الى 2014م

الضمانات كانت بادي ذي بدئ كانت الضمانات تطلب فيما قبل الصراع بالمطلوبات التالية

1- كانت الضمانات تعطى للعملات الأجنبية والعملة المحلية وبنسبة تغطية تصل الى 120 بالمية لكل سنة اما بالعملة الأجنبية كانت الحيطة هي الضمانات المعطاة بنسبة تغطية 140 بالمية كان في استقرار ولذلك كانت التغطية مشابهه للعملة المحلية.

2- الودائع يجب ان تكون بنسبة تزيد عن التسهيل المطلوب بقيمة تزيد 120% عن كل سنة لاسترداد التسهيل اي بمعنى لو كان التسهيل بقيمة 10 مليون والسداد للتسهيل المطلوب 4 سنوات فيطلب لمن لديه وديعة ويريد تسهيل مطلوب ان تكون وديعته بقيمة 19 مليون وهكذا بالعملات

ودائع او بضمان مشروع قائم ان تكون المشاريع مقومة بسعر 130% ايضا فتقوم دراسة الجدوى على اسس احصائية صعبة ولجنة لتقييم الاعمال

3- تطلب الضمانات بتحويل الراتب من صاحب العمل لصاحب التسهيل المطلوب او بضمان تحويل الراتب على ان يكون نسبة التسهيل المطلوب في حدود تقريبا سته الى سبع رواتب مع التأكيد من صاحب العمل على ان يتم تحويل الراتب للموظف وتعمل النسبة المطلوب بضمان الراتب على طالب التسهيل وفق أسس مدروسة بحيث ان يكون قيمة التسهيل اقل من مستحقات صاحب التسهيل الأخيرة في نهاية الخدمة.

4- الضمانات بضمان الذهب او المعادن النفيسة على صاحب التسهيل المطلوب بحيث تكون قيمة الذهب اكبر من قيمة تغطية التسهيل بنسبة 200 بالمية

5- تطلب الضمانات لصاحب التسهيل بضمان السمعة او المكانة الاجتماعية او الشهرة للتجار واعيان البلد على ان يكون صاحب التسهيل لديه سجل ائتماني نظيف وسبق له التعامل مع البنك

6- تطلب الضمانات بضمانة عقار على بعض العقارات التجارية المشهورة لاصحاب التسهيلات فيقيم التسهيل وقيمة العقار على ان يكون الفارق يصل الى 200 بالمية

7- فيما يتعلق بالضمانات التي في عقود الاجارة او بضمان عقار اجار تمويلي تكون مسهلة فيما قبل الصراع لان العقار من الأساس هو ملك البنك وان لم يقم المستفيد بالسداد فيقوم البنك بإيقاف الانتفاع بالخدمة

8- تطلب الضمانات المطلوبة في بنك التضامن على أصحاب الأرصدة الجارية فيما قبل سنوات الصراع بضمان الرصيد الجاري على ان يكون صاحب الحساب برهن الحساب الجاري كنوع من التغطية للتسهيل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية

9- تطلب الضمانات لاصحاب المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة وتكون التسهيلات في حدود التمويل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية على التسهيل وتقيم المشروع القائم مجموعة من المهندسين والاستشاريين للوقوف على إيرادات المشروع القائم او دراسة جدوى للمشاريع الناشئة.

ب-الضمانات بعد الصراع 2015 الى 2019

الضمانات المطلوبة هي نفسها فيما قبل مرحلة الصراع بالمطلوبات التالية ولصعوبة الحصول على السيولة في المرحلة الراهنة فلذلك وضع البنك بعض القيود على الضمانات المطلوبة

1- امتنعت البنوك عن التسهيلات بالدولار لما تشهده الساحة من تقلبات الى خمسة اضعاف.

2- الودائع بنسبة تزيد عن التسهيل المطلوب بقيمة تزيد 140% عن كل سنة لاسترداد التسهيل وتوقفت تماما في السنة الاخيرة

اي بمعنى لو كان التسهيل بقيمة 10 مليون والسداد للتسهيل المطلوب 3 سنوات فيطلب لمن لديه وديعة ويريد تسهيل مطلوب ان تكون وديعته بقيمة 20 مليون وهكذا بالعملات

3- استبعدت الضمانات بتحويل الراتب من صاحب العمل لصاحب التسهيل المطلوب .

4- الضمانات بضمان الذهب او المعادن النفيسة تطلب الضمانات على الذهب والمعادن النفيسة من البنك على صاحب التسهيل المطلوب بحيث تكون قيمة الذهب اكبر من قيمة تغطية التسهيل بنسبة 200 بالمية لمشروع قائم على ان تقوم لجنة لدراسة حجم التدفقات المالية.

5- استبعدت الضمانات على صاحب التسهيل بضمان السمعة او المكانة الاجتماعية او الشهرة للتجار واعيان البلد الكبار الا في حدود ضيق جدا على ان يكون صاحب التسهيل لديه سجل ائتماني نظيف وسبق له التعامل مع بنك التضامن الإسلامي الدولي وكان السداد في حينه.

6- استبعدت الضمانات بضمانة عقار

7- فيما يتعلق بالضمانات التي في عقود الاجارة او بضمان عقار اجار تمويلي تكون مسهلة فيما قبل الصراع لان العقار من الأساس هو ملك البنك وان لم يقم المستفيد بالسداد فيقوم البنك بإيقاف الانتفاع بالخدمة في حدود ضيق وبشروط مشددة

8- تطلب الضمانات المطلوبة في بنك التضامن على أصحاب الأرصدة الجارية فيما قبل سنوات الصراع بضمان الرصيد الجاري على ان يكون صاحب الحساب برهن الحساب الجاري كنوع من التغطية للتسهيل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية

تطلب الضمانات لاصحاب المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة وتكون التسهيلات في حدود التمويل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية على التسهيل وتقيم المشروع القائم

مجموعة من المهندسين والاستشاريين للوقوف على إيرادات المشروع القائم او دراسة جدوى للمشاريع الناشئة

الخاتمة وفيها أهم التوصيات النتائج:

الخاتمة:

ان الفرق بين البنك الاسلامي والبنك التجاري مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية هو تحقيق عدالة التوزيع أخذا وعطاء وتقوم البنوك الاسلامية بتمويل مشاريع فعلية قائمة على ارض الواقع وليست مشاريع وهمية وتقوم بالكشف المسبق للمشروع ودراسة جدواه ودراسة صاحب التمويل وتعتبر نفسها مشاركة له في المشروع مما يجعل البنك يحرص على قيمة التمويل بتبنيه المشروع المقام فعلا وهذا الذي جعل الدول الغربية صاحبة الفكر الراسمالي تسعى الى فتح نوافذ اسلامية لبنوكها ليصل حجمها السوقي الى 15 تريليون دولار حتى عام 2020م وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية فيعتبر المستثمر مساهما ومشاركا في الارباح مع البنك وفي الاخير نجد ان كل ما جمعه الباحث من المختصين في مجال صناعة التمويل للبنوك الاسلامية مهم في اتخاذ القرارات التمويلية ويصل تأثيره الى 60 بالمية في الموشرات البنكية ويودي الى اغلاق البنوك.

2-الاستنتاجات:

a. صناعة التمويل علم وفن ومهارة وفي اليمن اكثر من 25 موسسة تمويلية بمختلف المجالات ومنها للمشاريع الكبيرة والمتوسطة وحتى المشاريع والمهن الشخصية.

b. البنوك الاسلامية تسعى الى تنمية المشروع القائم فعليا فقبل تمويله تقوم بزيارة المشروع وعمل دراسة الجدوى الفعلية بالدراسة المستندية والدراسة على ارض الواقع له والقائمين عليه لأن الهدف الذي تعظمه هو تنمية المجتمع وليس تحقيق الربح.

c. للبنوك موشرات اقتصادية لقياس الية التمويل البنكي وهي موشرات الربح السابقة ومعدل التسهيل ومعدل التمويل وكيفية اخذ الضمانات اللازمة للتمويل والبنوك عموما تأخذ ربحها من الفرق فيما بين الموشرات والنسب المعطاة.

d. السيولة النقدية في ظل الاوضاع الاقتصادية باليمن وما تعانية البلاد من حصار اصبحت صعبة التحقيق فكثير من المشاريع متوقفة بتمويلها بسبب تعثر وجود السيولة النقدية سواء في التسهيلات او التسديدات.

e. ان الصراعات الاقتصادية لها تاثير كبير في موشرات التمويل البنكية فوصلت تاثيراتها في جميع الموشرات الى اعلى المستويات ففي موشر الربحية وصل التاثير الى 60 بالمية وفي موشر الاستثمارات ايضار وصلت الى 30بالمية وكذا في التسهيلات.

f. الموشر الربحي للبنوك غير مجدي ففي بعض الموشرات تصل الربحية الى نسبة واحد بالمية وهي نسبة غير منطقية فلا يوجد شخص يعطل رأس مال سواء بالدولار بعد360 يوما من اجل ربح بنسبة واحد بالمية اما بالريال فأن العملة المحلية تتراجع قيمتها اربعين بالمية سنويا.

3- التوصيات:

a. صناعة التمويل لها اهمية كبرى في تنمية اقتصاد البلاد بتنمية المشاريع بمختلف احجامها وتنافس الموسسات التمويلية تفيد المجتمعات والمواطنين والتمويلات الاسلامية تاخذ الضمانات الكافية للمستفيد من التسهيلات البنكية حتى لا تقع في فخ التعثر الذي يعطل البنك في تحصيله كما أن أغلب البنوك ونتيجة لتعثر التحصيلات بشح السيولة بعد الصراع في البلاد تعطلت وبالتالي تكبدت خسائر لا حصر لها.

b. البنوك التجارية تهدف الى تعظيم ربحها فقط دون النظر الى أي جانب مجتمعي فتركت الفجوة الكبيرة في المديونية العامة والتضخم اللامتناهي وبالتالي تلك النظرة القاصرة لتحقيق الربح اضرت بالمجتمع وبالتالي كثرة المشاريع المتعثرة فنحت الدول الغربية التمويل الاسلامي بفتح البنوك المختصة بها.

c. الية التمويل عمل فني ومهاري عالي ولأن الفروقات بين النسب المالية هو ما تسعى اليه البنوك التجارية في تحقيق الربح فتأخذ البنوك الضمانات الكافية لتغطية هامش الربح وتحرص على تفادي التعثر بشتى الوسائل وبحكم أنها تسعى الى تحقيق الربح فقط فليس عندها بعد مجتمعي في المكسب للجميع فهي ترى ان المكسب فقط يكون لمصلحة البنك دون النظر الى الاطراف الاخرى واما البنوك الاسلامية في انها تسعى الى تحقيق الربح بطريقة الربح للجميع وليس من جانب واحد مع وضع الاعتبار للاهمية المجتمعية.

d. يجب وضع حلول للسيولة النقدية وتحييد الصراعات بعيدا عن الاقتصاديات وتفعيل دور البنوك في اجتذاب العرض النقدي بتصريح من البنك المركزي وغلق فجوات السوق السوداء.

e. الاقتصاد هو عصب الحياة والصراعات كلها على المصالح واستمراراها يوثر تاثير بالغ على قرارات البنوك التمويلية ولان التمويل البنكي هو متنفس المشاريع بمختلف احجامها واستمرار الصراع ينهك المقدرات الاقتصادية.

f. ضرورة وضع حافز مالي بخلاف الربح المعلن بنهاية السنة بالدولار حتى لا يعزف المستثمرين عن البنوك اما بالريال اليمني وضع الية وضمان للمستثمر ببقاء ثروته بعد تقييمها بالذهب او أي وسيلة اخرى حتى لا يفقد المستثمر امواله.

المراجع العربية

1- الجابري, صلاح, حفريات في الاستبداد , معهد الأبحاث والتنمية, بيروت , 2010 ,

2- المسلمي, محمد، حرب اليمن لا نهاية تلوح في الأفق،،2019م.

3- عبد المجيد, احمد ، أنواع الصراعات السياسية وأشكالها، 2015م.

4- رسلان أحمد فؤاد: نظرية الصراع الدولي " القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 1968م،

5- مقلد, اسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولي : دراسة في الأصول والنظريات، الكويت ، جامعة الكويت، 1982م.

6- بدوي, منير محمد ، مفهوم الصراع، دراسة الأصول النظرية للأسباب والانواع، 2017م.

7- عامر, عبد الرحمن (2017)، نحو التمويل الأصغر وفقاً للشريعةالإسلامية http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/

8- الحنفي, عبد الغفار ، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2004م

9- مجدي باسم، انواع الصراع السياسي من كتاب (حرب اللاعنف .. الخيار الثالث(إصدار أكاديمية التغيير، 2010م.

10- قحف, منذر ، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، ط3، 2004م.

11- بسيوني عبد الله، عبد الغني ، (1975) دار الكتب, القاهرة, مصر.
12- الرفاعي, نادي محمد ، المصارف الإسلامية (د.ن) الطبعة الثانية 2007 ،
13- السيد, حسين عدنان, العرب في دائرة النزاعات, مطبعة سيكو , بيروت ، 2001
14- جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005،
15- **السلمي, فارع، الاقتصاد اليمني في ظل الحرب والصراع، 2016م**
16- جراد, عبد العزيز ، العلاقات الدولية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1992)
17- نشرة دورية وزارة التخطيط الدولي بالجمهورية اليمنية (34) يونيو، لعام 2020م
18- تقرير البنك المركزي,2020.
19- رفاعى, رجب حسنين محمد (1999): أثر أنماط اتخاذ القرار على الرضا والأداء الوظيفي ،دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات قطاع الصناعات الدوائية لإنتاج الأدوية، دكتوراه، كلية التجارة، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
20- موسى بن منصور (و) توفيق براهم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ،برج بوعريريج – الجزائر، 2013م.
21- مصطفى سراج الدين عثمان ، تقويم تطبيق صيغتي بيع المرابحة والمشاركة في الجهاز المصرف السوداني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية،2005.

22- غانم, محمد مصطفى (2010)، واقع التمويل الإسلامي الأصغر وواقع تطويره: دراسة تطبيقية بقطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

23- رحماني, موسى ، القرار التمويلي في البنوك الإسلامية.، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015م.

المراجع الاجنبية

24- " Political Conflict in the World Economy: A Cross-National Analysis of Modernization and World-System Theories ", :www.jstor.org, Retrieved 20/8/2018. Edited

25- /https://www.alaraby.co.uk/economy

26- https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/22/

27- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size research activities. Edu and psychological measurement,

28- www.ecoyemen.com

29- www.islamweb.net/ar/article/16545

30- Estimated by MOPIC based on updated estimates of GDP for 2017-2018 and CSO-National Accounts Bulletin, 2016.

31- Fisher,R. and Ury, W., "Getting to yes: Negotion Agreement Without Giving In", NewYork: Penguin Books, 1983.

32- /https://www.amnesty.org/ar/latest/news/yemen-forgotten-war

33- https://www.TIIBbnak.com

دور اعادة هندسة العمليات المصرفية في تحقيق الاداء الاستراتيجي

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية اليمنية

د.مطهر احمد علي السدمي

أستاذ الإدارة المشارك – كلية العلوم الإدارية – جامعة الناصر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق برنامج متطور لعملية هندرة حقيقية للعمليات الإدارية وتحدثت الدراسة عن مميزات الهندرة، والفرق بين الهندرة وأدوات تحسين العمل الأخرى، كما حاولت الدراسة توضيح الطريقة لتحقيق أدوات متقدمة لتحسين نشاطات الهندرة، كما ركزت الدراسة على نموذج النشاطات التجارية كأداة للوصول إلى تحسين العمليات بالمقارنة في الجودة السابقة، كما يتم عرض وتقديم الطرق والوسائل لنماذج العمليات الكاملة. تطوير واختبار آلية لقياس العلاقة بين العمليات الإدارية لمواجهة وأداء المنظمات، بما فيها عمليات هندرة المنظمات وأثرها على الأداء بشكل عام، وقد خلصت الدراسة إلى أن اسلوب العمليات الإدارية الموجهة كفيل بخفض نسبة ازدواجية وتكرار الوظائف والمهمات مما ينعكس إيجابياً على كفاءة العمليات الإدارية في المدى القصير والبعيد على حد سواء.

Role of Re-engineering the Banking Transactions in Strategic Performance Achievement: An Applied Study on a Sample of Yemeni Commercial Banks

Dr. Mutahar Ahmed Ali Essedmi.

Study summary:

The role of re-engineering banking operations in achieving strategic performance

In light of the disparities and differences in the desires and needs of customers and their rapid change, and the many challenges facing the financial and banking sector in Yemen, and from a diagnostic and analytical view of the country's economic situation, the difficult economic conditions that Yemen is going through are directly reflected on the financial and banking sector,,, Objectives of the study: The study aims to achieve a number of goals, the most important of which are: -

1- Knowing the reality of the engineering process in banks.

2- Studying the impact between re-engineering banking operations and strategic performance.

3- Hypotheses of the study: The hypotheses of the current study consist of one main hypothesis, which is:

There is a direct significant impact of re-engineering banking operations in achieving strategic performanc.

المقدمة:-

أن نموذج إعادة الهندسة لا يقتصر على المؤسسات ذات المواصفات الخاصة بينما يمكن تطبيقه على كل المؤسسات ومن هنا فإن المؤسسات التي تواجه مشكلات ستتغير بالدرجة التي تجعلها تستعيد قواها أما المؤسسات التي تتوقع مشكلات ستعد نفسها للمواجهة وأخيراً المؤسسات الناجحة سيزداد نجاحها ويتدعم تقدمها.وقد ذكر رمضان وجوده في كتابهما أن النواحي الإدارية في المصارف لم تلق الاهتمام الكافي من الباحثين والدارسين والكتاب المتخصصين في الإدارة فغالبية الدراسات التي تناولت النشاط المصرفي كانت تركز أساساً على اقتصاديات المصارف Money & Banking معتبرة المصرف مجرد (دكان) لتداول الأموال على الرغم من أن الأمر يختلف في جوهره عن ذلك فالمصرف بالدرجة الأولى تنظيم للمجهودات البشرية يهدف إلى تقديم خدمة لأزمة ونافعة للمجتمع الأمر الذي يحتم توافر الأركان الأساسية للعمل الإداري الناجح من تخطيط وتنظيم ومتابعة وتقييم وتلعب العملية الإدارية في المصرف شأن أية منظمة أخرى دور العامل الحاسم في تحديد كفاءة العمل وتقييم الانجازات (رمضان وجودة، 2003).

اولا: مشكلة الدراسة:

مع نمو وتزيد الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية في اقتصاديات الدول .ومع تزايد حدة المنافسة من جانب المؤسسات المالية غير البنكية واقتحامها لبعض مجالات العمل المصرفي وفي ظل تفاوت واختلافات رغبات واحتياجات العملاء وتغيرها بشكل سريع وما يواجه القطاع المالي والمصرفي في اليمن من تحديات كثيرة, ومن نظرة تشخيصية وتحليلية للوضع الاقتصادي للدولة فان الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها اليمن انعكست بشكل مباشر على القطاع المالي والمصرفي ولذلك اصبح من الضروري التفكير في إعادة الهندسة الإدارية كتوجه او منهج مبتكر للتعامل مع متطلبات التغيير,, وهذه المشاكل لا يمكن مواجهتها بالسياسات والتعليمات المتغيرة , وغير فاعلة وانما المطلوب وضع سياسة

اقتصادية استراتيجية تتسم بالترابط بين المدى القصير والمدى الطويل , وبالتالي فأن المصارف التجارية الخاصة تحتاج الى ادوات واساليب جديدة وحديثة تتماشى مع التطورات والابتكارات لكي تتغلب على المشاكل و المنافسة والصمود بوجهها و البقاء في السوق المالية والمصرفية اكبر وقت ممكن.

ومن خلال المشكلة اعلاه فأن الدراسة الحالية تسعى الى الاجابة عن التساؤل الاساسي الاتي:

هل هناك دور لأبعاد اعادة هندسة العمليات المصرفية في متغيرات الاداء الاستراتيجي؟

ثانيا: <u>اهداف الدراسة</u>: تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف ومن اهمها: -

1- التعرف على واقع هندسة العمليات الإدارية في المصارف.
2- دراسة التأثير بين اعادة هندسة العمليات المصرفية والاداء الاستراتيجي.
3- قياس مدى حاجة المصارف لتطبيق مبدا الهندرة.

ثالثا: <u>اهمية الدراسة</u>: تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

1- <u>الاهمية النظرية</u> : تتمثل في الاتي :

أ- تسعى الى بيان دور اعادة هندسة العمليات المصرفية في تحقيق الاداء الاستراتيجي في المصارف اليمنية.

ب- وتستمد الدراسة أهميتها كونها تعتبر مرجعا هاما للباحثين يتم الاستفادة منها واثراء رصيهم المعرفي.

ت- وتحتل هذا الدراسة أهمية كونها من الدراسات القليلة التي تناولت اعادة هندسة العمليات المصرفية في تحقيق الاداء الاستراتيجي في المصارف اليمنية.

2- <u>الاهمية التطبيقية</u>: تتمثل في الاتي:

أ- أهمية هذه الدراسة عمليا كونها تقدم توصيات ومقترحات لصناع القرار في المصارف اليمنية.

ب- تكمن أهمية اعادة هندسة العمليات المصرفية في تحقيق الاداء الاستراتيجي اعتمادها كأسلوب اداري مميز في المصارف اليمنية.

رابعا: فرضيات الدراسة: ان فرضيات الدراسة الحالية تتكون من فرضية رئيسة واحدة وهي

" **هناك تأثير معنوي مباشر لإعادة هندسة العمليات المصرفية في تحقيق الاداء الاستراتيجي**"

خامسا : الحدود الزمانية والمكانية :

1- **الحدود المكانية** :تمثلت الحدود المكانية في المصارف التجارية الخاصة والعاملة في اليمن .

2- **الحدود الزمانية** : ان الدراسة الحالية هي دراسة تطبيقية اذا بدأ بتوزيع الاستبانات على المصارف عينة الدراسة الفترة من 2020 -2021م .

منهج الدراسة:- استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف دور إعادة هندسة العمليات الإدارية في المصارف اليمنية ويحاول المنهج الوصفي التحليلي ان يقارن ويفسر املا في التوصل الى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين في جمع المعلومات والبيانات موضوع البحث هما: المصادر الثانوية :-اعتمد الباحث في جمع المعلومات والبيانات موضوع البحث على الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدراسات والمقالات والتقارير والأبحاث التي تناولت موضع الدراسة الحالية.

المصادر الأولية: -اعتمد البحث في جمع المعلومات والبيانات موضع البحث على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث صممت خصيصا لهذا الغرض

المصطلحات الرئيسية:-

مفهوم اعادة هندسة العمليات المصرفية

ان اعادة هندسة العمليات المصرفية من الاساليب الحديثة المستخدمة في تنفيذ التغيرات في المصارف والمنظمات، ويعرفها الباحث على : **انها منهج اداري و مالي يعتمد على العامل التقني والبشري لإعادة تصميم العمليات الاساسية في المنظمة بهدف تحقيق تحسينات كبيرة في المعايير المالية و جودة الخدمة و رضا الزبون.**

ابعاد اعادة هندسة العمليات المصرفية: ان ابعاد اعادة هندسة العمليات المصرفية عديدة، الا ان الابعاد التي اكدت عليها معظم الدراسات العربية و الاجنبية يمكن تحديدها في الابعاد الاربعة التالية والتي يعتمدها البحث الحالي:

1- البعد التنظيمي(Organizational dimension)

يحدد الهيكل التنظيمي للمنظمة الانماط الادارية الخاصة بالأدوار المتكاملة التي يؤديها العاملين ضمن المستويات الادارية، كما يحدد المسؤوليات والصلاحيات لجميع الوظائف الادارية (السامرائي والزغبي,22:2015).

2- بعد تكنولوجيا المعلومات (Information Technology Dimension)

تمثل كل من (الادوات , الاجراءات , الوسائل , التقنيات , الاليات , المكائن) المستخدمة لتحويل المدخلات والمتمثلة ب(الاشياء , المواد , البيانات) الى مخرجات متمثلة بالسلع والخدمات (الخفاجي,47:2012).

3- البعد الاستراتيجي (Strategic Dimension)

تعرف الاستراتيجية على انها: وضع الخطط الاستراتيجية للمنظمة، وتحديد غاياتها على المدى البعيد، بما يكفل ويتلاءم بين المنظمة و رسالتها، وبين الرسالة والبيئة المحيطة بها بطريقة فاعلة و كفؤة(البحيري:42,2015).

4- بعد المورد البشري (Human Resource Dimension)

عوامل نجاح المورد البشري تتضمن التدريب، التعليم , أتخاذ القرارات , الملكية, التمكين , و يعتبر التعليم والتدريب أقوى الادوات في التحول الثقافي حيث يزيد الوعي "فهم الزبون" , التدريب يساعد الموظف في الحصول على الابداع و في حل المشاكل , و مهارات اتخاذ القرارات(الاغا,69:2006).

الاداء الاستراتيجي

1) مفهوم الاداء الاستراتيجي: يعرف الاداء الاستراتيجي على: انه درجة تحقيق القيمة والانجاز من قبل المنظمة لزبائنها، ولأصحاب المصالح على نطاق اوسع (Daft,2012: 67). اما البحث فيتبنى المفهوم التالي : "**قدرة المنظمة على تحقيق النتائج المستهدفة لها بما يؤدي الى زيادة رضا الزبون وتعاظم قيمتها في المدى الطويل**".

2) **مداخل الاداء الاستراتيجي: توجد** عدة مداخل لأداء الاستراتيجي ومنها :

1- المدخل المقارن (Comparative Approach)

يعد هذا المدخل من المداخل المعاصرة في قياس و تحسين الاداء الاستراتيجي، اذ يعمد الى قواعد مقارنة مع شركات الصنف العالمي(WCC) , او الافضل في الصنف(BIC) لتقييم الاداء (Bhagwat and Sharma,2007:63).

2- مدخل الاداء المتوازن(Entrance balanced performance)

تحاول بطاقة الاداء المتوازن تحقيق التوازن و الارتباط بين المؤشرات المالية و غير المالية و المقاييس الملموسة وغير الملموسة , الداخلية والخارجية, و المؤشرات التقليدية والحديثة والميزة الرئيسية للإدارة مع مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية , مما يسهل السيطرة و القدرة على اتخاذ اجراءات وقائية ,كما ان بطاقة

الاداء المتوازن ظهرت في التسعينات باعتبارها واحدة من اكثر المقاييس الناجحة في ادارة الاداء الاستراتيجي, و قد تطور استخدامها من نظام الاداء البسيط الى نظام للتخطيط الاستراتيجي , و اخيرا الى نظام الادارة الكامل(Lesáková and Dubcova,2016:1).

3) **مفهوم بطاقة الاداء المتوازن:** أن بطاقة الاداء المتوازن هي اداة هامة للإدارة الاستراتيجية, و ذلك لأنها لا تساعد على قياس اداء المنظمة فقط , بل هي استراتيجية للإدارة المنظمة وتعديل رؤيتها , و رسالتها واهدافها, بما يضمن تطويرها, لكي تصبح ناجحة(Wangu,2015:28), و يعرفها (Kaplan & Norton, 1992:71)بأنها : **نظام اداري يهدف الى مساعدة المنظمة على ترجمة تصورها وبرامجها الى مجموعة من الاهداف و القياسات الاستراتيجية المترابطة , اذ لم تعد التقارير المالية هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع المنظمات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية.**

4) **محاور بطاقة الاداء المتوازن**

تستند فعالية بطاقة الاداء المتوازن على قدرتها على ترجمة مهمة, واستراتيجية المنظمة الى مجموعة شاملة من محاور الاداء(Tapanya,2004:41), و محاور الاداء التي تتضمنها هي

أ. **المحور المالي Financial hub**

يعتبر المنظور المالي المنظور الرئيسي من وجهة نظر اغلب الباحثين على الرغم من اتفاق الباحثين على دعم المقاييس غير المالية , لكن يعتبر المنظور المالي الهدف الاساسي للمنظمات (Ahmad and Atieh,2016:312) والمقاييس المالية ينظر اليها على انها مؤشرات لتحديد الاداء من وجهة نظر المساهمين(Hakkak and Ghodsi,2015:13).

يأخذ هذا المنظور باعتباره النتيجة النهائية لأنشطة المنظمة لتحقيق رضا و توقعات المساهمين من خلال زيادة قيمة استثماراتها و ارباحها, ويتناول هذا المنظور لتحقيق اهداف او تحديد مستوى الارباح التي تجنيها المنظمة بالمقارنة مع منافسيها (Wangu, 2015:22) .

ب. محور الزبائن Customers hub

هذا المنظور مهم لغاية فمن مهام ادارة المنظمة ان تسعى الى تحقيق اعلى درجة لرضا الزبائن , وهذا له تأثير كبير على اكتساب الزبائن الجدد, و الاهتمام بهذا البعد يزيد من القدرة على تنظيم الاعمال التجارية, والاحتفاظ بالزبائن وضمان ولائهم , وبالتالي الحفاظ على حصتها الحالية في السوق(Ahmad and Atieh, 2016,21) , و هذا المنظور يبين تنظيم الاعمال التجارية من وجهة نظر زبائن المنظمة , وكذلك يبين رؤية المنظمة من وجهة نظر الزبائن(Hamdan,2013:216).

ج. محور العمليات الداخلية internal processes hub

يركز هذا المنظور على العمليات التشغيلية في المنظمة , و كيفية القيام بها , وبالتالي تحقيق التقدم المؤسسي , ويرتبط هذا المنظور مع منظور الزبائن من خلال تنفيذ العمليات الداخلية و التي تؤدي الى تحقيق رغبات, و احتياجات الزبائن بكفاءة و فعالية مما ينعكس هذا على وجهة النظر المالية للمنظمة و المتمثلة في الحصول على الموارد المالية و بالتالي تحقيق الربحية, و القيمة المتوقعة للمساهمين(Ahmad and Atieh,2016:313).

د. محور التعلم والنمو Learning and growth hub يركز هذا المنظور على البنية التحتية للمنظمة, و المتمثلة في العاملين و راس المال البشري و اللوائح

التنظيمية و الاجراءات , و التي تعتبر احد الموجودات غير الملموسة للمنظمة و يمثل هذا المنظور في تحديد كيف يمكن للمنظمة ان تستمر في عملية التطوير و الابداع , و تكوين قيمة اعلى من خلال التركيز على تطوير الموظفين , القدرات داخل المنظمة و هناك عدة مقاييس تقاس بها منها : قياس رضا الموظفين , الاحتفاظ بالموظفين , قياس و تدريب الموظفين , و غيرها من المقاييس المتصلة بكفاءة نظم المعلومات المستخدمة في المنظمة (Ahmad and Atieh,2016:313

الدراسات السابقة:

1- دراسة الكساسبة (2004) بعنوان: " دور تكنوولجيا المعلومات في إعادة هندسة عمليات الأعمال" في الأردن:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على درجة تأثير تقنيات المعلومات المستخدمة في الشركات (شركة الاتصالات الأردنية)، وقدرات تكنولوجيا المعلومات على العمليات التي تتم إعادة هندستها بغية بناء نموذج للدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات في إعادة الهندسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن 63% من الشركات المبحوثة نفت برامج إعادة الهندسة لعمليات أو بدأت بتنفيذها، وأن 28,3% من الشركات المبحوثة تخطط لإعادة هندسة جميع عملياتها أو بعضها.

إن العمليات التي تتم إعادة هندستها ترتبط بقواعد البيانات المشتركة وبرمجيات العمل الجماعي والنظم والخبرة وقدرات التكامل والقدرات الجغرافية.

وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فقد استوحى الباحث نموذجاً لدور تكنولوجيا المعلومات في إعادة الهندسة في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن.

2- دراسة Samman (2003) بعنوان: نموذج إدارة الجودة الشاملة والهندرة المتكامل" في الأردن.

جاءت هذه الدراسة بتطوير نموذج إداري متكامل يعمل على تطوير المؤسسات العاملة في البيئة الأردنية وقد تم إتباع منهجية عملية للوصول إلى هذا الهدف، حيث تم وضع النموذج بعد مراجعة شاملة ووافية لجوانب الموضوع، ومن ثم اقتراح نموذج إداري يحاول أن يجمع بين عوامل النجاح في الأنظمة الإدارية المختلفة، وفي الوقت نفسه يقوم بتعويض جوانب النقص وتعديل الخلل الذي قد يكون في هذه الأنظمة، بما يتضمن نجاح المؤسسات ورفع مستوى أدائها، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة قيام المؤسسات الأردنية بتبني وتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والتطوير المستمر والهندرة ضمن منهجيات شمولية متكاملة من أجل تحسين مستوى أدائها وتحقيق التنمية المستدامة.

3- دراسة Chiplundar & Chattopadhyay (2003) بعنوان: تطبيق مبادئ الحدث المتعلقة بالنظم المفتوحة في إعادة هندسة عمليات الأعمال.

ركزت هذه الدراسة على تحليل بيئة الأعمال التنافسية بمساعدة تكنولوجيا المعلومات، مع الأخذ بالاعتبار التفاعلات المختلفة بين عمليات الأعمال المتعددة عندما يتم تطبيق إعادة هندسة عملية الأعمال، وتقترح الدراسة نموذجاً مبنياً على مخططات الحدث لتسجيل التدفق المنطقي والتفضيلات ذات العلاقة التي يمكن أن تستخدم في تصميم نظم المعلومات، إذ إن مخططات الحدث مفيدة في تصميم نظم معلومات الذكاء، وهذه المنهجية يمكن أن تستخدم في تطوير نظام التصميم، حيث يمكن أن يتم تحليل كل حدث لمعرفة متطلباته من البيانات والعمليات والموارد، ويمكن أن تظهر التفاعلات بين القوى المختلفة والأحداث والنماذج والتطبيقات من خلال مخططات التفاعل، وتبحث هذه الدراسة أيضاً في القوى المحركة لإعادة الهندسة ومكوناتها.

4- دراسة Kitchen (2002) بعنوان: "المحاكاة هي أداة لاتخاذ القرار في إعادة هندسة العمليات الإدارية".

وفي أواخر التسعينات قلصت الصناعات الخاصة والوكالات الاتحادية منظماتها بالرغم من التقليص (خفض العمليات) لم يثبت الوصول إلى أهداف التكلفة المنخفضة وزيادة معدلات الإنتاج، الربح الأوفر، فإن التقليص (خفض العمليات) ما زال منتشراً كنتيجة لعملية BPR حيث أجبرت المنظمات لإعادة تصميم عملياتها التجارية لتحقيق أهداف فريق العمل بين الموظفين، الهندرة تعتبر أداة قوية للمنظمات عند إعادة وضعها أثناء عملية خفض العمليات الاستراتيجية بالرغم من أنه لم ينل الأهداف المطلوبة من الوصول إلى التكلفة المنخفضة زادت معدلات الإنتاج وزاد الربح، ولهذا هدفت هذه الدراسة إلى تصوير أن المنظمات يمكن أن تستعمل المحاكاة العملية بشكل محدد محاكاة Arena كأداة لتشكيل العمليات وتوقع نتائج إعادة هيكلة الشركة ويقوم البحث على تعريف التقلص ويناقش بداية اتجاه التقلص وأسبابه ويقدم أيضاً طرق تقلص مختلفة BPR oghg lk والأدوات التي تستعمل عادة لتسهيل الاستخدام.

5- دراسة Gonsalves (2003) بعنوان: "إدارة العمليات الإدارية تكامل مع إدارة الجودة والهندرة لتحسين المنافسة"

تقوم هذه الدراسة على تطوير إطار إدارة العمليات الإدارية والذي يتعامل مع BPR و TQM والاستراتيجية المتكاملة تتوقع عرض تعاون وتحسينات مستمرة لزيادة المنافسات بين المنظمات، وبالمقارنة بين استخدام BPR و TQM منفصلين، وبالاعتماد على مصطلح تحسينات مستمرة اتخذت كتوحيد الزيادات لتحسين أهداف TQM ومصطلح "جذري" لتحسين تركيز BPR وتوصل البحث لنتيجة أن توافر توجيه استراتيجي في استخدام BPR و TQM يؤدي إلى إبطال البيئة التنافسية المتغيرة.

6- دراسة El Sayed (2001) بعنوان: "إعادة الهندسة من خلال نموذج العمليات"

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق برنامج متطور لعملية هندرة حقيقية للعمليات الإدارية وتحدثت الدراسة عن مميزات الهندرة، والفرق بين الهندرة وأدوات تحسين العمل الأخرى، كما

حاولت الدراسة توضيح الطريقة لتحقيق أدوات متقدمة لتحسين نشاطات الهندرة، كما ركزت الدراسة على نموذج النشاطات التجارية كأداة للوصول إلى تحسين العمليات بالمقارنة في الجودة السابقة، كما يتم عرض وتقديم الطرق والوسائل لنماذج العمليات الكاملة.

7- دراسة Jerva)2001) بعنوان: "إعادة هندسة عمليات الأعمال وتصميم النظم وتحليلها صنع حالة متكاملة"

جاءت هذه الدراسة لاختبار نظريات إعادة هندسة عمليات الأعمال الرئيسية وأوجه الشبه والاختلاف بين إعادة هندسة عمليات الأعمال، تطوير نظم المعلومات ومناقشة متطلبات إعادة هندسة عمليات الأعمال وأساليبها، يمكن أن يكون مستمراً عندما يتزامن مع تطوير نظم المعلومات، وإن إعادة تصميم عمليات الأعمال مع تكنولوجيا المعلومات تعطي المنشأة احتمالية التحصين الجذري لنقل المعلومات وزيادة قيمة المعلومات فيما يخص المحتوى، وكذلك وهذه الفوائد تؤدي إلى تسهيل عملية تخفيض التكلفة والتمايز في المنتجات-"

تم في هذه الدراسة مسح الصناعات لتحديد العوامل التي تستدعي إعادة الهندسة وطبيعة مشاريع إعادة الهندسة والأسباب المشتركة للفشل وبعض التوجيهات لتقليل فرص الفشل مطرق تقليل الخسائر التي يتم استخدامها أثناء الماثل للشفاء من المشاريع الفاشلة، وإن تحسين تكامل المشروع ضروري لتحسين أداء النظام وإن التقدم في تكنولوجيا المعلومات يجعل تحقيق التكامل ممكناً حتى في النظم المعقدة جداً، فبدلاً من أن يسعى صانعوا القرار إلى تحقيق أهداف محلية يمكن إنجاز وظائف تصنيف قيمة كبيرة للزبائن أصحاب العلاقة، ويمكنهم جعل سلاسل التزويد الكاملة قريبة من الزبائن النهائيين سواء كانوا داخليين أو خارجيين.

9- دراسة Olalla (2000) بعنوان تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة عمليات الأعمال.

ناقشت هذه الدراسة أهمية تكنولوجيا المعلومات باعتبارها مسهلاً لإعادة هندسة عمليات الأعمال، وبينت أن دورها مهم لأنها تتيح المجال للشركة لتعديل عملياتها بطريقتين: زيادة

درجة التعاون وتخفيض درجة الوساطة، من خلال تنفيذ تقنيات الاتصال وقواعد البيانات المشتركة وعليه فإن تكنولوجيا المعلومات تساعد الشركات في تحقيق تحسينات مهمة في متغيرات التكلفة، والجودة ووقت التسليم.

10- دراسة Edward W., & Gore Jr., بعنوان: "دراسة مقارنة بين ثقافة المنظمات، إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة العمليات"

وتقوم الدراسة على استكشاف الثقافة التنظيمية عن طريق فحص واختيار العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة الثقافة وتحديداً ثلاثة عناصر لثقافة لها علاقة بتحسين الجودة (التركيز على الزبون، اشتراك الموظف، التحسين المستمر)، وإعادة هندسة العمليات تستخدم كمبادلة إدارية بديلة، كما تم مناقشة أهمية الثقافة التنظيمية والمعاني المتضمنة للمدراء.

11- دراسة Fabio Zucchi (1999) بعنوان: "فحص العلاقة بين BPR وعملية إدارة الموارد البشرية"

وقامت هذه الدراسة على أن العديد من الاعتبارات المرتبطة بإحداثيات نظام إدارة الموارد البشرية، مستقاة من ثقافة المنظمة، وقد تم فحصها عن طريق المقابلة مع أكبر وأقدم المدراء في المملكة المتحدة، هناك بعض الاعتبارات التي يندرج تحتها هذا الموضوع، وهي البنية والثقافة، دور المدراء، العمل كفريق، نظام التعزيز، وقد خلصت الدراسة على أن مبادئ وقواعد BPR للإدارة الموارد البشرية، كما هي مبنية في ثقافة المنظمة، وتبدو هذه المبادئ قادرة على إيجاد التطبيق الكامل في معظم المؤسسات التي تم البحث فيها وفحصها، ولكن يبقى هناك استثناء إن غير متوقعين:

أولاً: أن تغييراً سيطرأ على البنية القائمة على أساس العمليات وهو تفسير مرئي في معظم الحالات ولكن على صعيد المنظمات ذات الطابع الأصل.

ثانياً: مشكلة نظام التعزيز القائم على فريق العمل ككل، وقد حدث ذلك في حالات نادرة بالاجمالي، كما أن المنظمات التي تم دراستها والتي فعلت لديها نظام BPR قد أوجدت نموذجاً واضحاً جداً وتناغماً على عمليات إدارة الموارد البشرية.

12- بحث McCormack (1999) بعنوان: "تطوير مقياس لتوجيه العمليات الإدارية وعلاقتها بالجوانب الإدارية:

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير واختبار آلية لقياس العلاقة بين العمليات الإدارية لمواجهة وأداء المنظمات، بما فيها عمليات هندرة المنظمات وأثرها على الأداء بشكل عام، وقد خلصت الدراسة إلى أن اسلوب العمليات الإدارية الموجهة كفيل بخفض نسبة ازدواجية وتكرار الوظائف والمهمات مما ينعكس إيجابياً على كفاءة العمليات الإدارية في المدى القصير والبعيد على حد سواء.

13- بحث Schumacher (1997) بعنوان: "التغلب على معوقات نجاح عملية اعادة الهندسة الإدارية"

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المعوقات التي تحولت دون نجاح عمليات الهندرة ويضع الباحث في إطار عملي لآلية تطبيق الهندرسة وإدارة المعوقات التي تحول دون نجاحها، وذلك بناءً على حالة عملية شارك فيها كعضو في فريق إعادة الهندسة لإحدى الشركات الأوروبية.

الاطار النظري

المبحث الأول

الإدارة الاستراتيجية

مفهوم الإدارة الاستراتيجية:

تعرف بأنها ترتبط بالاتجاه المستقبلي للمنظمة وتبيان غايتها على المدى البعيد واختيار النمط الاستراتيجي المناسب لتحقيق ذل في ضوء العوامل والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

تم تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها وتقييمها، ومن أهم خصائص الإدارة الاستراتيجية كمفهوم أنه يقبل بالضرورة البيئية كما هي عليه، أي كأحد الثوابت ومن ثم يتمثل الدور الاستراتيجي في التكيف وردة الفعل بدلاً من ذلك توجد إمكانية بأن تكون الاستراتيجية مؤثرة أو محدثة للتغيير في البيئة المحيطة يعني ذلك أن سياسات الحكومة، احتياجات المستهلك، التطورات التكنولوجية يمكن التأثير فيها بل وربما التحكم فيها من خلال وجود استراتيجية مبتكرة، خلاقة وفعالة (الرويتع، 2006).

وما ينبغي الإشارة اليه أن الاهتمام بفعالية الإدارة الاستراتيجية وكفاءة تطبيق استراتيجية الأعمال يهدف إلى وضع عمليات الإدارة الاستراتيجية في الوقت الحقيقي Real- Time للعمل الإداري، ويذكر ياسين (2002) أن ظهور أدوات جديدة مثل إعادة هندسة العمليات reengineering processes أو إعادة هندسة المؤسسة والإدارة النوعية الشاملة (TQM) والمعايرة وغيرها هو لضمان مزيد من الفعالية للإدارة الاستراتيجية ولتوفير أدوات جديدة في التحليل والاختيار الاستراتيجي كما تُلقى هذه المداخل الضوء على ضرورة وأهمية إعادة النظر باستمرار في علاقة البنية التحتية للمنظمة مع البنيان القومي الخاص بثقافة المنظمة والمناخ التنظيمي السائد في سياق التطبيق الفعال للاستراتيجية في مختلف مستوياتها (ياسين، 2002، ص31).

مزايا الإدارة الاستراتيجية:

تحقق المنظمات التي تهتم بإدارة عملياتها وأنشطتها على هدي خمن الدراسات الاستراتيجية العديد من المزايا والمنافع، وفيما يلي سيتم تناول بعض هذه المزايا التي تعود على المنظمات من جراء اهتمامها بالإدارة الاستراتيجية (المغربي، 1999):

1- وضوح الرؤية المستقبلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية: حيث يتطلب ذلك صياغة الخطة الاستراتيجية قدراً كبيراً من دقة توقع الأحداث المستقبلية والتنبؤ بما ستكون عليه بيئة المنظمة في الغد.

2- التفاعل البيئي على المدى البعيد: وذلك من خلال القرارات الاستراتيجية بعيدة المدى والتي من خلالها تستطيع المنظمة التأثير في البيئة المحيطة بها والحد من المخاطر البيئية.

3- تحقيق النتائج الاقتصادية والمالية للمنظمة ومدى اهتمامها بإدارة استراتيجياتها طويل الأجل.

4- تدعيم المركز التنافسي: إن الإدارة الاستراتيجية تقوي مركز المنظمات في ظل الظروف التنافسية الشديدة المحلية أو الدولية كما أنها تساعد المنظمات على الاستفادة من مواردها وثرواتها الفنية والمادية والبشرية وذلك لسيطرتها الفكرية على أمور السوق.

5- القدرة على إحداث التغير: تعتمد الإدارة الاستراتيجية على كوادر ذات تحديات ونظريات ثابتة للمستقبل تحمل معها الرغبة في إحداث التغيير.

6- تخصيص الموارد والإمكانيات بطريقة فعالة: حيث تساعد الإدارة الاستراتيجية المنظمة على توجيه مواردها التوجيه الصحيح في المدى البعيد.

المستويات المختلفة للإدارة الاستراتيجية:

من المفيد جداً عند دراسة الاستراتيجية أن تنظر إلى المستوى الذي يتم عنده ممارسة هذه الإدارة والذي دعى إلى هذا وجود بعض المنظمات العملاقة الحجم والتي تتعامل في العديد من الصناعات وتقديم العديد من المنتجات أو الخدمات المترابطة أو غير المترابطة ولهذا يجب أن نفرق بين ثلاث مستويات للإدارة الاستراتيجية وهي كما يلي: (السيد، 1993):

1- الإدارة الاستراتيجية على مستوى المنظمة:

يمكن تعريف هذا المستوى من الإدارة الاستراتيجية بأنه إدارة الانشطة التي تحدد الخصائص المميزة للمنظمة والتي تميزها عن المنظمات الأخرى والرسالة الأساسية لهذه المنظمة والخدمة والسوق الذي سوف تتعامل معه وعملية تخصيص الموارد وإدارة مفهوم المشاركة بين وحدات الأعمال الاستراتيجية التي تتبعها.

2- الإدارة الاستراتيجية على مستوى وحدات الأعمال الاستراتيجية:

هي عبارة عن إدارة مجهودات وحدات الأعمال الاستراتيجية حتى يمكنها أن تنافس بفعالية في مجال معين من مجالات الأعمال وتشارك في تحقيق أغراض المنظمة ككل.

3- الإدارة الاستراتيجية على المستوى الوظيفي:

عادة ما يتم تقسيم المنظمة أو وحدة الأعمال إلى عدد من الأقسام الفرعية والتي يمثل كل منها جانباً وظيفياً محدداً، ويمكن القول بأن هذا المستوى الإداري يمثل عملية إدارة مجال معين من مجالات النشاط الخاص بالمنظمة والذي يعد شاطاً هاماً وحيوياً وضرورياً لاستمرار المنظمة وعلينا أ، ندرك أن الإدارة الاستراتيجية على مستوى الوظيف لا تهتم بالعمليات اليومية التي تحدث داخل المنظمة ولكنها تضع إطاراً عاماً لتوجيه هذه العمليات كما تحدد أفكاراً أساسية يلتزم بها من يشرف على هذه العمليات.

العمليات التي تواجه استخدام التخطيط الاستراتيجي:

رغم المزايا التي تحققها المنظمات المعتمدة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي إلا أن ثمة عدداً من المنظمات لا تستطيع استخدامه لأسباب تتعلق بالتالي (مكتوب، 2006).

1- وجود بيئة تتصف بالتعقيد والتغير المستمرين بحيث يصبح التخطيط متقادماً قبل أن يكتمل.
2- امتناع بعض المدراء عن وضع أهداف لوحداتهم بسبب اعتقادهم بأن لا وقت لديهم من أجل ذلك.
3- ظهور المشاكل أمام التخطيط الاستراتيجي يعطي انطباعاً سيئاً عن هذا التخطيط في أذهان المدراء.
4- قصور الموارد المتاحة للمنظمة ربما كانت عقبة أمام استخدام مفهوم الإدارة الاستراتيجية.

إدارة التغيير:

مفهوم التغيير:

تعد قضية التغيير القضية الأولى في عالم اليوم عالم المتغيرات السريعة عالم لا تهدأ حركته أو تتوقف مسيرته وحيث أننا جزء من هذا العالم فلا بد وأن نتأثر ونستجيب لهذه التغيرات بما يتفق مع خصائصنا السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية بحيث نحافظ على ذاتنا ولا ننفصل في نفس الوقت عن العالم الذي نعيش فيه ونتأثر به ونؤثر فيه وعندما نتحدث عن التغيير فإننا نعني التغير الشامل والمتكامل الذي يتسع ليشمل كافة مجالات الحياة بأبعادها المختلفة وجوانبها المتعددة الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية فالتغيير يتم بالإنسان وللإنسان باعتبار أن الإنسان وسيلة وأداء وهدف للتغيير حتى يصل إلى تحقيق

أهدافه الانسانية ويصل إلى غاياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن هنا نتبين أن الحاجة إلى إدارة واعية لتحقيق التغيير (الجهني، 2006).

ويمكن تعريف التغيير بأنه إحداث تعديلات في أهداف الإدارة وسياساتها أو في أي عنصر من عناصر العمل التنظيمي بقصد تحقيق أحد أمرين أساسيين هما ملائمة أوضاع التنظيم أو استحدثا أوضاع تنظيمية وأساليب إدارية وأوجه نشاط جديدة تحقق للتنظيم مسبقاً على غيره من المنظمات (اللوزاي a، 1999، ص338).

المبحث الثاني

إعادة هندسة العمليات الإدارية

ظهر مفهوم إعادة البناء على نطاق واسع مع بداية نشر مقالة إعادة بناء العمل (Reengineering Work) للخبير مايكل هامر والذي يعمل خبيراً في مجال نظم المعلومات والتي نشتر في مجلة (Harvard Business Review) عام 1990م وكذلك كتابة المشهور بعنوان 'ادة بناء المؤسسة (Reengineering The Coproration) الذي صدر عام 1993م والذي شارك في تقديمه جيمس شامبي، والمسميات المختلفة للـReengineering هي إعادة الهندسة، إعادة البناء، هندسة التغيير، الهندرة، الهندسة الإدارية (خليل a، 1996، ص299).

وتعتبر إعادة الهندسة نموذج جديد يتضمن مجموعة من الآليات لتحسين أسلوب تشغيل الشركات ويساعد هذا النموذج على تحسين قدرات المديرين في مواجهة المنافسة من خلال بناء رؤى جديدة ورسالة جديدة للشركة تساعد على اقتراح وتطبيق سلسلة جديدة من الأستراتيجيات (النجار، 2005، ص180).

والآن سيتم الإعلان عن عصر جديدة في عالم إدارة الأعمال إلا وهو عصر الهندرة وسوف تتمكن المنظمات خلال ذلك العصر من مواجهة التحديات من خلال إرساء القواعد الجديدة لنظم وطرق العمل الجديدة والمبتكرة وهنا علينا تعريف الهندرة بصفة عامة حيث هي

عبارة عن التخلص التام من كل ما هو قديم أي أن نبدأ مرة أخرى من الصفر ولكن في هذه المرة علينا أن نبدأ من مخرجات النظام، والهندرة على النطاق الأكبر هي إعادة التفكير في مدى الحاجة الى القيام بالعمل من أساسه مقابل الاستغناء عنه (الصيرفي،2006، ص11).

تعريف الهندرة:

وقد عرف مايكل هامر وجميس شامبي الهندرة بأنها البدء من جديد أي من نقطة الصفر ليس إصلاح وترميم الوضع القائم أو إجراء تغييرات تجميلية تترك البنى الأساسية كما كانت عليه، كما لا يعني ترقيع الثقوب لكي تعمل بصورة أفل بل يعني التخلي التام عن إجراءات العمل القديمة الراسخة والتفكير بصورة جديدة ومختلفة وكيفية تضيع المنتجات أو تقديم الخدمات لتحقيق رغبات العملاء ويشير الباحث في تعريف آخر لمفهوم الهندرة بأنها "إعادة التفكير بصورة أساسية وإعادة التصميم الجذري للعمليات الرئيسية بالمنظمات لتحقيق نتائج تحسين هائلة في مقاييس الاداء العصرية: الخدمة والجودة والتكلفة وسرعة إنجاز العمل" (اللوزيa، 1999، ص266).

وبنظرة سريعة الى هذا التعريف نرى أنه يتضمن أربع نقاط أساسية يمكن تلخيصها على النحو التالي إضافة الى أنه يمكن إطلاق عليها المبادئ الأساسية للهندرة:

هذا التعريف يشتمل على أربع كلمات الأساسية، الجذرية، الكبيرة، العمليات وتفسيرها كما يلي (Lam,1995.p.2).

1- الاساسية: (Fundamental Rethinking):

فهم العمليات الأساسية في العمل وهي الخطوة الأولى قبل عملية الهندرة، يجب على رجال الأعمال أن يسألوا معظم الأسئلة الأساسية عن شركاتهم وكيف تعمل، لماذا نعمل ما نعمل؟ لماذا نعمل بهذه الطريقة؟ هذه الأسئلة تؤدي الى فهم العمليات الأساسية والتفكير لماذا القواعد القديمة والفرضيات موجودة بالرغم من أنها غير ملائمة ومطلقة.

2- الجذري (Radical Redesing)

أعادة التصميم الجذري يعني تجاهل جميع الإجراءات والهياكل القائمة، وابتكار طرق جديدة تماماً في إنجاز العمل، تعتبر الهندرة تقريباً تجديد العمليات، وهذا يعني البدء بدون فرضيات مسبقة ولا تأخذ شيء مفروغ منه.

3- هائلة (Dramatic Results):

لا تعتبر الهندرة تقديم تحسينات أو تعديلات هامشية، بل تحقيق تحسين كبير في الأداء.

هناك ثلاثة أنواع من الشركات التي تعتمد عملية الهندرة بشكل عام:

الأولى: هي الشركات التي تجد نفسها في مأزق عميق ولا خيار لها.

الثانية: هي الشركات التي توقع نفسها في مأزق بسبب البيئة الاقتصادية المتغيرة.

الثالثة: هي الشركات التي تقع في ظروف صعبة.

فهذه الشركات تنظر الى الهندرة كفرصة لمواصلة التقديم على المنافس.

4- العمليات (Processes):

تعتبر العمليات حجر الأساس الذي تعتمد عليه القوة الصناعية في صنع ثرواتها. خذ قطعة من الحديد واقطعها، ثم اطويها، ثم ركبها لتصنع حاملاً للرفوف. لقد استخدمت مدخلات وهو قطعة الحديد، ثم قمت بعملية تحويل وإضافة وتحسين للمدخلات، ومن ثم انتجت مدخلاً آخر أعلى قيمة وهي "قطعة من حديد تبدو نافعة الآن" ، وفي بداية الثمانينات، بدأت شركات التصنيع والانتاج الغربية بالعمل بشكل لائق على جعل عملياتهم الانتاجية أكثر مرونة وإنسيابية وذلك عن طريق اتباع ادوات إرشادية منظمة لإدارة العمليات مثل (JIT , TQM)، ول ذلك من أجل المساهمة في رفع كفاءة المدخلات والمخرجات الصناعية لديهم من جهة، وتقليل نفقات البضائع "الفائقة" بالإضافة الى العجز في الانتاج، والانتاج غير الفعال، وأخيراً النفقات غير المباشرة المتعلقة بالإنتاج، على كل حال فإن العمليات تذهب بعيداً عن مجرد تحويل قطعة من الحديد، أو بمعنى اشمل معالجة أساليب

وأدوات عملية التحويل فقط بداخل محيط حجرات الشركة (Wiley & Sons, 1993, p.57).

يتميز مبدأ الهندرة بتركيزه على نظم العمل أو ما يعرف بالعمليات الرئيسية للشركات والمؤسسات المختلفة وليست الإدارة إذ يتم دراسة وهندرة العمليات بكاملها ابتداءً من استلام طلب العميل الى أن يتم إنجاز الخدمة المطلوبة ولذلك فالهندرة تساعد على رؤية الصورة الكاملة للعمل وتطيل من الزمن اللازم لتقديم الخدمة وإنهاء العمل ومن ثم فإعادة البناء تعني الانتقال من "التفكير المبني على المهام والإفراد والهياكل" الى "التفكير المبني على العمليات" (عبدالحفيظ، 2003، ص19).

ويمكن تعريف العمليات Process بأنها تمثل مجموعة متناغمة ومتناسقة من الأنشطة التي تم تصميمها معاً لتحويل مدخلات معينة الى مخرجات محددة بهدف تحقيق رغبات العملاء أو متطلبات الأسواق ولإضافة قيم ونتائج إدارة مرغوبة (السلطان، 1998، ص56).

وقد قسم بورتر (Porter1995) العمليات الى مجموعتين رئيسيتين الأولى هي العمليات الأساسية وهي ذات القيمة المضافة والتي ترتبط بالعميل الخارجي والثانية هي العمليات المساندة وهي التي تساعد العمليات الأساسية على الأداء، بينما صنفها باقودا (Pagoda1993) الى ثلاث مجموعات وهي العمليات الإدارية، العمليات الفعلية، العمليات المساندة حيث أن العمليات الفعلية هي التي تمثل العمليات ذات القيمة المضافة والتي ترتبط بالعميل الخارجي (المرجع السابق، ص88).

ونتعرف على الأسباب التي تدعو الى إعادة البناء لا بد لنا أن نتعرف أولاً على ماهية التغييرات المؤثرة في عالم الأعمال اليوم لأنها المدخل المناسب لعملية إعادة البناء.

اختيار العملية المناسبة لهندرتها:

بعد رسم خرائط توضيحية للعمليات داخل المنظمة يمكن اختيار العمليات التي تحتاج لإصلاح ومن الطبيعي أن يتم اختيار العمليات المعيبة والتي تظهر مشكلات للعيان، ولكي

تنجح الهندرة بفضل اختيار تلك العمليات التي يدرك مديرو الشركة أنها مصدر إزعاج وتحتاج لإعادة نظر (هامر وشامبي، 1993).

التغييرات المؤثرة في عالم الأعمال اليوم:

يمكن حصر بعض المتغيرات التي تؤثر في عالمنا اليوم كما يلي (الزفتاوي،1995):

1- التحولات التكنولوجية في المعلومات المتاحة التي تقضي عملياً على المعلومات القائمة أو غير المؤكدة.
2- المنافسة العالمية أصبحت أكثر من ذي قبل في حدتها وانتشارها وأصبح المنافسون يأتون من خارج دوائر الأعمال التقليدية.
3- هوامش الربح أصبحت أضيق مع إحداث تأثيرات قاسية على هياكل التكلفة.
4- أصبح العملاء أقل ولاء إضافة الى أنهم أكثر تطوراً في طلباتهم.
5- أصبحنا جميعاً تنافس في نظام اقتصادي عالمي.
6- إن المزايا التنافسية في المنتجات والتكنولوجيا أصبحت لا تعمر طويلاً.

وعند الحديث عن المتغيرات المؤثرة في عالم الأعمال اليوم لا يفوتنا التعرف على العوامل الرئيسية التي تؤثر في تأكيد نجاح المنظمات (المرجع السابق).

أ. جودة الخدمات المقدمة.

ب. إشباع حاجات العميل من خلال التعرف على الاحتياجات والمتطلبات وتوفيرها بتقديم الخدمات.

ج.مستوى أداء نظام العمليات من خلال التحسين المستمر بمعرفة الأفراد والجماعات المرتبطة بهذه العملية.

د. استخدام مجموعات العميل لتحسين العمليات الحاكمة في إنجاح الأعمال.

الفرق بين إعادة هندسة العمليات وإعادة هندسة الأعمال:

اتفق العديد من الكتاب على التفرقة بين المصطلحين مثل (Talwar, 1994 Drew1993) حيث يرى Drew إن إعادة هندسة الأعمال Business Reengineering أكثر اتساعاً في المجال والغرض وذلك من إعادة هندسة العملية Process Reengineering كما يقسم Talwar أعادة الهندسة الى تقسيمين هما:

إعادة هندسة العمليات حيث يعتبر أكثر التقسيمات شيوعاً وفيها يتم التأكيد على العمليات الجوهرية التي يتم تحليلها وإعادة التفكير الجذري وإعادة تصميم عملية التنفيذ الخاصة بها.

إعادة هندسة الأعمال حيث يشتق هذا المدخل من الإستراتيجية العامة للمنظمة كما أنه يبني على افتراض أساسي هو أن نجاح المنافسة في المستقبل سوف يبني على العلاقة القوية بين الاستراتيجية والكفاءة والعمليات الجوهرية والبناء التنظيمي (المرجع السابق).ويوضح الشكل رقم (1) عناصر برنامج إعادة هندسة الأعمال أما الشكل رقم (2) يوضح عناصر أعادة هندسة العمليات وهو ما سيتم التطرق له في البحث بشكل موسع.

شكل (1) مكونات أو عناصر نموذج إعادة هندسة العمليات

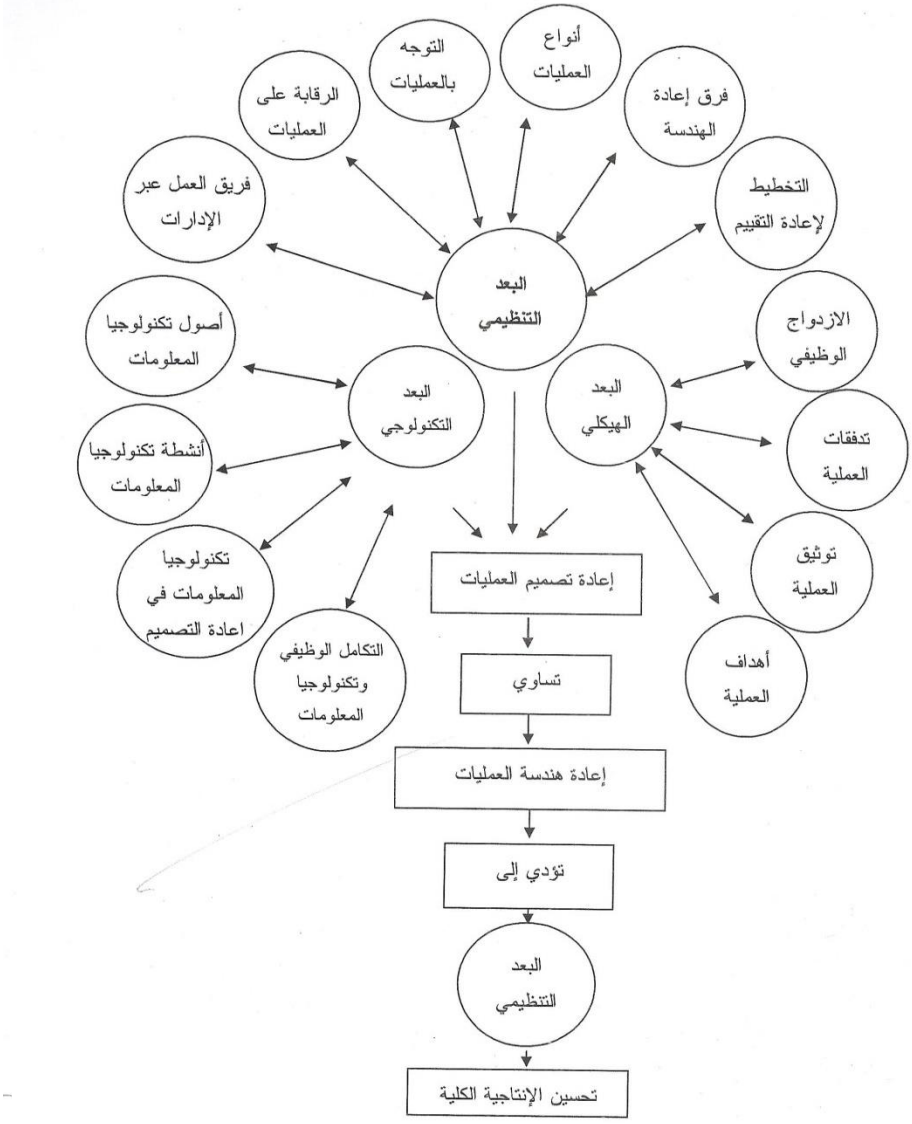

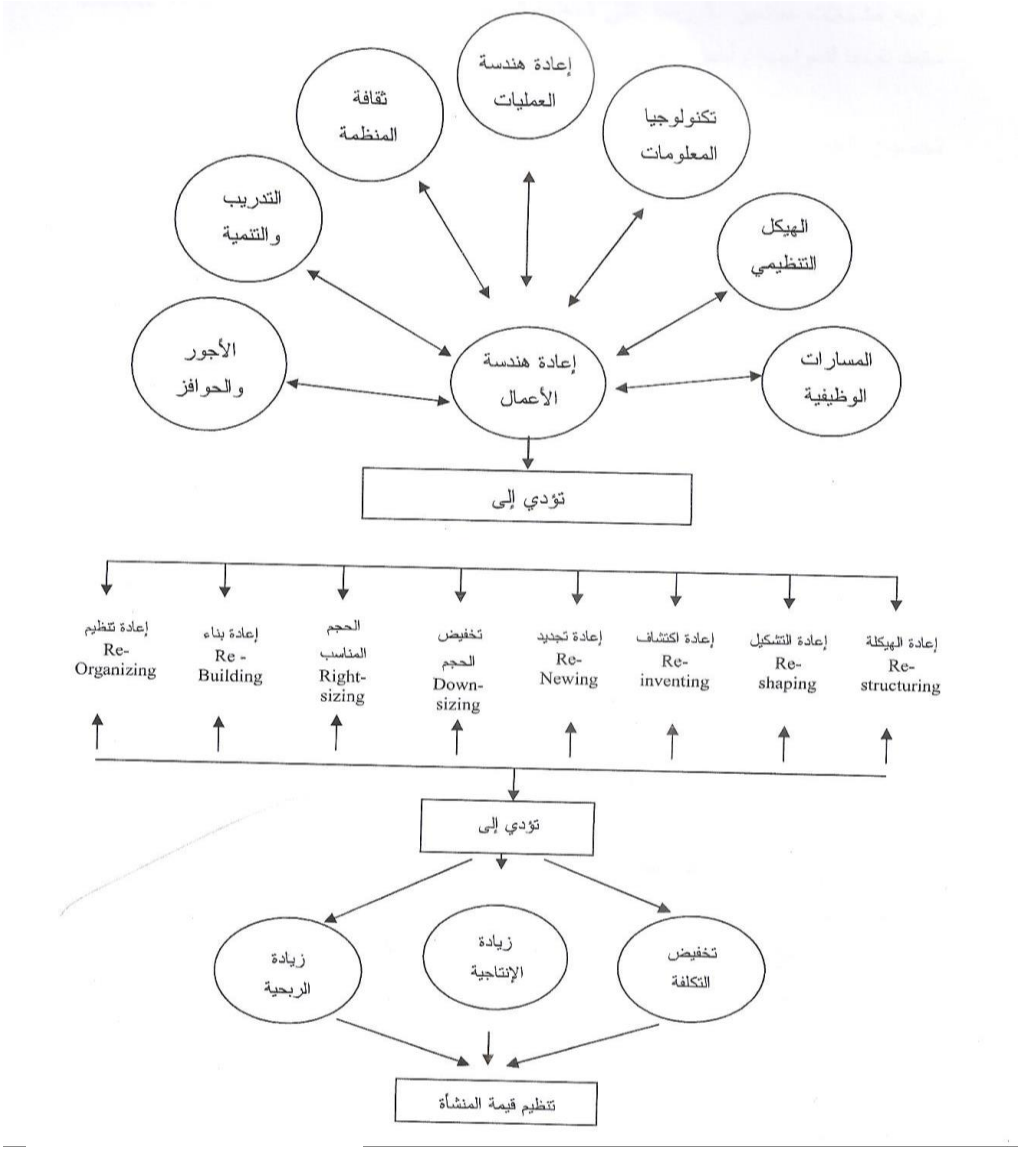

المصدر: (رفاعي a مرجع سابق، ص10).

المبادئ الأساسية لمعتنقي مبدأ الهندرة:

الهندرة تُعنى بالعمليات لا بالمنظمات. حيث أن الشركات لا تهندر إدارة الإنتاج أو إدارة المبيعات بل تهندر العمل الذي يؤديه العاملون في تلك الإدارات، لكن الخلط بين الوحدات الإدارية والعمليات ناتج عن تعود الموظفين على أداء وظائف تلك الإدارات وعدم تعودهم على العمليات، ولهذا فإن معتنق مبدأ الهندرة يجب الالتزام بالمبادئ التالية (عليوة، 2002، ص95).

1- دمج الوظائف:

حيث يجب مراجعة الأنشطة بشكل واع من قبل الإدارة يمكن أن يقود الى دمج أكثر من وظيفة مثلاً شركة الإلكترونيات قامت بدمج وظيفة تلقي طلبات العملاء، ووظيفة تنفيذ طلبات العملاء في وظيفة واحدة وهي خدمة العملاء.

2- قم بالعمل بنفسك ونفذه من موقعك:

إدارة تحتاج أدوات كتابية.. لماذا لا تشتريها مباشرة ويكون دور المشتريات إمداد هذه الإدارة بأسماء الموردين للانتقاء؟

3- خفض عدد المستويات التنظيمية:

إدارات أقل... وظائف أقل... رقابة أقل.

4- الوصول الى حل وسط بين مركزية ولا مركزية اتخاذ القرار:

مثال: تزويد ممثلي المبيعات الميدانية بأجهزة حاسب صغيرة مرتبطة لاسلكية مع الإدارة العامة ونفس الوقت يستطيع اتخاذ قرار بالبيع أو عدمه من خلال مركزية الارتباط مع الإدارة العامة ولا مركزية من خلال قدرته على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

5- تحويل المديرين الى معلمين ومدربين:

حتمية توافر مهارات عالية في التعامل مع الآخرين من خلال توفير الموارد والرد على الاستثمارات.

6- تبني فروض حديثة بدلاً من الفروض الكلاسيكية:

قاعدة قديمة: المعلومات في مكان واحد.. القاعدة الجديدة ظهور المعلومات في أكثر من مكان وديمقراطية المعلومة.

7- تحويل التنظيم من هرمي الى أفقي:

في وجود فرق العمل يتراجع التسلسل الهرمي، فالتنظيم يعمل من خلال فرق عمل وله صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات، ومن ثم يمكن فرق العمل من مواجهة المشاكل بالقرارات الفورية دون إبطاء

أهداف الهندرة:

إن المنظمة التي تسعى إلى تطبيق عملية الهندرة بشكل علمي وسليم يمكنها أن تحقق الأهداف التالية (أطويش، 2006).

1- تحقيق تغير جذري في الأداء:

تهدف الهندرة إلى إحداث تغيير جذري في الأداء والذي يتمثل في تغير أسلوب وأدوات العمل، ويتم ذلك من خلال تمكين كافة العاملين بالمنظمة بأداء الأعمال الصحيحة والمفيدة أي أنه يتم استخدام أحد قواعد الفكر الابتدائي أي أنها تحث العاملين على الإبداع في أعمالهم والتخلص من قيود التكرارية والرقابية والنظر إلى الأمور المحيطة بأعمالهم والتخلص من قيود التكرارية والرقابية و النظر إلى الأمور المحيطة بأعمالهم بنظرة شمولية تساعد على تفجير الطاقات الإبداعية الكامنة لدى كل عامل.

2- التركيز على العملاء:

الهندرة تهدف إلى توجيه المنظمة للتركيز على متطلبات العملاء من خلال تحديد احتياجاتهم والعمل على تحقيق رغباتهم.

3- السرعة:

الهندرة تهدف إلى تمكين المنظمة من أداء أعمالها بسرعة عالية وذلك من خلال توفر المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات وتسهيل عملية الحصول عليها.

4- الجودة:

تهدف الهندرة إلى تحسين جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنظمة لتتناسب مع رغبات واحتياجات العملاء.

5- تخفيض التكلفة:

هو أحد أهداف الهندرة ويتم ذلك من خلال إلغاء العمليات غير الضرورية والتركيز على العمليات ذات القيمة المضافة.

خصائص إعادة هندسة العمليات الإدارية BPR

يمكن تحديد خصائص إعادة هندسة العمليات الإدارية كما يلي: (Kutschker, 1994, p.5).

1- اتجاه العملية: من البنية إلى التنفيذ:

إن عملية توجيه عمليات الإدارة تحاول تجاوز بعض المشاكل القائمة عن النظرة الحتمية للبنية التخصصية في مساق عالمي، تغير وجهة العملية للموضوع من مجرد بنائه قائمة بين الإدارة وفروعها إلى مجموعة من العمليات المتداخلة بينهم على حد سواء.

2- محتوى ومعايير عمليات الإدارة:

يختلف محتوى ومعايير عمليات الإدارة من شركة لأخرى، كما أن خبرة المصممين تؤكد ضرورة قيام الشركة بتمييز انشطتها القائمة من غيرها من الشركات، حيث أن لكل شركة مجموعتها الخاصة من عمليات الإدارة.

3- أصحاب عمليات الإدارة والمسؤولية:

إن أي إدارة فعالة يجب أن تتحمل أعباء ملكيتها، فعليها مسؤولية تيسير عمليات الإدارة من أجل إدارة ناجحة وممكنة وبالتالي ضمان استمرارية عملية التطوير، حيث تشكل حدود المسؤولية وأصحاب العمليات ما يسمى بالنظام المصرفي.

الجانب الاحصائي للبحث:-

اولا: التحليل الاحصائي الوصفي:-

الاحصاء الوصفي هو مجموعة من الاساليب او الاختبارات , التي تعنى بجمع مفردات الدراسة الاحصائية وتنظيمها و تلخيصها وعرضها بطريقة غالبا ما تكون على شكل جداول او رسوم بيانية , من اجل تسهيل عملية فهم طبيعة المجتمع الدراسة الخاضعة للاختبار , لذا ومن اجل التعرف على اتجاهات واراء المستجيبين فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الحالية, تم استعمال مجموعة من اختبارات التحليل الاحصائي الوصفي وكما يلي :

1)التحليل الاحصائي الوصفي للمتغير المستقل اعادة هندسة العمليات المصرفية

تشير نتائج التحليل الاحصائي الوصفي الى مستوى اعادة هندسة العمليات المصرفية في المصارف عينة الدراسة من وجهة نظر المستجيبين , اذ ان المتوسط العام لهذا المتغير هو (3.91) و الانحراف المعياري العام هو (0.776) , ويعد هذا مؤشر على اتساق الاجابات وتجانسها, و بما ان المتوسط العام اعلى من المتوسط الفرضي البالغ(3), فأن هذا يعني ان هذا المتغير يعد متوافرا على وفق رؤى المستجيبين , و يعد كذلك مؤشرا على ان آرائهم تولي

متغير اعادة هندسة العمليات المصرفية اهتماما لا بأس به , و هو بطبيعة الحال انعكاس بشكل ايجابي الى حد ما على اجاباتهم.

2)التحليل الاحصائي الوصفي للمتغير التابع الاداء الاستراتيجي

تشير نتائج التحليل الاحصائي الوصفي الى مستوى الاداء الاستراتيجي في المصارف عينة الدراسة من وجهة نظر المستجيبين , اذ ان المتوسط العام لهذا المتغير هو (3.68) , و الانحراف المعياري العام هو (0.77), ويعد هذا مؤشر على اتساق الاجابات وتجانسها , و بما ان المتوسط العام اعلى من المتوسط الفرضي البالغ(3), فأن هذا يعني ان هذا المتغير يعد متوافرا على وفق رؤى المستجيبين , و يعد كذلك مؤشرا على ان آرائهم تولي متغير الاداء الاستراتيجي اهتماما لا بأس به , و هو بطبيعة الحال انعكاس بشكل ايجابي الى حد ما على اجاباتهم.

اختبار الفرضية: –

بعد ان تم القيام باختبار جودة مطابقة المقياس فان الخطوة التالية هي اختبار فرضية الدراسة وكما يلي:

اولا: اختبار الفرضية الرئيسة: –

تنص على" **هنالك تأثير معنوي مباشر بين اعادة هندسة العمليات المصرفية والاداء الاستراتيجي** " وفأن الخطوة التالية هي بناء الانموذج الهيكلي للدراسة الحالية والذي يمثل الفرضية الرئيسة اذا يوضح التأثير بين اعادة هندسة العمليات المصرفية والاداء الاستراتيجي وكما في الشكل (2) الاتي:

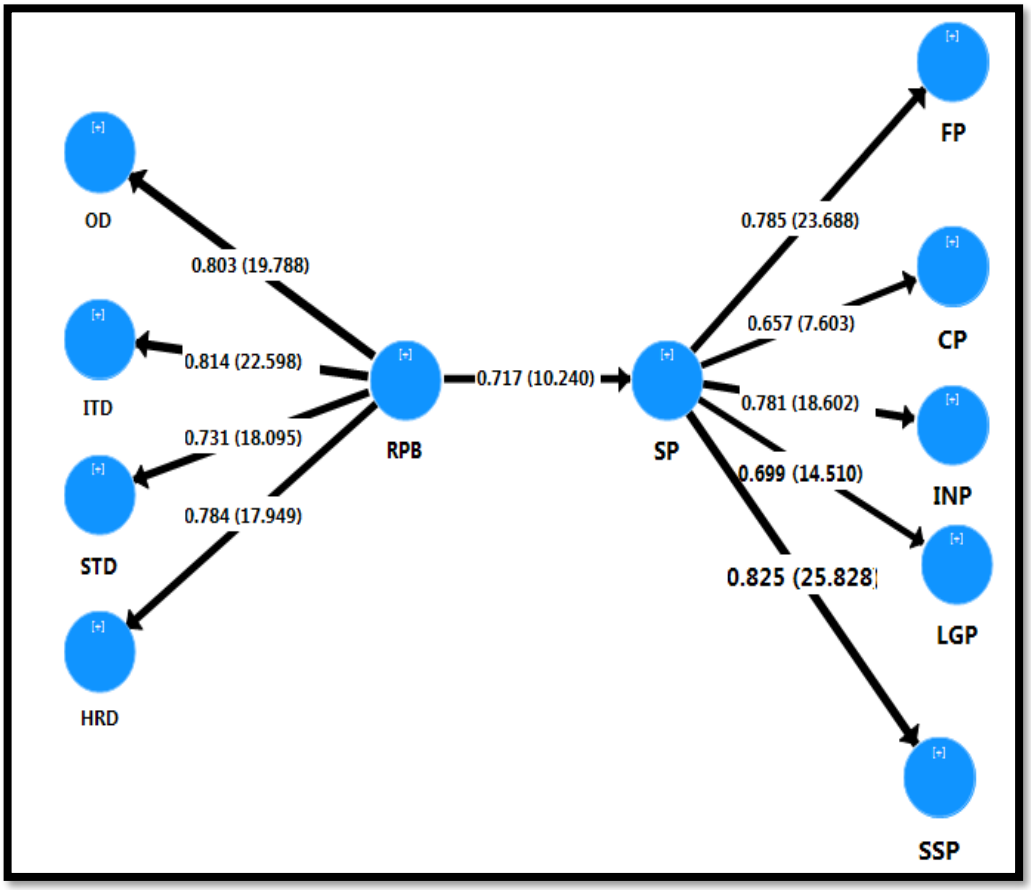

الشكل (2) الانموذج الهيكلي الكلي اعادة هندسة العمليات المصرفية في تأثير على الاداء الاستراتيجي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Smart Pls V.3.2.6

ومن خلال استخدام برنامج Smart Pls فأن قيمة **(SRMR)** لا نموذجنا الحالي كانت **(0.72)** , و ان قيمة (R^2) للأداء الاستراتيجي كانت(0.655) وهذا يعني ان الاداء

الاستراتيجي يفسر (65.5%) من التغير الحاصل في اعادة هندسة العمليات المصرفية وان (34.5%) من التغير غير المفسر يرجع الى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن الانموذج , ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان التقديرات اختبار النموذج الكلي تشير الى جميعها الى المعنوية تحت مستوى (P>0.001) , وهذا ما تؤكده قيم (t) اذ انها كانت أعلى من (1.96) وقد بلغت بين اعادة الهندسة والاداء الاستراتيجي (10.240), وهي اعلى من الجدولية عند مستوى معنوية (0.05), وهذا يدل على وجود تأثير معنوي مباشر بين اعادة العمليات المصرفية والاداء الاستراتيجي, وبالتالي قبول الفرضية الرئيسة.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولا: ا لاستنتاجات:-

1- ان التركيز على إعادة دوران هندارة العمليات الإدارية في المصارف يساعد على تحقيق النجاح الاستراتيجي.

2- ان تحقيق الأداء الاستراتيجي يمثل هدف إدارة المصارف مما جعل الباحثين والكتاب يولون المزيد من الاهتمام والعمق للبحث عن العوامل التي تساعد في حصول المصارف على الميزة التنافسية وتحقيق الأداء الاستراتيجي.

3- إعادة هندارة العمليات المصرفية لها تأثير معنوي على تحقيق الأداء الاستراتيجي مما يشير الى اهتمام المصارف بإعادة هندسة العمليات المصرفية الذي يساهم في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمة.

ثانيا: التوصيات :

1- الاهتمام من قبل إدارة المصرف بالعملاء وتلبية مطالبهم وذلك لتحقيق هدف حيوي الا وهو كسب رضا العميل و الحفاظ على العملاء الحاليين.

2- وضع استراتيجية واضحة لتنمية وتطوير المسار الوظيفي لجميع الوظائف دون استثناء.

3- تصميم العمليات المصرفية بناء على فاهم متطلبات واحتياجات العميل.

4- الاستفادة من التطور التكنلوجي في أنظمة المعلومات الحاسوب والاتصالات الحديثة.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

1- الاغا، مرام اسماعيل (2006)"**دراسة** لإعادة هندسة العمليات الإدارية في المصارف – بقطاع غزة" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

2- البحيري، عبدالله سمير (2015) "**دور أعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين الاداء الإداري في وزارة الصحة الفلسطينية**" رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين.

3- الخفاجي، علي كريم (2012) "**توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمة المصرفية**" المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 8، العدد32.

4- السامرائي، غيمان فاضل، الزعبي، هيثم محمد، (2015)" **تنظيم المعلومات الإدارية**" دراسة صفاء للنشر والتوزيع عمان.

5- النصيري، سمي عباس، (2015)، "**الإصلاح المصرفي الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في العراب**" اتحاد المصارف العراقية.

6- رمضان ، زياد وجودة، محفوظ "**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل، 2003م.

7- السلطان، فهد **أعادة هندسة العمليات الإدارية "الهندرة"** الطبعة الأولى، الرياض، اللجنة السعودية للجودة، 1998م.

8- السيد، اسماعيل، **الإدارة "الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية"** الاسكندرية، المكتب العربي للحديث، 1993م.

9- شاكر، فؤاد "**القطاع المصرفي العربي ومقومات نجاحه**"، (في) إعادة هندسة التعاون الاقتصادي والمصرفي العربي، بيروت، اتحاد المصارف العربية ، 2001م.

10- الصيرفي، محمد، **هندرة المواد البشرية** ، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، 2006م.

11- عبدالحفيظ، أحمد، **المرجع العلمي لتطبيق منهج الهندرة**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل، 2003م.

12- العلاق، بشير أسس **الإدارة الحديثة نظرية ومفاهيم**، الطبعة الأولى، عمان، دار البازوري العملية، 1998م.

13- عليوة، سيد، **برنامج الهندسة الإدارية**، الطبعة الأولى، المنصورة، مكتبة جزيرة الورد، 2002م.

14- لوينثال، جفر **إعادة هندسة المنظمة منهج الخطوة بخطوة لتجديد حيوة الشركة**، ترجمة خالد الدخيل الله، الطبعة الأولى، الرياض، دار المريخ للنشر، 2002م.

المصادر الاجنبية:

1- Ahmed, F. B. A. H. Atieh, S. H. (2016). Updating Balanced scorecard Model for the Evaluation of the Strategic Performance in Greater Amman Municipality. European scientific Journal, ESJ. 12 (31).

2- Bhagwat R. & Shama. M. K. (2007). Performance measurement of supply chain management; A balanced scorecard approach. Computers & industrial Engineering. 53 (1) 43-62.

3- Daft. R. (2012). Organization theory and design. Nelson Education.

4- Figge, F. Hahn. T. Schaltegger. S. & Wagner. M. (2002). The sustainability balanced scorecard-linking.

ASSESSMENT OF EDUCATION SERVICE QUALITY LEVEL IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT THE UNIVERSITY OF SCIENCE AND TECHNOLOGY (UST)-YEMEM

Dr. Alladeen Mohamad Al-Sharjabi
University of Science and Technology-Yemen
Somia Abdulrahman Al-Sharjabi
Master of Business Administration

الملخص

4

ABSTRACT:
This study has aimed to measure the level of educational Quality Service (QS) in the Faculty of Engineering (FoE) at the University of Science and Technology (UST) in Yemen from the perspective of students as targeted customers. In addition, the correlational relationship between SQ dimensions and the overall level was examined. Quantitative research was applied utilizing the questionnaire as the instrument for collecting data. The population consists of 422 students from which 223 students were selected as a purposeful sample. The researchers used descriptive statistics to examine the level of quality and Person's Correlation to test the relationship to respond to the research question. The results presented an acceptable level of quality services in general with a mean of the overall level of SQ (3.33). For its dimension, the mean ranging from (3.43) for infrastructure and (3.12) to administrative staff. The results also strong correlational relationship between overall SQ and its dimensions ranging from (0.65) for curricula to 0.78 for academic staff. The researchers recommend further studies on the topic of educational SQ in the various colleges and universities field as well as a comparison study on level of the SQ among the colleges to enrich the field of knowledge of SQ.

Keywords:
Service Quality, SQ, Faculty Engineering, UST, students, Yemen.

ASSESSMENT OF EDUCATION SERVICE QUALITY LEVEL IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT THE UNIVERSITY OF SCIENCE AND TECHNOLOGY (UST)-YEMEM

Dr. Alladeen Mohamad Al-Sharjabi
University of Science and Technology-Yemen

Somia Abdulrahman Al-Sharjabi
Master of Business Administration

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى جودة الخدمات التعليمية في كلية الهندسة بجامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن من وجهة نظر الطلاب. بالإضافة إلى ذلك ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى العلاقة الإرتباطية بين جودة الخدمات التعليمية وابعادها المختلفة، تبنت الدراسة المنهج الكمي لتحليل البيانات ، وكان الاستبيان الاداة المستخدمة لجمع البيانات وقد بلغ مجتمع الدراسة 421 طالبًا وطالبة وتم اختيار 223 من الطلبة كعينة قصدية. استخدم الباحثان الاحصاء الوصفي لدراسة مستوى الجودة بينما تم استخدام اختبار ارتباط بيرسون لإختبار طبيعة العلاقة الإرتباطية، وقد اشارت النتائج ان هناك مستوى مقبول من جودة الخدمات التعليمية بحيث كان المستوى العام لجودة الخدمات بمتوسط (3.33)، وكان مدى متوسطات الأبعاد من (3.12) لمحور الموظفين الاداريين الى 3.43 للبنية التحتية، وكان حجم واتجاه العلاقات بين أبعاد الجودة مع جودة الخدمة التعليمة ككل فقد تراوحت من (0.65) للمناهج، و (0.78) لمحور الكادر الأكاديمى، وقد اوصى الباحثان بإجراء مزيد من الدراسات حول الموضوع في الكليات المختلفة والجامعات لإثراء مجال جودة الخدمات، كما اوصى الباحثان بدراسة مقارنة بين مستوى جودة الخدمات في الكليات المختلفة لإثراء مجال جودة الخدمات.

الكلمات المفتاحية:

جودة الخدمة، كلية الهندسة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطلاب، اليمن.

Introduction:

Quality is a non-static process that include the interactions of products, services, people, process and environment to meet and surpass the expectation of the customer (Goetsch & Davis, 2013). To meet and excel in reaching customer satisfaction as well as to achieve their quality objective, organizations are required to compare their achievement against the preset goals and then take the necessary steps (Besterfield, et. al, 2007).

Customers are the crucial target for quality. They are the persons being affected by products or services provided by the manufacture of goods or services where these should meet their needs and wants (Gryna, Chua, and DeFeo, 2016). Goetsch & Davis (2013) categorize the customer as internal or external. The internal customers are receiving products/services inside the organization from co-workers while the external are those outside the organization buying the product/ services to meet their needs with expected quality. Therefore, the focus of this paper is on external customers. It is assessing their feedback on the quality of educational services provided to them by Faculty of Engineering (FoE) at the University of Science and Technology in Sana'a, Yemen.

Manning-Chapman (2017) questioned the education services. Her reflection on the question of whether the role and nature of education services developed over the years. Even though it takes different names in a different organization, however, there is a fact it is related to customer-facing training where its focus is on partners or internal employees. While this responds to the targeted group, it is not responded to the main functions of the education services that included its adoption, enablement, revenue, and customer success. This may be the reason that many organizations are going through the calamity on its identity of education services.

1.1 Literature Review

Proomprow (2003) indicated that the quality is closely associated with service. The letters of "SERVICE" can even represent the different quality component. The letter "S" can represent "satisfaction", "E" for "expectation", "R" for "readiness", "V" for "value", "I" for "Interest", "C" for "Courtesy" and "E" for "Efficiency". Services is intangible and cannot be touched similar to the manufactured goods (Kotler & Keller, 2015; Dseoskar, 2009). One the hand, the goods that we can expresses as "product" is palpable can be touch. It is prepared within some standardized procedures. Receiver of services needs to express their acceptance for the quality of services. An example of services requires certain level of quality is the public services. It includes education, health, transportation etc. Therefore, the model for measuring the quality of services and its dimensions is different from the one used for manufactured goods (Dseoskar, 2009).

Alhadad, Abu Taleb and Badran (2018) explained that the quality of service has different characteristic than goods due to its contents that include partisanship, discrepancies, the required changing in behaviors and attitude of customers. Besterfield et al. (2007) expressed that customer have the ability to identify the level of quality of the services provided to them. They consider it as vital for them to reflect their satisfaction. Hence, providing a service will face obstacles if it is not delivered in line with the client's expectation for the level of quality in their mind. When an organization is aware how the customer value the service from his/her prospective, it will match the provided service with required needs and wants of the customer (Ribeiro, 1993).

Ada, Baysal & Erkan, (2017) proclaimed that the higher education is an essential tool for countries to advance themselves in a competitive world because it leads to achieve positive changes towards their intended goal. Especially these days, the advance in technology and globalization are

considered the main drivers for these changes. Higher education can be the vehicle for countries to cope with them through the academic programs provided to students who considered as the human asset. Therefore, countries are keen to ensure those programs are provided with high quality that meet student's satisfaction.

Since higher education are crucial role for developing the countries (Ada, Baysal and Erkan, 2017), it should meet stakeholders' needs and the student is one of them. These needs will be fulfilled through service quality of its institutions and based on their set goals and functions (Dseoskar, 2009). As summarized by Al-Assry (2015), the functions of higher education have been listed in Delors reports of UNESCO for (1996) which includes the preparation of student for research and teaching, ensure quality of training that match the economic and social life, adaption the concept of lifelong learning and education for all, and encourage of the international cooperation through academic programs, technology and networking and other means such as free movement of individuals and transfer of notions.
While the stakeholders in higher are diverse and wide-ranged from instructors, students, employee, government, public non-governmental organization and businesses (Ada, Baysal, Erkan, 2017), they are either external or internal customers. Therefore, research on quality may take one type of customers or different ones to provide their feedback on quality. This leads researchers to decide customers can fulfill their objective (Besterfield et al., 2007). Some researchers consider instructor such as the study of Naggar, Abbas, and Alameri (2015) and Ebrahim (2016). Others render students as their subject of research such as Papanthymou and Darra (2018) and Alsharjabi and Alsharjabi (2020). Another studies their subjects are mixed from instructors and students such as (Hassan & Bakkar, 2019) which used as a comprehensive approach to have a broader idea about the SQ in the institue. This study is guided by latest study done by the researcher published in 2020 as mentioned above in terms of design, tool and followed same research process.

1.2. Problem Statement

UST is attentive to Service Quality (SQ). Its effort for SQ was reflected in the position of the concerned department in the organizational organigram. It is under directly supervision of university's president. This department has a unit in each of the 9th faculty of the university. The main function of these units to support the main department in applying its mandate (UST website, 2021). The effort of UST put it on the top ranked Yemeni university in Quality by Webometric rank (2021). Even though UST has intensive effort on quality, the researchers have not found official studies from it assessing the level of the quality of services from the prospective of students. However, two studies were found. One for graduate study conducted by Al-Assry (2015) while the other one by the researchers published in (2020) assessing the quality in the administrative faculty in UST. The researcher in their paper of assessing the SQ in Administrative Faculty of UST, they recommended to conduct further study in other colleges to investigate further the level of quality of education services. Based on this recommendation, the researchers conducted this study at the Engineering Faculty (FoE) to investigate its level of SQ. this will enable further comparison between the different type of collages that offers program on applied and human and art sciences using the same research design.

1.3. Objectives of the study

The main objective of the study is to investigate level of quality service in the Faculty of Engineering (FoE) from the prospective students during the academic year of 2019- 2020 through the following:

- To identify the level of service quality in targeted faculty in general and specifically in the following dimensions:
    a) Curricula
    b) Educational Aids
    c) Library Services
    d) Academic Staff
    e) Administrators
    f) Infrastructure
- To investigate the differences among student's opinions as related to curricula, education aids, library services, academic staff, administrators and infrastructure on the basis of gender, study level and area of specialization.
- To investigate the level of correlation between the quality service dimensions and overall level of quality dimensions.

1.4. Research Questions:

The two study questions guided this study are:

1. What is the level of quality at FoE in general and as related to its different dimensions "Curricula, Educational Aids, Library Service, Academic Staff, Administrators and Infrastructure"?
2. What are the differences in opinions of students on quality service dimensions based on gender, area of specialization and level of students?
3. What is the level of correlation relationship between quality service dimension and overall level of service quality.

1.5. Research hypothesis

In response to study question no. 2, the hypotheses are as follows:

- There are differences in opinions of students on quality dimensions based on "gender, level of study, area of specialization" in Faculty of Engineering (FoE). Three sub-hypothesis stem from this main hypothesis. They are as follows:
    - There are differences in students' opinions on each dimension of quality services based on gender.
    - There are differences in students' opinions on each dimension of quality services based on level of study.
    - There are differences in Students' opinions on each dimension of quality services based on area of specialization.
    - There is strong relationship between the dimensions of quality and the total level of quality service.

1.6. Research Framework

Based on the study's questions, the 'dependent variables' identified for this study is the quality of services while the 'independent variables' are represented by "gender, levels, and area of

specialization". Also, the dimensions are independent variables and SQ is dependent variables. The Figure 2 below illustrates these variables and their relationships**.**

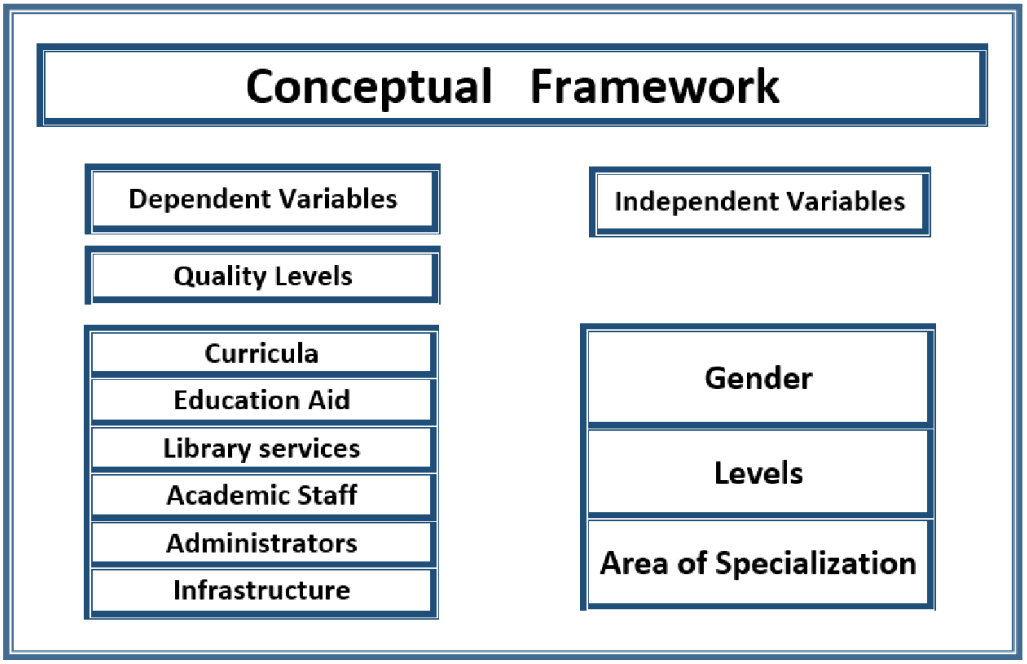

Figure 2. Research Frameworks (Relationship between Variables)

1.7 Conceptual and Operational Definitions

Service Quality: Defined as "the perception that meet or exceed customers' expectation" Kotler & Keller (2015). It is defined here as satisfaction that expressed by the students on SQ.
Infrastructure: It is the underlying permanent structure in the Faculty of Administrative Sciences (Merriam Webster, 2021).
Area of specialization: is defined as one of the program students are enrolled in at the Faculty of Engineering (FoE) at UST such as electronic, architect, medical equipment and civil engineering (UST website, 2021).

1.8 Limitations of the Study

The study took place at a period of time that the country is not stable due to the current war in the country. Therefore, the results of the study reflected the current situation in the country. The quality of services might be at the minimum level. However, it might interpret as high level due to the comparison with the current situation and the quality of service somewhere else not according to SQ standards in UST. In addition, the limited time provided to students may force them to answer imprecisely. Therefore, the results of the study need to be looked at with thoughtful. It cannot use for the purpose of generalization.

2. Research Methodology

The study was conducted at UST in Yemen to measure the level of educational SQ in the Faculty of Engineering (FoE) from the point of view of students. The researchers used a quantitative approach where descriptive statistics and correlation were utilized with their related statistic techniques. The study surveyed the opinions of the students, i.e., external customers, through structured closed-ended questionnaires to targeted students in the FoE at UST to collect the data. All students, male and female, registered in FE registered during the academic year 2019-2020 were considered as the population for the study and the student of FoE was the unit of analysis. The customers identified the quality of educational service received based on the designed questionnaire distributed to them. According to the registrar documents, there are 968 students, 849 males and 119 females. The researchers believe that not all students have enough experience in the education system of the faculty to respond to the questionnaire. Therefore, they identified the group of students who were in 3rd and 4th year in the programs to be as targeted population due to their adequate period experienced in the program. The targeted population enrolled in the in these two levels were 422 students (366 male and 56 female). Convenience sampling was used to target students who were reachable and feeling comfortable in answering the questionnaire (Zikmund et al., 2013). There were 223 questionnaires distributed out to the accessible population, however, only 132 questionnaires were returned. The valid number of questionnaire for analysis was 103, which was considered as acceptable.

2.1 Data Collection

The researchers use the questionnaire applied in their study of Administrative Faculty in 2021. The structure of the questionnaire contains six sections as closed-ended questions. The first section is for demographic information while the other five sections are formatted on Likert scale to respond to SQ dimension. All 'closed-ended' items of quality were evaluated on five-points of "strongly agree, agree, neutral, disagree and strongly disagree" for five sections.

Data was collected from questionnaires that were distributed in the female and male sections of the university. Some difficulties in collecting data were experienced due to the reluctance of some students in responding to the questionnaire. However, the researchers with support of administrative staff of FoE, researcher distributed the questionnaires to all available students in classes during the academic year of 2019-2020.

2.2 Reliability & Validity:

As mentioned above, the instrument employed in this research is the same one used by researchers in their study on Faculty of Administrative Science because they believe it respond to research objectives. The instrument was reviewed for face validity by panel of experts in the field of quality management. The validity and reliability of the instrument were examined through Cronbach's Alpha test. Table 1 shows the detailed results of Cronbach's Alpha test. It is reflected high value for 'reliability' equal to 0.91 and 'validity' of 0.96 for the tool. It is also indicated high value for dimension as explained in Table 1.

Table 1. Reliability and Validity of Research Instrument

Variables	Reliability (Cronbach's Alpha)	Validity (Cronbach's Alpha½)	No. of Items
Curricula	0.77	0.88	7
Educational Aids	0.72	0.85	6
Library Services	0.81	0.90	10
Academic Staff	0.80	0.89	7
Administrators	0.68	0.83	4
Infrastructure	0.85	0.92	8
All Variables	**0.91**	**0.96**	**42**

2.3. Data Analysis

The quantitative data has been obtained from surveying of the opinions through the questionnaire. "Statistical Package for the Social Sciences [SPSS-22]" software has been utilized to run related test to research objective such as descriptive statistics' to respond to question 1 and ANOVA and T-Test to test the hypothesis related to respond to question 2. According to Glass and Hopkins (1996), one-factor "ANOVA" is used when we test more than two variables while the T-Test is used when we test only two variables *i.e.,* "dependable and independent variable". For question 3, the Person Correlation test was applied to test the type of relationship

3. Results and Discussion

The targeted population was students registered in level three and four in FoE. It has 422 students (366 male and 56 female). Researchers employed purposeful sample to accessible students during the period of research in the second semester of academic year 2019/2020. Despite the researchers distributed 223 students, only 132 was return. However, 103 of these questionnaires were acceptable for analysis. Accordingly, the SPSS was used to generate the results based on research objective and associated test. The section below will present and discuss the resulted findings.

3.1 Descriptive Results

The descriptive analysis was used to answer question 1 of the research which is "What is the level of quality at Faculty of Engineering (FoE) in general and as related to its different dimensions "Curricula, Educational Aids, Library Services, Academic Staff, Administrators and Infrastructure?". In response to the question and to have common interpretation for descriptive results, Table 2 explained the calculated means. It is divided into three categories for the purpose of discussing the results. The researchers divided the mean value into three levels. The mean value of statements with less than 2.5 is interpreted as 'low agreement'. Those statements with a mean's value between 2.5 and 3.4 can be described as 'moderate agreement'. Other statements have a mean's value more than 3.4 are interpreted as high.

Table 2 Interpretation of Mean's Values

Mean Value	Interpretation
Less than 2.5	Low agreement
Between 2.5 to 3.4	Moderate
More than 3.4	High average

3.1.1 Descriptive results for Level of quality of Services:

Table 3 shows the descriptive statistic according to the responses of the students on the level of quality of service. The items are presented in descending order and according to the calculated means and standard deviations associated with each statement. In general, the level of quality services at FoE is at a moderate level. It obtains a mean of (3.33) with a standard deviation of (0.50). All the dimensions of quality receive moderate means except the infrastructure dimension which obtain a mean of 3.34 the remaining dimensions obtain a mean between 3.39 and 3.12. This indicates that FoE has better focus on infrastructure more than other dimension especially on the dimension related to human resources development.

Table 3. Descriptive Statistics on the Quality Service Based on Quality Service Dimensions

N	Category	Mean	Std. Deviation
1	Infrastructure	3.43	0.78
2	Educational aids	3.39	0.61
3	Curricula	3.38	0.61
4	Academic staff	3.35	0.68
5	Library services	3.34	0.68
6	Administrative	3.12	0.79
	Quality of services	**3.33**	**0.50**

3.1.2 Descriptive Statistics Per statement of Curricula Dimension:

Table 4 presents seven statements that are related to curricula dimension. The statements within the dimension were presented in the table in descending order and according to the calculated means and standard deviation. In general, the level of quality of service in curricula can be described as acceptable because it has moderate mean of (3.38) and standard deviation of (0.61) which reflects moderate satisfaction. This suggests there is an area of improvement in the curricula of FoE.

The results show that three statements obtained the higher mean. They are: "Syllabus I studied added me new knowledge and skills", "Objective of Syllabus is clear" and "Nature of syllabus I

studied enabled me to link between the theoretical and practical aspects with means of (3.80), (3.70) and (3.45) respectively. It seems that FoE has made adequate efforts to set standard for the curricula that make students feel satisfies with it, but FoE still needs to work on these areas to improve it further and keeps and increase the level of satisfaction among students. The remaining four statements received moderate mean between (3.30) and (3.08). These results suggested that the quality of service related to curricula is acceptable to students because most of the means are moderate. This may suggest further improvement in FoE is needed in these areas to increase level of satisfaction of its students.

Table 4. Descriptive Statistic for Curricula's Dimension

N	Item	Mean	Std. Deviation
1	Syllabus I studied added me new knowledge and skills	3.80	0.89
2	Objective of Syllabus is clear	3.70	0.76
3	Nature of syllabus I studied enabled me to link between the theoretical and practical aspects.	3.45	0.98
4	Syllabuses are suitable with the updates in area of specialization	3.30	0.97
5	Textbooks reflected the announced contents	3.20	1.01
6	Information I acquired from syllabus met my expectation	3.11	1.00
7	Knowledge and Skills in the syllabus cover what is announced	3.08	1.03
	Curricula Dimension	**3.38**	**0.61**

3.1.3 Description Statistics of Education Aids Dimension

Table 5 presents six statements that are related to educational Aids. The statements are presented in descending order and per value of the calculated means and its associated standard deviation. In general, the educational aids used in FoE are in line with the objective of quality of services. However, it received high moderate means of (3.39) and a standard deviation of (0.61). Therefore, more work is required to improve the services for this dimension to increase the level of satisfaction of students.

The results show that some statements obtained higher means such as: "presentations and summaries provided with textbooks help me to understand the subject" and "technology used in teaching contributes to communicate the information". They obtained the highest mean of (3.62 and (3.55) respectively. The remaining four statements attained means between (3.03) and (3.46). These low-moderate means may urge FoE to do more work on improving these aspects to satisfy the needs of students as they are important in the teaching and learning process.

Table 5. Descriptive Statistic for Educational Aids Dimension

N	Item	Mean	Std. Deviation
1	Presentations and summaries provided with textbooks help me to understand the subject	3.62	0.91
2	Technology used in teaching contribute to communicate the information	3.55	0.83
3	Various type of technologies are used in teaching	3.46	0.96
4	Techniques used in teaching are in line with Syllabus	3.38	0.86
5	Using the electronic technology within teaching the syllabus assist in enriching lectures	3.27	1.10
6	The collage provides practical aspects that assist in understanding the syllabus	3.03	1.04
	Educational Aids Dimension	**3.39**	**0.61**

3.1.4. Description Statistics of Library Services Dimension

Table 6 presents ten statements that are related to Library Services. The statements are presented in descending order and according to the calculated means and associated standard deviation. In general, the library services provided in FoE are in line with the objective of quality of services. This dimension has obtained moderate mean of (3.34) with standard deviation of (0.68), which suggests more work is required from FoE.

The results show that some statements have obtained higher means between (3.71) and (3.43). It seems that FoE has supported these areas, which is reflected in higher students' satisfactions. FoE needs to carry on the support to these areas to preserve students' satisfactions. The remaining five statements have attained means between (2.50) and (3.34). The result levels of satisfactions based on students' responses may urge FoE to work on them to improve these aspects to increase the level of satisfaction of its students.

Table 6. Descriptive Statistic for Library Services Dimension

N	Item	Mean	Std. Deviation
1	Working hours are suitable	3.71	1.06
2	Arrangement for borrowing books are smooth and quick	3.70	1.09
3	General environment for the library is adequate (quiet, temperature, light)	3.69	1.01

N	Item	Mean	Std. Deviation
4	Books, Journals related to specialization are available with right quantities	3.51	1.17
5	Reading areas in the library are sufficient	3.43	1.09
6	Liberian provided outstanding services	3.34	1.10
7	There is electronic library to be utilized	3.28	1.23
8	Database is available to assist in searching for required books	3.17	1.16
9	References are up to date	3.04	1.14
10	Service of photocopying are available in the library	2.50	1.21
	Library Services Dimension	3.34	0.68

3.1.5. Description Statistics of Academic Staff Dimension

Table 7 presents seven statements that are related to academic staff. The statements are presented in descending order and per the calculated means and associated standard deviation. The academic staff provided in the faculty are in line with the objective of quality of services. The academic staff dimension obtains a higher mean of (3.35) and a standard deviation of (0.68) which is high moderate and closer to the rating of high. The academic dimension is important for quality as it is the core item responsible for providing direct services to students on a day-to-day basis.

The results show that two statements have obtained higher means between (3.66) and (3.61). They are: “instructors are using different teaching methods (lecture, presentation and research)” and “Teaching practice in line with the plan in the syllabus description”. The remaining five statements attained means between (3.42) and (3.16). These values of means suggest to FoE to do more work on improving these aspects to be reflected in the increase of students' satisfaction.

Table 7. Descriptive Statistic for Academic Staff Dimension

N	Item	Mean	Std. Deviation
1	Instructors are using different teaching methods (lecture, presentation and research)	3.66	0.91
2	Teaching practice in line with the plan in the syllabus description	3.61	0.96
3	Instructors have long experience in their areas of specialization	3.42	0.98
4	Feedback for assignments and tests are provided on timely manner	3.23	1.01
5	Student are evaluated by instructors with fairness and objectivity	3.18	1.06
6	Students are treated by instructors in a way reflected their needs	3.17	1.12
7	Instructors allocate adequate office hours for their students	3.16	1.03
	Academic Staff Dimension	**3.35**	**0.68**

3.1.6. Descriptive Statistic for Administrators' Dimension

Table 8 presents four statements related to administrators' dimension. The statements are presented in descending order and according to the calculated means and associated standard deviation. The administrators provide services in line with the objective of quality of services. The administrators dimension obtained a mean of (3.12) and standard deviation of (0.79). It reflects moderate mean, but it is reflected lower satisfaction from the other dimensions. The FoE is encouraged to work heavily on this dimension because the human resource has important role in providing quality of services.

The results showed that all the four statements attained means between (3.31) and (2.99). These statements are "students are received by Administrative cadre in a good manner", "brochures on the college system are provided to students", "students counselling is helping me in well-adjusted during my studies", and "I received my academic documents in effective manner" which obtained mean of (3.31), (3.10), (3.09), and (2.99) respectively. These may suggest that FoE needs to work on improving these aspects to increase students' satisfaction because these areas are important to support students during their study time in FoE.

Table 8. Descriptive Statistic for Administrators' Dimension

N	Item	Mean	Std. Deviation
1	Students are received by Administrative cadre in a good manner	3.31	1.12
2	Brochures on the college system are provided to students	3.10	1.09
3	Students counseling is helping me in well-adjusted during my studies	3.09	1.08
4	I received my academic documents in an effective manner	2.99	1.15
	Administrators' Dimension	**3.12**	**0.79**

3.1.7. Descriptive Statistic for Infrastructure Dimension

Table 9 presents eight statements that are related to the infrastructure dimension. The statements are presented in descending order and according to the value of the calculated means and standard deviation. According to the results, the infrastructure services provided in FoE are in line with the objective of quality of services. The infrastructure dimension has obtained the highest mean of (3.43) with a standard deviation of (0.78). This indicates that the UST has a crucial investment in infrastructure which put it in a leadership position in comparison with the other dimensions. It may be due to its tangible services, and are being recognizable better and the requirements are noticeable to be fulfilled.

The results showed that seven statements obtained higher means which represent most of the statements of the dimension. These means are between (3.73) and (3.4). These results suggest FoE has to keep up the good work on them and make development when possible. The remaining statements obtained a moderate mean. The highest moderate is "Equipment is modern" while the lowest modern mean is "general internal environment and the available furniture provide friendly education climate" which obtained mean of (3.16). This suggest to FoE needs to work on improving these items to satisfy the needs of students through enabling instructors and students to utilize modern equipment for effective teaching and learning.

Table 9 Descriptive Statistic for Infrastructure Dimension

N	Item	Mean	Std. Deviation
1	Area of lecture room is adequate for teaching	3.73	1.01
2	Availability of guidance sign that leads to the different location in the collage	3.53	1.15
3	The collage's building is suitable and has comfortable surrounding areas	3.51	1.08
4	Furniture in the lecture room are suitable and sufficient	3.50	1.00
5	Continuous maintenance services for college 's building and furniture	3.40	1.11
6	Equipment's are modern	3.34	1.07
7	Services provided in the college are miscellaneous (Cantina, photocopying, Internet services, computer services)	3.25	1.26

N	Item	Mean	Std. Deviation
8	General internal environment and the available furniture provide friendly education climate	3.16	1.22
	Infrastructure Dimension	**3.43**	**0.78**

3.2 T-Test and ANOVA Results

To answer question no.2, which is "What are the differences in opinions of students on the different dimensions on the basis of gender, area of specialization and level of students?" The T-test and ANOVA have been utilized to get the answer for the research questions.

3.2.1 T-Test for Quality Services

a) T-test for Quality Services per Gender

Table 10 presents the results for T-Test for the difference among male and female on the level of the quality for each dimension. The results of test showed that there are differences among male and female respondents on the level of quality services in regard library services while there is agreement on the remaining dimension of quality services. The difference might in library service because that FoE are not accommodating the special needs for each gender type and being serve in the same manner. The agreement may interpreted that the level of quality of these dimensions of SQ are adequate both type of gender which showing no differences in their opinions.

Table 10. T-Test Results for Level of Quality per Dimension per Gender

group Statistics	Gender	N	Mean	Std. Deviation	t	Sig. (2-tailed)	Decision
Curricula	Male	69.00	3.45	0.63	1.74	0.08	Rejected
	Female	34.00	3.23	0.57			
Education aid	Male	69.00	3.38	0.64	-0.14	0.89	Rejected
	Female	34.00	3.40	0.55			
Library Services	Male	69.00	3.48	0.69	3.12	0.00	Accepted
	Female	34.00	3.05	0.56			
Academic Staff	Male	69.00	3.29	0.68	-1.17	0.25	Rejected
	Female	34.00	3.46	0.68			
Administrators	Male	69.00	3.12	0.83	0.03	0.97	Rejected
	Female	34.00	3.12	0.72			
Infrastructure	Male	69.00	3.32	0.83	-1.94	0.06	Rejected
	Female	34.00	3.64	0.63			
Level of Quality of services	Male	69.00	3.34	0.52	0.25	0.80	Rejected
	Female	34.00	3.31	0.45			

*Level of significance is at ≤ 0.05

b) T-test of Quality Services According to the Level of Students

For the purpose of investigation, the differences among students' points of views in regard to curricula, education aids, library services, academic staff, administrators and infrastructure according to the level of students, T-Test was run on the data and Table 11 portrays the result of testing per each dimension.

The results of the test presented that there are no differences among respondents per the level of student in the program on the level of quality services in regard to curricula, education aids, library services and administrators. This agreement of respondents may result from the feeling that the services in FoE are at acceptable in these areas, while there is difference in the remaining dimensions which reflect disagreement among respondent on them as the SQ as total. On other hand, the differences appear on infrastructure and Academic cadre. It seems those areas needs some attention for FoE because student are not coming to an agreement on them due to the level of SQ is not at their satisfaction.

Table 11. T-Test Results for Level of Quality per Dimension According to the Level of Students

Section	Level	N	Mean	Std. Deviation	t	Sig. (2-tailed)	Decision
Curricula	Three	63.00	3.33	0.69	−0.93	0.32	Rejected
	Four	40.00	3.45	0.48			
Education Aid	Three	63.00	3.32	0.65	−1.41	0.16	Rejected
	Four	40.00	3.49	0.54			
Library Services	Three	63.00	3.28	0.71	−1.02	0.31	Rejected
	Four	40.00	3.42	0.61			
Academic Staff	Three	63.00	3.21	0.72	−2.66	0.01	Accepted
	Four	40.00	3.56	0.55			
Administrators	Three	63.00	3.06	0.73	−0.99	0.32	Rejected
	Four	40.00	3.22	0.89			
Infrastructure	Three	63.00	3.26	0.81	−2.90	0.00	Accepted
	Four	40.00	3.70	0.64			
Level of Quality services	Three	63.00	3.24	0.50	−2.34	0.02	Accepted
	Four	40.00	3.47	0.47			

"*Level of significance is at ≤ 0.05"

3.2.2 ANOVA of Services Quality Services according to the Area of Specialization

For the purpose of investigation, the difference among students points of views in regard to curricula, education aids, library services, academic staff, administrators and infrastructure according to the Level of Students, One-way Analysis of Variance (ANOVA) was run on the data because the independent variable has more than two levels. There are five area of specialization in the faculty of administrative sciences.

Table 12 presents the results of testing using the ANOVA. The result showed that there are no differences on students' opinion in regard to the level of quality services in curricula and administrators' dimensions because the calculated probabilities are greater than 0.05. However, there is a difference among respondents on library service, academic staff, and infrastructure dimensions. In these dimensions, the calculated probability for each dimension is equal or less than 0.05 level of significance. In addition, there are differences among respondents on the general level of quality services that included all dimensions. The result might interpret that the requirement of different specialization led to these difference on those dimensions and SQ in general.

Table 12. One-Way Analysis of Variance (ANOVA) for Quality Dimension and Area of Specialization

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	Decision
Curricula	Between Groups	2.84	4.00	0.71	1.95	0.11	Rejected
	Within Groups	35.65	98.00	0.36			
	Total	38.49	102.00				
Education Aids	Between Groups	4.41	4.00	1.10	3.18	0.02	Accepted
	Within Groups	33.98	98.00	0.35			
	Total	38.39	102.00				
Library Services	Between Groups	4.72	4.00	1.18	2.75	0.03	Accepted
	Within Groups	41.96	98.00	0.43			
	Total	46.68	102.00				
Academic Staff	Between Groups	5.01	4.00	1.25	2.91	0.03	Accepted
	Within Groups	42.15	98.00	0.43			
	Total	47.17	102.00				
Administrators	Between Groups	1.83	4.00	0.46	0.72	0.58	Rejected
	Within Groups	62.41	98.00	0.64			
	Total	64.23	102.00				

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	Decision
Infrastructure Quality Services	Between Groups	6.01	4.00	1.50	2.64	0.04	Accepted
	Within Groups	55.72	98.00	0.57			
	Total	61.74	102.00				
	Between Groups	3.00	4.00	0.75	3.30	0.01	Accepted
	Within Groups	22.29	98.00	0.23			
	Total	25.29	102.00				

"*Level of significance is at ≤ 0.05"

3.2.3 Correlation Analysis for Quality Services

For the purpose of investigation, Person Correlation was run on to examine correlation among quality dimensions and overall quality services. The results are shown in table 13. The relationship between each dimension and SQ is described as strong because it is ranged with a correlation coefficient ranging between (0.65) to (0.78) (Zikmund, et al, 2013). Table 13 shows that the detailed results for the correlation factors among the dimensions and with the SQ in FoE. The correlation coefficients for the quality dimensions and the quality of services in the collage at the level of significance of ≤ 0.05 are between (0.65) and (0.78) which is highest coefficients were for academic cader (0.78) and infrastructure (0.74) which can be interpreted that more attention is needed on them because of its higher correlation with SQ.

Table 13. Pearson's Correlation among the Dimensions and Quality Services

Dimension		Curric.	Ed.Aids	Lib. Services	Teach. Cadre	Admin. Cadre	Infrastructure	Quality of Services
Curricula	Pearson Correlation	1.00	0.62	0.41	0.42	0.38	0.31	0.70
	Sig. (2-tailed)	.	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	N	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00
Education Aids	Pearson Correlation	0.62	1.00	0.42	0.53	0.28	0.38	0.72
	Sig. (2-tailed)	0.00	.	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

Dimension		Curric.	Ed.Aids	Lib. Services	Teach. Cadre	Admin. Cadre	Infrastructure	Quality of Services
Library Services	N	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00
	Pearson Correlation	0.41	0.42	1.00	0.37	0.31	0.33	0.65
	Sig. (2-tailed)	0.00	0.00	.	0.00	0.00	0.00	0.00
	N	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00
Academic Staff	Pearson Correlation	0.42	0.53	0.37	1.00	0.50	0.54	0.78
	Sig. (2-tailed)	0.00	0.00	0.00	.	0.00	0.00	0.00
	N	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00
Administrators	Pearson Correlation	0.38	0.28	0.31	0.50	1.00	0.52	0.72
	Sig. (2-tailed)	0.00	0.00	0.00	0.00	.	0.00	0.00
	N	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00
Infrastructure	Pearson Correlation	0.31	0.38	0.33	0.54	0.52	1.00	0.74
	Sig. (2-tailed)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	.	0.00
	N	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00
Level of Quality of Service	Pearson Correlation	0.70	0.72	0.65	0.78	0.72	0.74	1.00
	Sig. (2-tailed)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	.
	N	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00	103.00

"*Level of significance is at ≤ 0.05"

4. Conclusion and Recommendations

The main purpose of this study was to assess the quality services in the FoE at UST. The assessment was based on six dimensions. They are curricula, education aids, library services, academic staff, administrators and infrastructure. Quantitative and test hypotheses approaches were utilized. In conclusion, the study has shown that the students have agreed that there is acceptable level of quality of services at the FoE at UST. The most acceptable quality dimension by students was infrastructure with a mean of (3.43) and standard deviation of (0.78). The students have good experience with other dimensions of qualities. The most needed work is in the dimensions related to administrators. There is a need to work on this item to enable FoE to response to needs of student.

The finding indicates that there is substantial level of SQ in the FoE at UST with a mean of (3.33) and standard deviation of (0.50). Also, the result shown strong relationship between the different dimension and SQ. it ranges with correlation coefficient between (0.65) for curricula to (0.78) for

academic cadre. For FoE, it is recommended to emphasize the area of strength and work on other areas of moderate and weak performance. Also, UST can use the results of the study to support the faculty to continue in exceling in area of strength and providing required assistant in areas where the faculty preformatting well. It is recommended that conducting further study for each all colleges to enable understanding their specific need to improve SQ. Also, a comparison study for SQ among these colleges will help to utilize for one college to another. Also, it is an advantage for other universities to conduct similar studies as each one can have their environment to excel in SQ.

REFERENCES

Ada, S., Baysal N. and Erkan, S. (2017). An Evaluation of Service Quality in Higher Education: Marmara and Nigde Omer Halisdemir Universities' Department of Education Students. *Universal Journal of Education Research, 5(11), pp. 2056-2056.*

Al-Assry, M. (2015). *The Impact of Perceived Service Quality on Postgraduate Students' Satisfaction: Case Study of University of Science and Technology-Yemen*, (Master Thesis).Open University of Malaysia.

Al-Haddad, S., Abu Taleb, R. and Badran, S. (2018). The Impact of Educational Services Quality on Students Satisfaction: An Empirical Study at the Business Schools in Jordan. *International Journal of Business Excellence,14 (3), pp. 393-413.* DOI:10.1504/IJBEX.2018.10010423.

Al-Naser, N. B. (2020). The effect of applying quality assurance and accreditation standard in developing the performance of Saudi Universities. *The Journal of Educational and Psychological Sciences, 1(6), pp. 31-59.*

Ebrahim, E.A. (2016). Assessment of Information Communication Technology (ICT) Usage in Sciences Education At Debre Tabor University, Ethiopia. *Journal of Multidisciplinary Engineering Science Studies (JMESS), 2 (4), pp. 413-416.*

Alsharjabi, A.M., Daraan, K.A. and Alsaroril, H. (2017). The Quality of Educational Services Provided by the Arab Academy-Faculty of Finance and Banking from Graduate Students' Perspective Sana'a. *The Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education, 10 (31).*

Alsharjabi, A.M., Alsharjabi, S.A. and Alsaroril, H. (2020). Assessment of Quality Level in the Faculty of Administrative Sciences at University OF Science and Technology (UST) in Yemen. *Alandalus Journal for Humanities and Social Sciences, 7 (30)*.

Besterfield, D. H., Besterfield-Michina, C., Besterfield, H. B. and Besterfield-SACRE, M. (2007). Total Quality Management, 3rd Edition. New Delhi: Prentice' Hall of India Private Limited.

Deoskar, A. A. (2009). A Study of Mobile Services from Customer's Perspective (Doctoral thesis). University of Pune. Retrieved from: http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/1997/6/06_abstract.pdf

Glass, V. and Hopkins, K. (1996). *Statistical Methods in Education and Psychology*. 3rd edition. Person. USA.

Goetsch,, D. L. and Davis, S. B. (2013). *Quality Management*. 8th edition. New Jersey: Person Education Inc.

Gryna, F. M., Chua, R. C., and DeFeo, J. A. (2016). Juran's Quality Planning and Analysis. 7th edition. Boston: Mc Graw Hill.

Hassan, A. S. & Bakkar, B.S (2019). The extent to which academic accreditation standard implemented in College of Education in Sultan Qaboos University as perceived by faculty members and postgraduate students. *Association of Arab Universities Journal Psychology,17(2), pp.121-144.*

Kotler, P. & Keller, K. (2015). *Framework for Marketing Management*. 6th Edition. England: Person Education Inc.

Manning-Chapman, Maria (2017, December 14). What is the education Services. What is the education services in Tech. https://www.tsia.com/blog/what-is-education-services

Merriam Webster Dictionary (2021). *Infrastructure*. Retrieved July 8, 2021 from **https://www.merriam-webster.com/dictionary/infrastructure**

UST (2021). University of Science & Technology website. *Organization Structure.* Retrieved July 2021 from **https://www.ust.edu/usty/about-us/organizational-structure**

Webometric (2021). Ranking Web of Universities. Retrieved July 30, 2021 from http://www.webometrics.info/en/search/Rankings/Yemen

Darem, F. (2014). *The Unregulated Boom of Private University*. Retrieved August 4, 2021 from **http://www.al-fanarmedia.org/2014/01/yemens-fast-growing-private-universities-stir-debate/**

Papanthymou, A. and Darra, M. (2018). Assessment of the Quality of Electronic Administrative Services in Greek Higher Education Institution: A Case Study. *International Journal of Higher Education, 7(2).*

Proomprow, A. (2003). *Customer Satisfaction with Internet Banking of Sims* (Doctoral Thesis). Srinakharinwirot University, Bangkok.

UNESCO (1996). Learning: The Treasure Within (Report of the International Commission on Education to UNESCO for the Twenty First Century), Paris: UNESCO.

Zikmund, WG., Babin, B. Carr, JC. and Griffen, M. (2013) Business Research Methods. 9th edition. Nelson Education, Ltd. Canada.

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY
مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة
الرابطة العربية للعلوم البيئية
اليمن